



المركز القومي
للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية

دور جهاز التفتيش في تحسين جودة التعليم (دراسة ميدانية)

رئيس فريق البحث

د. ناجي شنودة نخلة

الأستاذ المساعد بشعبة السياسات التربوية

مدير المركز

٥٧٤٢ / ٢ / ١

أ.د. مصطفى عبد السميع محمد

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية
القاهرة

٢٠٠٦ م
٢٠٠٦ م
٢٠٠٦ م

تقديم

يحرص نظام التعليم فى مصر - شأنه شأن نظم التعليم فى الدول الأخرى - على إيجاد آلية للمتابعة وتوجيه الأداء المدرسى ، ولذلك أنشأت وزارة التربية والتعليم أجهزة المتابعة المختلفة على المستويين المركزى والمحلى ، كما أنشأت عام ٢٠٠١ الإدارة المركزية لشئون جهاز التفيتش لاستجلاء جوانب القوة وجوانب الضعف لعناصر المنظومة التعليمية بهدف إزالة السلبيات ، وتعظيم الايجابيات ، ونقل الخبرات الناجحة بين المدارس ، من أجل التطوير والتحسين المستمر للأداء المدرسى .

ونظراً لاتجاه سياسة الوزارة نحو الانتقال من مرحلة الإتاحة فى التعليم إلى مرحلة تحقيق الجودة ، وهو ما أسفر عن وضع معايير قومية للتعليم ، وانطلاقاً من دعوة الأستاذ الدكتور / وزير التعليم بضرورة تنشيط جهاز التفيتش ، وتمشياً مع مواكبة الدراسات التى يجريها المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية مع قضايا التعليم ومشكلاته ، حرص المركز على إجراء هذه الدراسة - ضمن خطة البحوث - لاستجلاء الدور الذى يقوم به جهاز التفيتش فى تحسين جودة التعليم والتعرف على نظم وإجراءات التفيتش ومدى فعاليتها فى تطوير الأداء المدرسى ، وما ينبغى أن يقوم به فى تحسين التعليم .

وإذ يقدم المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية هذه الدراسة ، نسأل الله تعالى أن نعم الفائدة منها ، وأن تنال توصياتها ومقترحاتها اهتمام المسؤولين لتفعيل دور جهاز التفيتش فى تحسين جودة الأداء المدرسى .

والله وراء القصد

مدير المركز

(أ . د / مصطفى عبد السميع محمد)

فريق الدراسة

- ١- أ.م.د/ ناجى شنوده نخله
- ٢- أ.د / عوض توفيق عوض
- ٣- أ / محمد سامى حافظ
- ٤- د / كمال حامد مغيث
- ٥- د / أحمد العروسى
- ٦- د / فائق محمد عدلى
- ٧- د/ رانيا عبد المعز الجمال
- ٨- أ / ايمن عيد بكرى
- ٩- أ / عاشور إبراهيم الدسوقي
- ١٠- أ / أحمد زينهم
- ١١- أ/حسام الدين مصطفى
- ١٢- م / جيلان محمد صالح

محتويات الدراسة

رقم الصفحة	المحتوى
أ	- تقديم
ب	- فريق الدراسة
ج	- محتويات الدراسة
١ - ٢٢	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة :
١	- مقدمة
٨	- مشكلة الدراسة
١٢	- أهمية الدراسة والحاجة إليها
١٣	- مصطلحات الدراسة
١٤	- أهداف الدراسة
١٥	- تساؤلات الدراسة
١٥	- منهج الدراسة
١٦	- أدوات الدراسة
١٦	- عينة الدراسة
١٧	- حدود الدراسة
١٨	- خطة السير في الدراسة
٢٠	- قائمة المراجع

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الثانى : التطور التاريخى لأجهزة التفتيش والتوجيه فى مصر :	٧٨ - ٢٣
- مقدمة	٢٣
- أولا: التفتيش فى عصر محمد على وحتى عام ١٨٨٢	٢٥
- ثانيا: التفتيش فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩٢٣) .	٣٦
- ثالثا: التفتيش خلال فترة الاستقلال الجزئى (١٩٢٣-١٩٥٢) .	٤٦
- رابعا: التوجيه والتفتيش خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالى	٥٣
- قائمة المراجع	٦٩
الفصل الثالث : دور أجهزة التوجيه والمتابعة فى تحسين جودة التعليم :	١٤٩ - ٧٩
- مقدمة	٧٩
✓ تطور مفهوم الإشراف التربوى	٨٣
- كفايات الموجه	٩٨
- أهمية إنشاء أجهزة المتابعة والتوجيه	١٠٨
- الأجهزة المسنولة عن عملية المتابعة فى المدارس	١٢٤
* أولا : مكتب المتابعة	١٢٤
* ثانيا : جهاز التفتيش	١٢٨
- قائمة المراجع	١٤٤

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الرابع : دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في تحسين التعليم	١٥٠ - ١٨١
- مقدمة	١٥٠
- مفهوم الاعتماد والجودة	١٥١
- إدارة الجودة الشاملة	١٥٧
- أنواع الاعتماد	١٦٣
- لجنة الاعتماد التربوى	١٦٩
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	١٧١
- قائمة المراجع	١٧٨
الفصل الخامس : خبرة المملكة المتحدة في مجال التفتيش :	١٨٢ - ٢٢٤
- مقدمة	١٨٢
- هدف التفتيش	١٨٦
- المبادئ الحاكمة لعملية التفتيش بالمدارس	١٩١
- مستوى وجودة التفتيش	١٩٦
- أساليب عمل فريق التفتيش وأدواته	٢٠٦
- الدروس المستفادة من خبرة إنجلترا في التفتيش	٢١٧
- قائمة المراجع	٢١٩

المحتوى	رقم الصفحة
<p>الفصل السادس : الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها :.....</p> <p>- أولاً : نتائج الاستبانة الموجهة لأعضاء جهاز التقنيش ٢٢٥</p> <p>- ثانياً : نتائج الاستبانة الموجهة لمدراء ونظار ووكلاء المدارس ٢٦٩</p>	<p>٢٢٥ - ٢٩٦</p>
<p>الفصل السابع : النتائج والتوصيات والمقترحات :.....</p> <p>- أولاً : نتائج الدراسة ٢٩٨</p> <p>- ثانياً : التوصيات ٣١٤</p> <p>العمل الذي قام به كل عضو من فريق البحث..... ٣٢٦</p>	<p>٢٩٧ - ٣٢٥</p>

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (*)

مقدمة:

يحتاج العاملون في أي مجال من مجالات الحياة إلى من يرشدهم ويوجههم ويشرف عليهم، حتى تتطور أعمالهم إلى الأفضل ، ويرتفع مستوى الخدمة التي يؤدونها، ويتزايد إنتاجهم، وتعلو قيمته، وهو ما يطلق عليه جودة الأداء. ويتضح هذا الأمر في كل من مجال الصناعة والتجارة والزراعة، وفي قطاعات العمل بدواوين الحكومة والشركات والهيئات وفي كل ما يباشره القطاعان العام والخاص من أعمال ، حيث يوجد ما يسمى بمراقبة الجودة.

وقد عرفت المؤسسات التعليمية منذ عصر محمد علي نظام التفتيش ، حيث صدرت في شهر مايو عام ١٨٨٣ لائحة التفتيش التي نصت " المفتشون هم أعين ناظر المعارف يبصر بهم أحوال المدرسين ، ويتحقق لديه بواسطتهم دوام إتباع البروجرامات ، وانتظام السير، وأحوال النظار والمعلمين والمتعلمين " .

(*) إعداد: د/ ناجي شنوده نخله الأستاذ المساعد بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

وعمل الاحتلال البريطاني على وضع التفتيش تحت وصايتهم فعينوا
في عام (١٨٩٠) "دوجلاس دنلوب" مفتشاً عاماً، واشتهر بسياسته الإرهابية
لدرجة أن اسمه كان يثير الذعر في قلوب المعلمين والنظار، وأصبح التفتيش
عملية تتضمن المفاجأة نتيجة الشك وعدم الثقة في الغير، وتسجيل الأخطاء
كوسيلة للعقاب وسلاح للتهديد^(١).

غير أنه ظهرت نزعة قوية نحو إصلاح التعليم بدأها نجيب الهاللي
وزير المعارف الأسبق حيث انتقد في تقريره " إصلاح التعليم في مصر "
نظام التفتيش بصورته التي كان عليها آنذاك ، ونادى بتطبيق الأساليب
الحديثة في التربية في المدارس المصرية، وساهم ذلك في إعادة مفهوم
التفتيش ووظيفة المفتش، فتغير المفهوم القديم للمفتش بأنه " شرطي يراقب
المعلم " إلى مفهوم الموجه الذي يحمل الأفكار والطرق الجديدة إلى
المدارس.

وفي عام ١٩٦٩ تحولت عملية التفتيش إلى عملية التوجيه، وأصبح
المفتشون يعرفون باسم الموجهين الفنيين، وأصبحت القيادات الفنية تختص
أساساً بتوجيه مادة دراسية معينة والإشراف عليها على المستويين المركزي
والمحلي .

ويبدو أن الموجهين قد انصب اهتمامهم على التحقق من كفاءة العملية التعليمية للمادة الدراسية التي ينتمون إليها ويقومون بالإشراف عليها، وإن جمع البيانات الأخرى عن فعالية المؤسسات التعليمية التي يزورها لم تتل منهم نفس الاهتمام بالمادة الدراسية، الأمر الذي أدى إلى القصور في تقديم صورة كاملة ودقيقة عن متابعة المؤسسات التعليمية والتعرف عن جودة العملية التعليمية بها، حيث جاءت معظم تقارير الموجهين عن سير العملية التعليمية إيجابية مع رصد بعض السلبيات التي يرونها في بعض المدارس .

وعندما تزايدت موجه عدم الرضا لدى الرأي العام ووسائل الإعلام المختلفة عن أداء المؤسسات التعليمية، أنشأت الوزارة مكتب للمتابعة تشكل من عشر أفراد يتبع الوزير مباشرة، وذلك بالقرار الوزاري رقم (٢٦٨) لسنة ١٩٩٢م^(٢).

وأقمت الوزارة على خطوة أخرى وهي إجراء تعديل في هيكل الوزارة ، ولذلك أصدر وزير الدولة للتنمية الإدارية القرار رقم (٢٢٨) لسنة ٢٠٠١ الذي نص على استحداث وظيفة " رئيس الإدارة المركزية لشئون المتابعة " (٣) .

وعلى الرغم من أن الوزارة أنشأت الإدارة المركزية لشئون المتابعة ، إلا أنها أصدرت القرار رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠١ بتكليف أربعة أفراد من غير العاملين بهذه الإدارة للقيام بالمتابعة الميدانية بالمحافظات ، وتحدد لكل منهم متابعة أربع محافظات ، وحددت اختصاصاتهم في التأكد من أعمال الصيانة والنظافة ، ومراعاة الجدية والانضام في العملية التعليمية ، والأنشطة ووحدات التدريب ، والمدرسة المنتجة ، ومجموعات التقوية ، ومسدى التزام المدارس بتنفيذ المقررات الدراسية . وظل مكتب المتابعة - الذى أنشئ بموجب القرار الوزاري رقم (٢٦٨) - يؤدي دوره إلى جانب الإدارة المركزية للمتابعة .

وفي نهاية عام (٢٠٠١) غيرت الوزارة مسمى الإدارة المركزية لشئون المتابعة لتكون الإدارة المركزية لشئون جهاز التفقيش، وتحددت مسئوليات رئيس الإدارة المركزية لشئون جهاز التفقيش في رسم السياسات والخطط العامة والأهداف الرئيسة للإدارة المركزية لضبط الجودة ومتابعة تحقيق الأهداف الموضوعية ، ويختص الجهاز بمتابعة تنفيذ الجودة الشاملة والتحقيق في الشكاوى التي تعرض على السيد الوزير ووضع خطط التفقيش على مستوى الجمهورية (٤) .

وبدأت الوزارة في اختيار القوى البشرية لجهاز التفقيش من بين العاملين في حقل التعليم، حيث صدر القرار الوزاري رقم (١٥٤) بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠١ بنوب (٦٠) عضواً من المعلمين والموجهين والوكلاء

والنظار ومديرى المدارس للعمل بالإدارة المركزية لشئون جهاز التفيتش بديوان عام الوزارة^(٥) ، وشكل هذا العدد المجموعة الأولى لأعضاء جهاز التفيتش، وتوالت القرارات الوزارية عام ٢٠٠١ بنسب ثلاث مجموعات أخرى للعمل بجهاز التفيتش^(٦) ، وبلغ عدد أعضاء جهاز التفيتش (٢٠٤) عضواً حتى نهاية عام ٢٠٠١ ، وشهد عام ٢٠٠٢ صدور قرارين وزارين هما: القرار رقم (٤٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١١ بشأن نذب مجموعة خامسة لجهاز التفيتش ، والقرار رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢ بشأن نذب المجموعة السادسة للعمل بالإدارة المركزية لشئون جهاز التفيتش ، وأصبح عدد أعضاء الجهاز (٣١٢) عضواً حتى نهاية عام ٢٠٠٢ .

وبدا جهاز التفيتش يعمل بهذه القوى البشرية المحدودة، واقتصر فى عمله على التفيتش على مدارس التعليم العام (ابتدائى - اعدادى - ثانوى عام)، التى بلغ عددها (٢٥٤٢٩) مدرسة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢^(٧) ، وهو الأمر الذى لا يتناسب مع عدد هذه المدارس .

وعلى الرغم من مضى أكثر من خمس سنوات على آخر مجموعة انضمت إلى جهاز التفيتش، إلا انه لم تطرأ زيادة تذكر فى عدد أعضائه ، حيث أنه يضم عام ٢٠٠٦ نحو (٣٢٧) عضواً، فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد مدارس التعليم العام بشكل كبير عاماً بعد عام ، حيث بلغ عدد مدارس التعليم العام (٢٦٨٣٧) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، بزيادة (١٠٤٨) مدرسة عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، الأمر الذى فرض أعباء كثيرة على أعضاء جهاز التفيتش .

وعلى الرغم أيضا من مضي هذه المدة على إنشاء جهاز التفتيش ،
إلا أن جميع أعضائه مازالوا منتدبين من جهات عملهم الأصلية لجهاز
التفتيش سواء كانت مدارس أو إدارات أو مديريات تعليمية ، ويتقاضون
مرتباتهم منها، ولا يوجد هيكل تنظيمي لجهاز التفتيش .

وقد حرص القائمون على جهاز التفتيش على تحديد الرؤية والرسالة
لهذا الجهاز ، وتتركز هذه الرؤية في إحداث نقلة نوعية في إدارة الأداء
المدرسي بما يؤهل المدرسة للحصول على ضمان الجودة والاعتماد للدخول
في مجتمع المعرفة ، وتقوم هذه الرؤية على عدة مرتكزات هي ^(٨) :

- تفعيل اللامركزية لتحسين وتطوير إدارة الأداء المدرسي .
- قيام كل مدرسة بإعداد مشروع خاص بها لتوكيد الجودة .
- دور فعال للمشاركة المجتمعية .
- التحول من التعليم إلى التعلم .
- تنمية القدرات الذاتية للطلاب .
- معايير خاصة بالتفتيش المركزى، بحيث يتكامل دور جهاز التفتيش مع
دور التوجيه التربوى .
- تصميم نموذج لإدارة الجودة لجهاز التفتيش بالوزارة فى إطار مقارن
عالمياً .

وتتمثل رسالة الجهاز في انه يعمل في تعاون وتنسيق مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة لتحسين وتطوير إدارة الأداء المدرسي من خلال متابعة هادئة - تتميز بالموضوعية والشفافية - لجميع عناصر منظومة التعليم بالمدرسة ، تساعد على تعظيم الايجابيات وإزالة السلبيات ، وتزيد من القدرة الذاتية للمدرسة عن طريق نشر ثقافة القياس والتقويم الذاتي المعزز للقدرات ، وتساهم في التطوير المستمر للعملية التعليمية بنقل مفهوم توكيد الجودة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا بالمدارس ، والتوعية بأهمية بناء نظام إدارة معلومات تربوي من اجل تفعيل اللامركزية (٩) .

وعلى ضوء هذه الرؤية والرسالة حدد القائمون على الجهاز إطاراً للعمل أطلق عليها أهداف الجهاز، وتتمثل فيما يأتي (١٠) :

- ينتهج جهاز التفتيش أسلوباً تربوياً تنموياً، يستند في إجراءاته إلى إزالة السلبيات والمخالفات وتعظيم الايجابيات ونقل الخبرات - بعيداً عن تصيد الأخطاء - يعتمد على الشفافية والمكاشفة مع المدارس التي يتم متابعتها وذلك يقصد التطوير والتحسين المستمر للأداء المدرسي .
- يقوم بعمليات المتابعة والتقويم للمدارس بالمشاركة مع أعضاء المتابعة المحلية للوقوف على واقع العملية التعليمية بالمدارس ، من حيث جوانب القوة والضعف لعناصر المنظومة التعليمية ، واتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم نقاط القوة وإزالة أسباب الضعف .

- يمد أجهزة المتابعة المحلية بالنماذج اللازمة للحصول على البيانات -
عن عمليات المتابعة والتقييم بالمدارس - بطريقة موضوعية ،
لاستخراج المؤشرات التى تمكنهم من الوقوف على مستوى الأداء
المدرسى لعناصر المنظومة التعليمية .
- يقوم بمتابعة الأداء المدرسى فى مجالات : الإدارة المدرسية ،
المناخ المدرسى ، العملية التعليمية ، المبنى المدرسى ، التنمية المهنية
للعاملين بالمدرسة ، التطوير التكنولوجى ، المشاركة المجتمعية .
- يشارك فى البرامج التدريبية للقيادات ، والقيادات الوسطى ، وأعضاء
وحدات التدريب والتقييم بالمدارس .
- يقوم بنشر ثقافة القياس للحكم على مدى جودة العملية التعليمية فى
ضوء المعايير القومية للتعليم .
- يدعم المدارس للاستعداد للحصول على ضمان الجودة والاعتماد من
خلال تقديم برنامج لتوكيد الجودة .

مشكلة الدراسة:

عندما تحددت ملامح جهاز التفتيش من حيث رؤيته ورسالته وأهدافه ،
بدأت قطاعات التعليم ، وخاصة أجهزة المتابعة الأخرى تنتظر الدور الذى
يمكن ان يقوم به جهاز التفتيش فى تحسين جودة التعليم ، خاصة وأن
الشكوى من أحوال التعليم تزايدت بشكل ملحوظ .

وقدم وزير التعليم - آنذاك - دعماً مادياً ومعنوياً لأعضاء الجهاز من اجل النهوض بمسئولياتهم ، فمن حيث الدعم المادى تقرر صرف أجر إضافى شهرياً لأعضاء الجهاز بواقع (٢٥٠ ٪) من المرتب ، كما تتوفر مكان مناسب لجهاز التفتيش ، وأعطت الوزارة دعماً معنوياً لأعضاء الجهاز فى توسيع سلطاتهم وباعتبارهم يمثلون السلطة الرقابية للوزارة .

ونتيجة لهذا الدعم المادى والمعنوى استطاع جهاز التفتيش أن يحقق إنجازات عديدة أهمها ما يأتى (١١) :

- تزايد عدد زيارات المدارس، حيث وصلت نسبة زيارات المدارس إلى (٦٩,٤ ٪) من اجمالى مدارس التعليم العام وذلك للعام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٥
- تحقيق الانضباط المدرسى ، حيث زاد متوسط حضور الطلاب ، ووصل الى (٩٣,٤ ٪) فى الفصل الدراسى الأول ، (٨٨,٢ ٪) فى الفصل الدراسى الثانى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . كما قامت لجان جهاز التفتيش بمتابعة نسب حضور العاملين وانضباط التسجيل بدفاتر الحضور والانصراف والتأكد من صحة الإجراءات حيال متجاوزى أيام الأجازات العارضة ، فارتفعت نسب حضور العاملين نتيجة المتابعة المستمرة للجان جهاز التفتيش حتى وصلت الى (٩١,٧ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

- زيادة متوسط نسب المدارس التي حققت ٧٥ ٪ فأكثر في مستوى النظافة حيث بلغت نسبة هذه المدارس (٦٩,٧ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- التحقق من جدية الأداء داخل الفصول ، حيث وصلت نسبة جدية الأداء إلى (٨٦,١ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- ارتفاع متوسط نسب الاستخدام الأمثل للمعامل ، حيث وصلت إلى (٩٣,٨ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- زيادة متوسط نسبة تنفيذ وحدات التدريب بالمدارس، حيث وصلت إلى (٩٦,٢ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- زيادة متوسط نسب تنفيذ مشروعات الوحدة المنتجة، حيث وصلت إلى (٩٦,٢ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- متابعة الخطط الأسبوعية للمتابعة المحلية بالإدارات التعليمية للتأكد من تحقيق معدل الزيارات لكل مدرسة أسبوعيا .
- متابعة المجموعات الدراسية، حيث وصل انضباط هذه المجموعات إلى (٧٤,٦ ٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
- متابعة الأمان المدرسى من حيث توافر مسئول أمن بالمدرسة، ووسائل أمان ، حيث وصل متوسط نسب تحقيق الأمان المدرسى وتوافر وسائله إلى (٨١,١ ٪) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

- متابعة سير أعمال امتحانات الثانوية العامة بهدف تحقيق الانضباط داخل اللجان وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب مما يساعد على توفير المناخ المناسب الأداء الامتحان .
- متابعة سير أعمال تقدير درجات الثانوية العامة اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- تنفيذ مشروع الإملاء الاختباري لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى وذلك فى عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ .

ويرى الباحث أن هذه الإنجازات جيدة، غير أنها تعتمد على عرض مؤشرات للجانب الكمي الذى قد تصلح للتدليل على التطور الكمي ، إلا أنها لا تنهض دليلاً على مدى قيام جهاز التفتيش بإحداث نقله نوعية فى إدارة الأداء المدرسى ، وهو ما تتضمنه الرؤية والرسالة للجهاز ، الأمر الذى يتطلب ضرورة النزول إلى أرض الواقع وجمع الأدلة عن هذه الإنجازات والتعرف على دور جهاز التفتيش فى تحسين جودة التعليم ، خاصة وأن هناك العديد من التحديات التى تواجه جهاز التفتيش من أهمها ^(١٢) :

- النظرة الى تعارض إنشاء الجهاز مع تفعيل اللامركزية .
- عدم كفاية عدد أعضاء جهاز التفتيش بالمقارنة بعدد مدارس التعليم العام .
- تعدد جهات المتابعة وعدم التنسيق فيما بينها .

- عدم توفير استراحات مناسبة بالمحافظات .
- تخفيض المخصصات المالية (الأجر الإضافي) لأعضاء جهاز التفتيش .
- حرمان أعضاء جهاز التفتيش من الترشيح للعلاوات التشجيعية بسبب انتدابهم من جهات عملهم .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسى
الآتى: " ما دور جهاز التفتيش فى تحسين جودة التعليم ؟"

أهمية الدراسة والحاجة اليها:

- تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذى نتناوله وهو استجلاء دور جهاز هام من أجهزة الوزارة وهو جهاز التفتيش الذى يعول عليه كثيراً فى مراقبة جدية الأداء وفى تحسين جودة التعليم بالمدارس .
- تساهم هذه الدراسة فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لصانعى القرار كما أنها أساسية لما يعرف بالتغذية الراجعة Feed Back والتى يمكن من خلالها إعادة النظر فى نظم وإجراءات التفتيش التى يتبعها أعضاء الجهاز خلال زياراتهم للمدارس .

- تمثل هذه الدراسة أساساً علمياً لتطوير جهاز التفتيش بما يحقق رؤيته ورسالته وأهدافه في تحسين جودة التعليم .

مصطلحات الدراسة:

يمكن تحديد مصطلحات الدراسة على النحو التالي:

جودة التعليم:

يستخدم البعض مصطلح مثل الجودة الشاملة ، والجود النوعية ، والعلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الكل والجزء . وهناك عدة تعريفات للجودة الشاملة في التعليم ، فالبعض يرى أنها عملية تطبيق مجموعة من المواصفات والمعايير التعليمية والتربوية لرفع مستوى أداء المنتج التعليمي وأداء العمل بشكل صحيح ، والبعض الآخر يرى أنها جهد متواصل من أجل التطور وليست درجة محددة للامتياز ^(١٣) . على حين تعرف الجودة النوعية على إنها القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده في مدرسة ما ، وهي محصلة لتفاعل مجموعة من المدخلات والعمليات المدرسية ^(١٤) .

ويقصد بالجودة في هذه الدراسة مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية والتي تهدف إلى التحسين المستمر في الأداء والمنتج التعليمي بحيث تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات الطلاب ، وتحقيق تلك الخصائص من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية والتنظيمية للعملية التعليمية .

أهداف الدراسة:

تبلورت الأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها - على ضوء تحديد المشكلة والأهمية التي تحتلها - في هدف رئيس عام يتمثل في استجلاء دور جهاز التفتيش في تحسين جودة التعليم والتعرف على نظم وإجراءات التفتيش التي تتبعها لجان جهاز التفتيش عند زيارتها للمدرسة ووضع تصور لتفعيل دور جهاز التفتيش . ويشمل هذا الهدف على مجموعة من الأهداف الفرعية لهذه الدراسة وهي:

- التعرف على التطور التاريخي لأجهزة التفتيش والتوجيه في مصر .
- استجلاء دور أجهزة التوجيه والمتابعة المختلفة في تحسين جودة التعليم .
- استقراء دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في تحسين التعليم .
- التعرف على خبرة المملكة المتحدة في مجال التفتيش التربوي .
- استجلاء آراء أعضاء جهاز التفتيش، وآراء المدراء والنظار والوكلاء بمدارس التعليم العام في التعرف على مدى فعالية نظم وإجراءات التفتيش التي تتبعها لجان الجهاز في تحسين جودة التعليم .
- وضع تصور لما ينبغي أن يكون عليه جهاز التفتيش من حيث القوى البشرية المطلوبة للعمل بالجهاز، والارتقاء بكفايات أعضاء جهاز التفتيش، وتفعيل نظم إجراءات التفتيش التي يتبعها أعضاء جهاز التفتيش وأساليب حفزهم على مواجهة المشكلات التي تعترض عملهم .

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما التطور التاريخي لأجهزة التفتيش فى مصر؟
- ما دور أجهزة التوجيه والمتابعة الحالية (المركزية والمحلية) فى تحسين جودة التعليم ؟
- ما دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى تحسين التعليم؟
- ما ملامح تنظيم جهاز التفتيش ودوره فى تحسين التعليم فى المملكة المتحدة ؟
- ما آراء كل من أعضاء جهاز التفتيش، والمدراء والنظار ووكلاء المدارس فى فعالية نظم وإجراءات التفتيش التى تتبعها لجان جهاز التفتيش لتحسين جودة التعليم ؟
- ما التصور المقترح الذى يمكن أن يساهم فى تفعيل دور جهاز التفتيش فى تحسين جودة التعليم.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلي ، الذى يقوم على جمع وتحليل وتفسير البيانات والربط بينها بحيث يمكن أن تبنى عليه مستويات أعلى من الفهم العلمى • وقد انعكست فلسفة ومنطلقات وإجراءات المنهج الوصفى التحليلي على البناء الفكرى لهذه الدراسة من حيث تصميمها وإجراءاتها وبنائها •

أدوات الدراسة :

استعاننت الدراسة - فى الجانب الميدانى - بعدد من الأدوات لجمع البيانات هى :

- المقابلة الحرة المفتوحة مع المسؤولين عن جهاز التفتيش ، ومدراء ونظار وكلاء بعض المدارس فى مدارس التعليم العام (ابتدائى - اعدادى ثانوى عام) .
- استبانتيين الأولى موجهة لأعضاء جهاز التفتيش بوزارة التربية والتعليم ، والثانية موجهة لمديرى ونظار وكلاء المدارس فى التعليم العام (ابتدائى - اعدادى - ثانوى عام) .

عينة الدراسة :

اشتملت عينة الدراسة على: عينة من أعضاء جهاز التفتيش ، وعينة من المدراء والنظار وكلاء المدارس، وذلك على النحو التالى:

١- عينة أعضاء جهاز التفتيش :

اشتملت عينة أعضاء جهاز التفتيش على (٣٠٦) عضواً يمثلون نحو (٩٣,٥٨ ٪) من إجمالى أعضاء جهاز التفتيش .

٢- عينة المدراء والنظار وكلاء مدارس التعليم العام :

اشتملت عينة الدراسة على (٤٧٢) فرداً موزعين على مدارس سبع محافظات هى: (القاهرة والإسكندرية والشرقية والقليوبية والإسماعيلية والمنيا ، وسوهاج) .

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة المدراء والنظار ووكلاء المدارس .

جدول رقم (١)

توزيع عينة المدراء والنظار ووكلاء المدارس

وفقاً للمحافظات التي توجد بها مدارسهم

المحافظة	مدير		ناظر		وكيل		جملة
	ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)	
القاهرة	٣٨	٢٧,٣	٣١	٢٢,٣	٧٠	٥٠,٤	١٣٩
الإسكندرية	١١	٢٢	١٣	٢٦	٢٦	٥٢	٥٠
الشرقية	١٧	١٨,٥	١٧	١٨,٥	٥٨	٦٣	٩٢
القليوبية	١٠	١٩,٦	٦	١١,٨	٣٥	٦٨,٦	٥١
الإسماعيلية	٩	١٧,٦	٧	١٣,٧	٣٥	٦٨,٦	٥١
المنيا	١٠	٢٥	١٠	٢٥	٢٠	٥٠	٤٠
سوهاج	١٠	٢٠,٤	١٢	٢٤,٥	٢٧	٥٥,١	٤٩
إجمالي	١٠٥	٢٢,٢	٩٦	٢٠,٣	٢٧١	٥٧,٤	٤٧٢

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المدراء (٢٢,٢ %) ، ونسبة
النظار (٢٠,٣ %) ، على حين أن نسبة الوكلاء (٥٧,٤ %) من أجمالي
العينة .

حدود الدراسة :

تركزت حدود الدراسة حول التعرف على دور جهاز التفقيش في
تحسين جودة التعليم، وشملت حدود الدراسة .

الحدود الجغرافية والمكانية :

أقتصرت تطبيق الجانب الميداني على سبع محافظات هي : القاهرة ، والإسكندرية ، والشرقية ، والقليوبية ، والإسماعيلية ، والمنيا ، وسوهاج .

الحدود البشرية :

اقتصرت الدراسة على أعضاء جهاز التفتيش بوزارة التربية والتعليم، والمدرء والنظار والوكلاء بمدارس التعليم العام (ابتدائي - اعدادى - ثانوى عام) نظراً لأن مدارس التعليم الفنى لا يقوم جهاز التفتيش بالإشراف عليها .

الحدود الزمنية :

طبقت أدوات الدراسة فى شهر إبريل والأسبوع الأول من شهر مايو عام ٢٠٠٦ .

خطة السير فى الدراسة :

روعي فى تصميم خطة الدراسة الإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول : تناول الإطار العام للدراسة ، حيث عرض لمشكلة الدراسة ، وأهميتها والحاجة إليها ، والمصطلحات المستخدمة فيها، وأهدافها، وتساؤلاتها ، والمنهج المتبع فيها ، وأدواتها ، والعينة التى تشملها ، وحدودها ، وخطة الدراسة .

الفصل الثاني: تناول التطور التاريخى لأجهزة التفتيش والتوجيه فى

مصر •

الفصل الثالث: عرض لدور أجهزة التوجيه والمتابعة (المركزية

والمحلية) فى تحسين جودة التعليم •

الفصل الرابع: تناول دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

فى تحسين التعليم •

الفصل الخامس: عرض لخبرة المملكة المتحدة فى مجال التفتيش

التربوى •

الفصل السادس: تناول تحليل نتائج الدراسة الميدانية للنظم والإجراءات

التي تتبعها لجان جهاز التفتيش ومدى فعاليتها فى تحسين

جودة التعليم •

الفصل السابع: تناول النتائج و التوصيات و المقترحات •

قائمة المراجع

- ١- عوض توفيق عوض : تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية من سنة ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر ، دارسة توثيقية. القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٠-٢١ .
- ٢- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية و التعليم : قرار وزارى رقم (٢٦٨) ، بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٢ .
- ٣- جمهورية مصر العربية: وزير الدولة للتنمية الإدارية: قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم (٢٢٨) لسنة ٢٠٠١ .
- ٤- وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للتنظيم والترتيب : بطاقة الوصف العام ، صفحة غير مرقمة .
- ٥- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير: قرار وزارى رقم (١٥٤) بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠١ .

٦- أنظر القرارات الوزارية:

- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير: قرار وزارى رقم (١٥٦) بتاريخ ١/٨/٢٠٠١ .
- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير: قرار وزارى رقم (٢١٤) بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠١ .

٧- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب . مبارك والتعليم - التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة. القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .

٨- وزارة التربية والتعليم: جهاز التفيتش: الرؤية والرسالة لجهاز التفيتش. ص ١ .

٩- المرجع السابق ، ص ٢ .

١٠- وزارة التربية والتعليم : جهاز التفيتش. أهداف جهاز التفيتش. ص ٣ .

١١- وزارة التربية والتعليم: جهاز التفيتش. أنجاز جهاز التفيتش حتى ٢٩/١٢/٢٠٠٥. ص ١-١٤ .

١٢- وزارة التربية والتعليم: جهاز التفيتش. التحديات التى تواجه جهاز التفيتش. ص ٤ .

١٣- علاء إبراهيم إبراهيم زايد: "برنامج تدريبي مقترح لتحسين الأداء التدريسي لمعلمي التاريخ في المرحلة الثانوية العامة في ضوء معايير الجودة الشاملة. دراسة قدمت للمؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية التربية جامعة حلوان ، القاهرة ١٢-١٣ مارس، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٨-٢١٩ .

١٤- محمد عزت عبد الموجود: الجودة النوعية في التعليم، دراسة في المفاهيم والقضايا والمؤشرات. القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

الفصل الثانى

التطور التاريخى لأجهزة التفتيش والتوجيه فى مصر (*)

يحتاج العاملون فى كل مجال من مجالات الحياة إلى من يرشدهم ويوجههم ويشرف عليهم حتى تتطور أعمالهم من حسن إلى أحسن وحتى يرتفع مستوى الخدمة التى يؤدونها ويزيد إنتاجهم وتعلو قيمته .

والمعلم كغيره من العاملين يحتاج إلى من يوجهه ويرشده ويأخذ بيده حتى يتقن عمله ويزداد خبرة بمهنة التدريس ويعمل على تحقيق أهداف العملية التعليمية ويتقن أساليب التعامل مع التلاميذ ويعددهم للحياة فى مجتمع زاهر بالصعاب والمشكلات .

وقد أدركت مصر أهمية دور التوجيه والتفتيش فى دعم العملية التعليمية مع نشأة التعليم الحديث فى عصر محمد على فى بداية القرن التاسع عشر ولذلك اهتمت حكومة محمد على فى بداية القرن التاسع عشر والحكومات المتعاقبة بالتفتيش على المدارس . واستمرت صيغة التفتيش هى السائدة حتى عهد قريب عرفت فيه مصر التوجيه الفنى الذى يقوم على معاونة المعلم وتوجيهه نحو إتباع أفضل الأساليب التربوية مع تلاميذه .

* إعداد : أ.د عوض توفيق عوض أستاذ بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

ولإحداث نقلة نوعية في الأداء المدرسي وتفعيل اللامركزية ، وحتى تكون المدرسة منطلقاً أساسياً لعمليات التطوير فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم أخيراً (عام ٢٠٠١) جهاز التفتيش الذى كانت أهم اختصاصاته هى إزالة السلبات وتعظيم الايجابيات .

ولتتبع التطور التاريخي للتفتيش الفني الذى عرف فى الفترة الأخيرة باسم التوجيه الفني الذى قام إلى جانبه جهاز التفتيش فسوف نقوم الدراسة فى هذا الفصل على أربع محاور جاءت على النحو التالى :

- أولاً : التفتيش فى عصر محمد على وحتى عام ١٨٨٢ .
- ثانياً : التفتيش فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٢٣) .
- ثالثاً : التفتيش خلال فترة الاستقلال الجزئى (١٩٢٣ - ١٩٥٢) .
- رابعاً : التوجيه والتفتيش خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى التوفيت الحالى .

أولاً : التفتيش فى عصر محمد على وحتى عام ١٨٨٢

تتناول الدراسة فى هذا الجزء التطورات التى مر بها التفتيش فى عصر محمد على وفى عصر خلفائه حتى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ على النحو التالى :

١- التفتيش فى عصر محمد على :

ظهر الأخذ بنظام التفتيش فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل القرن السابع عشر عندما شكلت لجان من المواطنين فى بوسطن عام ١٧٠٩ لزيارة المدارس بغرض التفتيش عليها بهدف التعرف على أحوال مبانيها والمعدات والمعلمين وتحصيل التلاميذ . وشمل التفتيش على معلمى هذه المدارس التعرف على طرق التدريس وعلى الأساليب التى يستخدمونها فى التعليم ، وتطورت هذه العملية التفتيشية باختيار أحد المعلمين وتكليفه بواجبات إدارية معينة ثم تعيينه بعد ذلك مديراً للمدرسة .^(١)

وبالنسبة لمصر تأخر الأخذ بنظام التفتيش حتى القرن التاسع عشر بعدما ولى محمد على حكم البلاد وعمل على النهوض بها فى كافة المجالات ومنها التعليم .

يعتبر عصر محمد على بداية مرحلة جديدة بالنسبة للتعليم ونظمه ، بدأها بإنشاء مدرسة حربية فى أسوان ليتعلم فيها بعض غلمانه و غلمان موظفيه على أيدي المدربين الأوروبيين وعلى رأسهم الكولونيل سيف الذى أطلق عليه أسم سليمان باشا الفرنساوى ، ثم أسس الدرسخانه الملكية لإعداد موظفين لدواوين الحكومة ومدرسة الإدارة لإعداد موظفين ومترجمين يتولون ترجمة الكتب التى ترغب الحكومة فى ترجمتها ، ثم أنشأ فى فترات مختلفة المدارس الخصوصية ومنها (الطب ، والطب البيطرى ، والزراعة ، والمهندسخانه ، والالسن) والمدارس الحربية (كاركسان الحرب والمشاة والفرسان والمدفعية) . (٢)

وحتى يمد محمد على المدارس الحربية والمدارس الخصوصية بحاجتها من التلاميذ أنشأ مدرسة تجهيزية بالقصر العيسى عام ١٨٢٥ ، وعندما اتضحت الحاجة إلى إعداد التلاميذ إعداداً تعليمياً يؤهلهم للالتحاق بالمدارس التجهيزية أنشأ مكاتب المبتديان (المدارس الابتدائية) التى وصل عددها إلى سبع وستين مدرسة بالعاصمة والأقاليم لإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية . (٣)

وكان يقف إلى جانب نظم التعليم التى أنشأها محمد على فى معاهد التعليم الحديثة نظام تعليمى آخر هو التعليم فى الأزهر الذى يمكن اعتباره موطناً للدراسة الدينية العالية فى مصر ، والكتاتيب التى كانت موطناً للدراسة الدينية الأولية التى تتولى تعليم الأطفال والشباب ما اعتادت أن تعلمه لهم منذ قرون ، وكانت هى ونظام التعليم الحديث يتنازعان تربية

وتعليم المصريين ، وكان التعليم فى الكتاتيب لا يخضع لنظم وقوانين كما كان الوضع بالنسبة للأزهر الذى صدر أول قانون ينظم أوضاعه عام ١٨٧٢ ، وكانت المدارس الخاصة التى نجحت جهود الإرساليات والجاليات الأجنبية فى تأسيسها تقوم بدور فى التعليم بعيداً عن الدور الذى كانت تقوم به المدارس التى أسسها محمد على والكتاتيب التى كانت منتشرة فى القرى والبنادر . (١)

كانت المدارس التى أسسها محمد على حتى عام ١٨٣٦ تابعة لديوان الجهادية ، وبإنشاء مجلس شورى المدارس فى نفس العام للنظر فى شئون المدارس وفى إدارة جميع المكاتب والمدارس والإشراف على التعليم أحييت عليه جميع الشئون الخاصة بالتعليم ، هذا وبإنشاء ديوان المدارس فى فبراير عام ١٨٣٧ أصبح هو المهيمن على شئون التعليم . (٢)

وقد بدأت فكرة التفتيش على المدارس والمكاتب فى مصر عام ١٨١٦ الذى أنشأ فيه محمد على مجلس شورى المدارس الذى كان يدخل ضمن اختصاصاته تعيين لجنة للتفتيش الدورى على المدارس كل ثلاثة شهور وكتابة تقرير عن كل مدرسة يتم التفتيش عليها يتضمن ملاحظات المفتش عن إدارة المدرسة ، ومدى تقدم الطلاب بها ، وما يقوم به المعلمون إلى جانب توصياته لإصلاح ما قد يراه من خلل . (٣)

وحتى تحقق لجنة التفتيش الهدف الذى أنشئت من أجله فقد كانت ترسل بعض المفتشين إلى الأقاليم لتنظيم المكاتب ، وترسل بعضهم الآخر لتنظيم المدرسة التجهيزية والمدارس الأخرى طبقاً لما نصت عليه لائحتها ، وكان يدخل ضمن اختصاصات هؤلاء المفتشين: تنظيم المكاتب ، وإلغاء

وكما تبين من وثيقة بيان (لائحة) ترتيب وتنظيم مدارس المبتدئين نجد أنه كما جاء في البند (٢٠) كان يتم التفتيش على مدارس المبتدئين مرة كل ثلاثة شهور ، على أن يكون التفتيش " بمعرفة المفتش الموكل من طرف شورى المدارس ، على أن يكون ضمن اختصاصات المفتش الذى يتولى هذه المهمة كتابة تقرير بما رآه بالمكتب من تدريس ومن نظارة وإدارة ومن اجتهد التلاميذ والخوجات والناظر وسائر أرباب الخدم ، والأشياء التى يقتضى تغييرها وتبديلها ٠٠٠ كل ذلك يكتبه المفتش فى جورنال ويقدم إلى شورى المدارس " (٨) لينظر فيه ويرفعه إلى محمد على الذى كان يهتم بالتقارير التى يكتبها المفتشون وكانت تضم كل صغيرة وكبيرة عن المكاتب المنشأة بالعاصمة والأقاليم . (٩)

ويتضح من وثيقة أخرى تضم تقريراً عن تفتيش مكاتب الغربية أنه كان يدخل ضمن مهام المفتش امتحان التلاميذ للتعرف على مستواهم " وفصل التلاميذ قليلي الفهم وضعاف الجسم ومرضى الرمد " وكان يدخل ضمن اختصاصاتهم أيضاً النقل من مكتب إلى مكتب ، والتأكد من سلامة المبنى وتكليف المديرية " الكشف على مبانى المكتب بواسطة المهندس لترميمه " ، وتوزيع التلاميذ على الفرق المختلفة ، وتكليف نظار المدارس بكتابة تقارير عما يحدث فى المدرسة " من خير وشر " والاتصال بتلاميذ المكتب للتعرف على آرائهم والاستماع إلى شكاويهم فيما يقدم لهم من طعام وذلك بمسؤولهم عن أحوالهم فى المكتب " . (١٠)

وما لبث أن ألغى التفتيش الذى تم تنظيمه عام ١٨٣٦ - ١٨٣٧ للإشراف على أعمال المكاتب الابتدائية ولم يعد للديوان من كبار الموظفين الفنيين من يكل إليهم الإشراف على المدارس وحتى يتأكد الديوان من سلامة العمل فى المدارس فقد تولى معاونوا الإدارة التفتيش على المدارس التجهيزية والخصوصية ورفع التقارير إلى الديوان عن سير الدروس فيها ونظافة تلاميذها وملابسهم وغرفهم ، والتحقق من الشكاوى عن الخلافات التى تنشأ بين موظفى المدارس ، والاشتراك مع معلمى المدارس فى وضع مناهج الدراسة والإشراف على تطبيق طرق تدريس جديدة ، والاشتراك مع ديوان الأبنية فى وضع المقاييسات عن المباني الجديدة للمدارس . (١١)

كان معاونوا الديوان الذين أوكلت إليهم هذه المهام هم كما ذكر أحمد عزت عبد الكريم " عبونه " (الديوان) التى ينظر بها إلى المؤسسات التابعة له بهدف تمكينه من الإشراف على المدارس إشرافاً دقيقاً ومعاونته على إصلاح المدارس التى كانوا يقومون بالتفتيش على شئونها الفنية والإدارية . (١٢)

وكان هناك نوع آخر من التفتيش يعتمد على جهود فرد واحد هو رفاعة رافع الطهطاوى الذى كان يتولاه بهدف الوقوف على المستوى العلمى لمكاتب المبتديان ، وحتى يتحقق له ذلك كان يقوم فى نهاية العام الدراسى - فى شهر شعبان من كل عام - بجولة نيلية يمر فيها على مكاتب المبتديان بالأقاليم ليمتحن تلاميذها ويأتى بالناجحين منهم فى الفرق النهائية إلى المدرسة التجهيزية وكان إلى جانب ذلك يتولى التفتيش على هذه المكاتب بهدف التعرف على شئونها الصحية والإدارية وحياة التلاميذ فيها ومدى أفادتهم من إقامتهم بالمكتب ولتحقق الدعاوى التى يطلب إليه الديوان تحقيقها

ويكتب بهذا كله تقريراً إلى ديوان المدارس ومن هنا يمكن القول أن أيام الامتحان كانت فرصة للتفتيش على شئون المكتب ووسيلة طيبة للمحافظة على المستوى العلمي للمكاتب " . (١٣)

يتضح من العرض السابق أن التفتيش كان يتولاها في البداية مفتشيين كان يعينهم مجلس شورى المدارس لهذا الغرض ثم تولاه معاونو الإدارة إلى جانب عملهم وكان يعتمد أيضاً على الجهود الفردية ويتم في نهاية كل عام دراسي أثناء الجولة التي كان يقوم بها رفاعة رافع الطهطاوى لامتحان التلاميذ .

- ويمكن أن نوجز أهداف التفتيش الذي كان يتم خلال هذه الفترة في :-
- * تحديد أوجه الخلل في مكاتب المبتدیان بهدف إصلاحها وتنظيمها إذا أمكن ذلك أو إلغاؤها إذا تعذر ونقل تلاميذها إلى المكاتب القريبة .
 - * امتحان التلاميذ للوقوف على مدى تقدمهم في الدراسة والجهود التي بذلها المعلمون وإدارة المكتب للارتقاء بمستواهم ورفع تقارير للديوان عن سير الدراسة بهذه المكاتب .
 - * فصل المتخلفين الذين لا يرجى تقدمهم في الدراسة .
 - * الاشتراك مع إدارة المكتب والمعلمين في وضع المناهج واختيار الكتب التي يتم تدريسها .
 - * توجيه المعلمين إلى أساليب التدريس الحديثة التي يجب إتباعها .
 - * التفتيش على التلاميذ للوقوف على مدى تقدمهم وعن حالتهم الصحية ومدى نظافة ملابسهم وأجسامهم .
 - * التفتيش على التغذية المدرسية التي تقدم للتلاميذ للتعرف على مدى كفاية الوجبات التي تقدم لهم ، وهل تقدم كل وجبة في موعدها ،

- وللتعرف على حقيقة الوضع بالنسبة للتغذية المدرسية كان يتم فى بعض الأحيان الاتصال بالتلاميذ أنفسهم للتعرف على رأيهم فيما يقدم لهم .
- * التحقق من الشكاوى التى كان يتقدم بها المعلمون واتخاذ إجراءات بشأنها .
 - * الاشتراك مع ديوان الأبنية فى اختيار الأماكن الجديدة للمكاتب والاشتراك فى وضع المقاييس اللازمة للبناء .
 - * التأكد من سلامة مباني "المكاتب وتكليف المديرية بترميم المكاتب التى تحتاج إلى ترميم .

٢- التفتيش فى عصر خلفاء محمد على :

تنبه القائمون على شئون التعليم بعد محمد على إلى فكرة التعليم الشعبى الذى تكفله الدولة فى مدارسها وتتفق عليه من الأموال العامة ولكن جاءت الفكرة متأخرة فلم تمتد الحياة بإبراهيم حتى ينهض لتحقيقها ، وعلى يد عباس قبرت فكرة التعليم الشعبى وانهار النظام التعليمى نفسه . (١٤)

ساعت أحوال المدارس فى عهد عباس فألغى معظمها - بعد الذى عطل منها فى أواخر عهد محمد على - وأُفُلَّت أبوابها بين عالية وثنائوية وابتدائية ، ولم يبق منها الا النذر اليسير ، واختار من تلاميذ المدارس التى ألغاهها عدداً أدخلهم مدرسة أنشأها عام ١٨٤١ سماها المفروزة ، ولأن عباس كان يكره العلم والتعليم فإنه لم يكتف بإغلاق المدارس بل أرسل إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر فى ذلك الوقت . (١٥)

وبالرغم من أن سعيد باشا الذى خلف عباس الأول فى مصر - من يوليو عام ١٨٥٤ - كان قد قام ببعض الإصلاحات فى مجالات مختلفة ، إلا أنه فى مجال التعليم كان عهده امتداداً لعهد عباس لذلك لم يعمل على إحياء ما اندثر من المدارس فى عهد عباس ، وزاد من استهائته بشئون التعليم القومى إلغاءه لديوان المدارس الذى لم يعد لوجوده مبرراً بعد أن ألغى المدارس معللاً ذلك بقلة الاعتمادات وضيق ذات اليد .^(١٦)

وكان أول عمل قام به إسماعيل بعد توليه حكم مصر فى ١٨ يناير عام ١٨٦٣ هو إعادة فتح ديوان المدارس فى ٢٦ يناير عام ١٨٦٣ ونشر التعليم بكافة أنواعه ومراحلها بما فى ذلك المدارس العسكرية والتعليم العام أو المدنى الذى كانت قاعدته هى الكتاتيب التى كان يقف إلى جانبها المدارس الابتدائية والتجهيزية . واهتم إلى جانب ذلك بإعداد المعلمين وإرسال البعثات وتنظيم الخطط والمناهج الدراسية وتحديد شروط القبول بالمدارس وواجبات نظار المدارس والمعلمين ، وحتى يحقق أهدافه من نشر التعليم فقد اهتم بزيادة ميزانية التعليم حتى وصلت إلى (٧٥٠,٠٠٠) جنيهه واستمرت على ذلك فترة ، إلا أنه نتيجة للظروف المالية التى مرت بها البلاد فى أواخر عهده فقد نقصت ميزانية التعليم حتى وصلت إلى (٢٠,٠٠٠) جنيه .^(١٧)

وإذا كان عباس وسعيد قد استعانوا بإبراهيم أدهم باشا فى أعمال التفتيش على المدارس إلا أنه عقب إلغاء ديوان المدارس وغلق المدارس ترك أدهم باشا وظيفته كمفتش عام للمدارس وتولى نظارة ديوان الخارجية وتفتيش المهمات الحربية .^(١٨)

أستمر الوضع على ذلك حتى تولى دور بك الخبير السويسرى أمور التفتيش بعد أن ألف كتاباً عن التعليم فى مصر ونشره عام ١٨٧٢ فجذب نظر اسماعيل إليه لذلك عينة مفتشاً لعموم المدارس والمكاتب فى ٢٩ مارس عام ١٨٧٣ . وبعد تعيينه شكل التفتيش المنظم الذى ظهرت فوائده فى مختلف درجات وأنواع التعليم .^(١٩) ويرجع ذلك إلى أن دور بك عندما أنشأ جهاز التفتيش اختار العاملين فيه بعناية اذا كانوا كما يقول يعقوب ارتين " عمال أذكىاء مخلصين " يدخل ضمن مهامهم :-^(٢٠)

- * إنهم كانوا يوقفون دور بك على سير العمل فى المدارس سواء فى القاهرة أو الأقاليم ، وكانوا ينقلون إلى تلك المدارس تعليماته والمبادئ التى يجب أن يسير عليها العمل فى المدارس .
- * التفتيش على عمل المعلمين وملاحظة طرق التدريس التى يتبعونها لكى يرشدوهم إلى الأسلوب الأمثل فى التدريس " عند الحاجة " .
- * جمع المعلومات الدقيقة عن المدارس مما ساعد دور بك عام ١٨٧٥ على وضع إحصائية تفصيلية عن المدارس المصرية " أميرية كانت أم أجنبية " اتخذت أساساً لوضع قانون المدارس ومواد التدريس التى سعى لأن تكون متفقة واحتياجات البلاد وميول أهلها .

وكان كما يقول يعقوب ارتين " لنوالى التفتيش على المدارس " أثره فى التعرف على أوضاع التعليم فيها والوقوف على ما يقوم به المعلمون مما جعله يفكر فى إنشاء مدارس لإعداد المعلمين أقام الحجة على ضرورة وجودها .^(٢١) لإعداد المعلمين إعداداً فنياً منتظماً ، وإتيح له وهو المفتش العام أن يتقدم بمشروع مدرسة المعلمين إلى ديوان المدارس وإلى الخديوى إلا أن المدرسة لم تنشأ إلا عام ١٨٨٠ .^(٢٢)

كانت هناك مهام أخرى تولاها دور بك بحكم وظيفته رئيساً لجهاز

التفتيش منها : (٢٣)

* الاشتراك في اللجان التي شكلها الديوان للنهوض بالتعليم ومن ذلك اشتراكه في لجنة عام ١٨٧٤ لوضع خطة ومهناج مفصل للتعليم التجهيزي ، واشتراكه في قسميون (لجنة) وضع سياسة التعليم في مايو عام ١٨٨٠ .

* تقديم المقترحات اللازمة للنهوض بالتعليم ومن ذلك : تقديم اقتراح لديوان المدارس بتقسيم طلبة التعليم التجهيزي ابتداء من " السنة الثالثة الدراسية " إلى قسمين : أحدهما قسم الأدبيات ويلحق به الطلبة الذين لديهم الاستعداد لدراسة اللغات والمواد الأدبية كالتاريخ والجغرافيا ، وقسم الرياضيات لمن يكون مستعداً لدراستها ، وتقديم اقتراح بتنظيم مدرسة المهندسخانة حتى تصبح جديرة بهذا اللقب " ، وكان هذا الاقتراح يقوم على استبعاد بعض فروع العلم من الدراسة بها كالكيمياء العضوية والشعر والبيان وحساب المتلثات وحساب التكامل واستخراج الحديد ، وتقديم اقتراح للخديوي بتنظيم مدرسة الصنائع .

* الاشتراك في اختيار تلاميذ المدارس التجهيزية ووضع كل تلميذ في الفرقة المناسبة لمستواه العلمي .

ولأن التفتيش كان مرتبطاً بشخص رئيسه فإنه بوفاء دور بك عام ١٨٨٠ مات معه التفتيش تقريباً كما قال يعقوب ارتين وعاد الحال إلى ما كان عليه قبل تنظيمه وفي هذا يقول يعقوب ارتين " أن المفتشين الذين تهبوا على يديه بشق الأنفس خرجوا من وظائفهم وتشتتوا في مصالح الحكومة بحيث أصبح التفتيش اسماً ليس إلا " (٢٤)

ويرجع التدهور الذى لحق بجهاز التفتيش بعد وفاة دور بك إلى ارتباط هذا الجهاز - كما قلنا - بشخص رئيسه ، وإلى أن الذين تولوا زمام المعارف - كما قال يعقوب ارثين - " كانوا يجهلون مزايا التفتيش " ، ولأن بعضهم الآخر " كانوا يبررن أنه لو وفى حقه يضايقهم ويخالف أغراضهم " . (٢٥)

ومن هذا يتضح مدى تدخل المصالح والأهواء الشخصية والجهل بطبيعة عمل بعض الأجهزة الناجحة فى التخلص منها ومن العاملين بها رغم خبرتهم وتمرسهم فى العمل .

ثانياً: التفتيش فى عهد الاحتلال البريطانى

(١٨٨٢ - ١٩٢٣)

يمكن تقسيم التفتيش خلال هذه الحقبة إلى فترتين :-
الفترة الأولى: ترك فيها الاحتلال أمور التعليم - مؤقتاً - للمصريين حتى يتمكن من السيطرة على البلاد .
الفترة الثانية: سيطر فيها الاحتلال على شئون التعليم وتولى أموره ومنها التفتيش الذى اهتم به حتى يقف من خلاله على ما يحدث فى المدارس .
وجاء مايخص التفتيش فى الفترتين على النحو التالى :-

١ - فترة تولي المصريين لأمر التعليم :

رغم ان المفتشين قد الحقوا بعد وفاة دور بك عام ١٨٨٠ بوظائف أخرى وشغل بعضهم وظائف معاونين بنظارة المعارف فإنه لما تولى أحمد خيرى باشا النظارة ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ - ٢٢ مايو ١٨٨٣ . أعاد التفتيش بعد أن كان قد ألغى بوفاء دور بك^(٢٦)، وعين محمد أنسى ناظر مدرسة العميان والخرس رئيساً للتفتيش وعين معه خمسة مفتشين واستمر شاغلاً لهذه الوظيفة إلى أن عين عام ١٨٨٦ مديراً عاماً للمكاتب الأهلية فألفت النظارة وظيفة التفتيش ، ولكن لأهمية القائمين على التفتيش وأثر التفتيش فى إصلاح العملية التعليمية فقد نقل الإشراف على جهاز التفتيش عام ١٨٨٦ إلى وكيل نظارة المعارف يعقوب ارتين .^(٢٧)

جاء اهتمام نظارة المعارف بإعادة تشكيل جهاز التفتيش فى وقت شهدت فيه السنوات التالية لحكم اسماعيل (من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٥) فيما شهدت محاولات إصلاح التعليم وتوسيع دائرته وتحديد أهدافه حتى يصبح له أغراض واضحة تتجه نحو تمكين الفرد من أن يكون مواطناً صالحاً نافعاً لنفسه ولوطنه أو على حد تعبير على باشا إبراهيم فى تقريره لمجلس النظار " ينبغى توسيع دائرة المعارف بين جميع اهالى الديار المصرية وسريانها بالتدريج حتى تصل إلى أهالى الأرياف لكى تكون عند زرايعهم المستجدة احتياجاً إلى التعليم وإحساساً بمآلهم من الحقوق الوطنية وما عليهم من الواجبات فى حق أنفسهم وحق عائلاتهم وحق الحكومة " ، وفى ضوء هذا المبدأ تقدم القمسيون الذى شكل فى ذلك الوقت (عام ١٨٨٠) بحلول للمشكلة التعليمية تقوم على تصميم بناء قومى للتعليم يستمد مقوماته من كلا النظامين الأوروبى والعربى . واقتضت مواجهة المشكلة الرئيسية بحث المشكلات الجانبية الأخرى وتوفير حلول لها ومن ذلك بحث أوضاع معاهد التعليم القائمة معهداً معهداً وتبين حاجاتها وتوفير تلك الحاجات ، ومن ذلك أيضاً معالجة مشكلة المعلم ومحاولة تنسيق الموارد المالية المشتتة التى ينفق منها على التعليم ، ومن هنا جاءت أهمية التفتيش المنظم على معاهد التعليم القائمة لرفع مستواها من خلال : اختيار المشرفين عليها ، ورفع مستوى معلميها ووضع الأنظمة الثابتة لها وجدية الامتحانات بها . (٢٨)

هذا إلى جانب أن الدوائر الحكومية كانت تطبق نظام المركزية فى حكم البلاد بحيث أصبحت أجهزة الحكم كالآلة التى يديرها شخص أو مجلس من ديوان القاهرة ، ولضمان إشراف الإدارة المركزية على إدارة المدارس وملاحظة سير العمل بها ومراقبة تنفيذ اللوائح والتعليمات كان لابد من أن يرسل ديوان المدارس المفتش للإشراف على أعمال النظار والمدرسين

وحتى يؤدى التفتيش الأهداف التى رسمت له فقد وضعت لائحة فى
٨ من مايو عام ١٨٨٣ شملت اختصاص مجلس المعارف والمفتشين ونظار
المدارس وجاعت مهام المفتشين فى صدر هذه اللائحة وهى أن " المفتشين
هم أعين ناظر المعارف يبصر بهم أحوال المدارس ويتحقق لديه بواسطتهم
دوام إتباع البروجرامات وانتظام السير وأحوال النظار والمعلمين
والمتعلمين " . وحتى يقوم المفتشون بهذه المهام على الوجه الأكمل فقد
بينت اللائحة الشروط التى يجب توفرها فى المفتشين وهى " أن يكون
المفتشون علماء ماهرين كل منهم فى القسم المختص به من العلوم (أى
ماهر ومتمكن من مادته) ، مع توفر الصدق والأمانة فيهم " . (٣٠)

وبينت اللائحة طريقة تشكيل جهاز التفتيش وأوجبت أن يتم تشكيله من
" مفتش عمومى ومفتشين آخرين للعلوم والفنون المتداولة فى المدارس "
وبهذا التشكيل وبالصفات التى يجب توفرها فى المفتشين يصبح العاملون فى
جهاز التفتيش " معاونين مخلصين لناظر المعارف يرسلهم متى أراد إلى
المدارس والمكاتب ليعلموه بتقارير يعرضونها عليه بجميع ما يرونها فى
المدارس والمكاتب من قبيح وحسن مادياً أو معنوياً " وحتى يتحقق لهم ذلك
أوجبت اللائحة " أن يتفقدوا نظافة المدرسة ونظافة التلاميذ ، وأن يتفقدوا
أيضاً أدوات التعليم وأن يختبروا التلامذة فى الدروس وحسن الأدب
والتربية ، وأن يتفحصوا عن مواظبة المعلمين فى دروسهم أو عدمه ،
ومن المجتهد منهم ومن الكسلان ، وعن حسن سيرهم وسيرتهم وإتباعهم
البروجرامات (المقررات) المقررة للتدريس أو عدمه وهل الناظر و باقى

المستخدمين مؤدون واجبات وظائفهم أم لا وهل أفعالهم وأحوالهم مستقيمة أم لا " . (٣١)

وحتى يؤدي المفتشون المهام الموكولة اليهم بموجب هذه اللائحة فقد طلبت من المفتش عدم " مخاطبة نظار المدارس والمكاتب " وأن " لا يعلمهم بذهابه للتفتيش عندهم بل يكون ذهابه وتفتيشه مفاجأة لإمكان الحصول على الثمرة المطلوبة . " (٣٢)

كان المفتش كما يتضح من هذه اللائحة هو صاحب السلطة العليا وهو الذى يجب أن يقرر كل شيء . وكان التفتيش كما يتبين مما تضمنته اللائحة عشوائى لا يعتمد على التخطيط السليم بل يقوم على مراقبة العملية التعليمية بكافة مكوناتها وتقرير الواقع ومدى تنفيذ المعلم للتعليمات والمقررات دون القيام بعمل إيجابى نحو تحسين العملية التعليمية . وكان من مهامه التبليغ عن أى تقصير أو مخالفة لتقرير عقاب المخطئ ، وكانت وسيلة التفتيش لذلك الزيارات المفاجئة لكشف العيوب والأخطاء من الوقوف على حال المدرسة فى وضعها الطبيعي ، وحضور الدروس والاستماع إلى المعلم والمتعلم ، وتسجيل الأخطاء والإبلاغ عنها رسمياً مما أدى إلى طبع التفتيش بطابع السلطة والتخويف وإملاء الملاحظات على المعلمين والأمر بإتباعها دون مناقشة وبهذا ضاعت العلاقات الإنسانية ، وأدى نظام التفتيش المفاجئ إلى خلق جو من الرعب والتوتر النفسى بين المعلمين والعاملين بالمدارس . (٣٣)

ولأنه تقرر اجتماع المفتشين مرة كل أسبوع مع وكيل الوزارة يعقوب
ارتين لتبادل الآراء حول إصلاح وتطوير العملية التعليمية ، وحتى يقف من
خلال الاجتماع بالمفتشين على سير الدراسة وعلى المشكلات التى تواجه
العمل فى المدارس فقد أمكن لوكيل الوزارة بمساعدة المفتشين وضع مخطط
تسير عليه الامتحانات التحريرية الأسبوعية والاختبارات الشفهية وامتحانات
النقل من فرقة إلى أخرى ، ووضع دفاتر لرصد الدرجات ، ودفاتر خاصة
بحضور وغياب التلاميذ ، ووضع خطط يسير عليها تدريس الحساب واللغة
العربية واللغات الأجنبية والرسم والتاريخ والجغرافيا يساعد الأخذ بها على
تيسير عملية التدريس . (٢٤)

٢- فترة سيطرة الاحتلال على شئون التعليم :-

حتى يحكم الاحتلال البريطانى سيطرته على التعليم فى مصر فقد
عمل على وضع التفتيش تحت وصايته ولذلك عين دوجلاس دنلوب عام
١٨٩٠ مفتشاً عاماً فأنفرد هو والمفتشين الإنجليز بالسيطرة على شئون
التعليم وتوجيه سياسة نظارة المعارف من خلال القوانين واللوائح التى
وضعها بحيث تكفل لسلطات الاحتلال الإشراف على سير العمل فى
المدارس ، واستمر هذا الوضع حتى تولى سعد زغلول نظارة المعارف
بعد حادث دنشواى فعمل على تغيير هذه الأوضاع وتعيين المصريين فى
وظائف التفتيش . (٢٥) وبالنسبة للتفتيش على الكنائس فلم يكن أمرها
يعنى الاحتلال ، لذلك تركها للمفتشين المصريين .

وإذا حاولنا التعرف على الملامح العامة للتفتيش خلال هذه الفترة نجد أنها قامت على السلطات الواسعة التي أعطتها للمفتش العام (داتلوب) وعلى هيمنة المفتشين الانجليز على شئون التعليم وجاءت على النحو التالي :-

أ- بالنسبة للمفتش العام :-

توطدت سلطات المستشار البريطاني داتلوب في ديوان النظارة ، وأصبح الأمر الناهي فيها ، ويسيطر نفوذه على الموظفين والمفتشين فكانوا لا يعرفون لأحد سلطاناً غير سلطانه ، وصار يعاملهم بمنتهى القسوة والشدة ، وكان نظار المدارس والمفتشون المصريون يرهّبونه لأنه إذا رضى عن احدهم رفعه إلى أعلى ، وأن غضب على احدهم حل به الذل والهوان ، كان مستبداً برأيه لايسمح لأحد أن يناقشه في أمر من الأمور مهما كان مخطئاً أو مخالفاً للقانون أو ضاراً بالمصلحة العامة . (٣٦)

وكان إذا زار مدرسة للتفتيش عليها احدث بها من الرعب والحيرة والاضطراب الشيء الكثير فقد كان كل همه موجهاً إلى تنظيم سير التلاميذ ، وإلى نظام وضع الأدوات على المكاتب أو على الجدران ، وإلى نظافة الأماكن لا نظافة التلاميذ أنفسهم ، فإذا تصادف أن وجد مصوراً معلقاً غير منتظم أو وجد عند موضع قدم تلميذ شيئاً من أثار التراب ، أو وجد زجاج النوافذ مشوباً بشيء من التراب ، أو وجد كتاباً في غير مكانه حلت النكبة النكباء والمصيبة بناظر المدرسة وموظفيها لأنه كان لايعبأ أن يتكلم مع الناظر بمنتهى القسوة ، ولايستكف من استعمال الفاظاً غير لائقة . (٣٧)

انعكس هذا على العمل فى المدارس فقد أوجد بهذه الطريقة بين جدران المدارس نظاماً عسكرياً جافاً ، إذ أصبح خير نظار المدارس الذى يقلده فى كبريائه وشدته ويقسو على مرؤسيه وتلاميذه ، وابتاع المعلمون نفس الأسلوب فقد كانوا يعاملون التلاميذ بمنتهى الشدة والجفاء ويتعدوا عنهم ويتكبروا عليهم حتى أصبحت العلاقة بين المعلم والتلاميذ علاقة عداوة وشحناء لا عطف فيها ولا مودة . (٣٨)

من هذا يتضح أن المفتش العام لم يبذل جهداً للارتقاء بمستوى التعليم فى المدارس وتوجيه المعلمين والنظار نحو الأساليب الحديثة فى التعليم والادارة بل كان كل همهم الازدراء بالمعلمين والنظار وتحقيرهم أمام تلاميذهم وهو ما انعكس على أسلوب معاملتهم لمرؤسيهم وتلاميذهم .

ب- بالنسبة للمفتشين الاجليز :-

كانت الشدة هى الطريقة الوحيدة التى كان المفتشون الإنجليز يتعاملون بها مع المعلمين والطلبة ولذلك جعلوا التعليم مقروناً بالقسوة فى الوقت الذى يحتاج فيه المعلمون والطلبة إلى اللين وسعة الصدر . (٣٩)

لم تكن الغلظة والحدة مقصورة على معاملة الطلبة فقط بل امتدت إلى المعلمين الوطنيين فإذا دخل مفتش انجليزى غرفة الدراسة وعثر على كتاب تمرين واحد غير منفتح يتحول إلى المعلم المصرى ويهينه إهانة عظيمة على مسمع من الطلبة مما كان له أثره على تدهور وسوء الأخلاق وعلى العلاقة بين الطالب ومعلمه . (٤٠)

ولأن الاحتلال كان كل همه هو قصر وظائف التفتيش على الإنجليز دون المصريين فقد عانى التفتيش من قلة عدد المفتشين بصفة عامة والأكفاء منهم بصفة خاصة ، مما أدى إلى إخفاق التفتيش في تحقيق أهدافه من الناحية الفنية وذلك لأن الأعمال الإدارية كانت قد طغت على عمل المفتشين خاصة أن بعضهم لم يذهب للتفتيش على المدارس إلا مرة واحدة في السنة ، وكانت كل جهودهم مركزة على مدارس القاهرة دون مدارس الأقاليم .^(٤١)

ولما تولى سعد زغلول نظارة المعارف (من ١٩٠٦/١٠/٢٨ إلى ١٩١٠/٢/٢٢) هالة ما رآه من أمر المفتش العام ومن المفتشين الإنجليز لذلك نشب الصراع بينه وبين دنلوب حتى أخضعه لأوامره وعمل من ناحية أخرى على فتح المجال أمام المصريين ليتولى وظائف التفتيش والإدارة فأختار منهم مفتشين ووكلاء للمدارس الثانوية تمهيدا لترقيتهم لوظائف نظارة المدارس وما فوقها بعد أن كانت محرومة عليهم وقاصرة على الإنجليز دون غيرهم إلا فيما ندر ، وساعدهم على الظهور والعمل في مختلف النواحي كلما وجد مجالا لذلك .^(٤٢)

ويمكن القول بصفة عامة أن التفتيش على المدارس في عهد الاحتلال البريطاني كان يتسم بتمركز السلطة والرقابة بقصد الكشف عن الأخطاء ، كما كان يتصف بوجود نوع من العلاقات بين المفتشين والمعلمين والإدارة يقوم على الرقابة والتسلط والتنافس واتخاذ محاسبة المعلم ومراجعة أعماله وسيلة للعقاب لا وسيلة للإصلاح والتوجيه .

ج- التفتيش على الكتاتيب :-

لم يهتم الاحتلال بالتعليم الشعبى الذى كانت تقوم به الكتاتيب اهتمامه بالتعليم الابتدائى والثانوى وترك أمره للمصريين ، ولذلك ظلت الكتاتيب التى تحتل التعليم الشعبى بدون تفتيش حتى عام ١٨٨٩ الذى ضمت فيه الكتاتيب التابعة للأوقاف لنظارة المعارف ، وترتب على إخضاع هذه الكتاتيب للتفتيش وقوف نظارة المعارف والمهتمين بشئون التعليم على الحالة السيئة التى كانت عليها الكتاتيب من حيث المباني والامكانيات والمعلمين مما جعل النظارة تحاول النهوض بها والعمل على الارتقاء بمستوى فقيهاها عن طريق البرامج الدراسية والامتحانات وغير ذلك .^(٤٣)

ومن ناحية أخرى عمل المفتشون على التحقق من أن التلاميذ أثناء وجودهم فى الكتاب غير معرضين لما فيه فساد أخلاقهم ، وأن حالة الكتاب مرضية من الوجهة الأدبية ، وعملوا أيضاً على التحقق من أن أمور الكتاب تسير على نهج يتعود من خلاله التلاميذ على المحافظة على المواعيد وحسن التصرف والأخلاق الحسنة والألفاظ اللائقة والنظافة ، والرضوخ بارتياح إلى القيام بما يوكل إليهم من أعمال مع العمل على احترام الغير وتوقيره وصدق الحديث والتحلل بالشرف فى القول والعمل .^(٤٤)

ومن هذا يتضح أن التفتيش على الكتاتيب كان يركز على المعلم والمتعلم بهدف الأخذ بيدهم دون خوف أو إرهاب بعكس ما كان يحدث من المفتشين الانجليز الذين اهتموا بالشكليات . وكانت أهم الأهداف التى حققها التفتيش على الكتاتيب فى عهد الاحتلال البريطانى هى :-

- * التعرف على المستوى العلمى الذى كان عليه الفقهاء والعرفاء بهدف الارتقاء بمستوى من كان منهم دون المستوى المطلوب من خلال تنظيم الدراسات التى تحقق ذلك .
- * التعرف على الحالة التى كانت عليها مباني الكتاتيب حتى تتولى النظارة ترميم ما يحتاج للترميم .
- * التعرف على الأسلوب الذى كان يسير عليه العمل فى الكتاتيب حتى يمكن تقويم الفاسد منها .
- * التوجيه نحو تعويد التلاميذ الالتزام بالمواعيد والاهتمام بالنظافة وحسن المظهر والتحلّى بالأخلاق الحميدة واحترام الغير والصدق فى القول .

ثالثاً: التفتيش خلال فترة الاستقلال الجزئى

١٩٥٢ - ١٩٢٣

رغم النهضة التعليمية التى بدأتها مصر عام ١٩٢٥ واتساع نطاق التعليم وزيادة أعداد المدارس وشعور الدولة بمسئوليتها نحو تعليم أبناء الشعب مما كان يستدعى تغيير نظام التفتيش الفنى على المدارس ، فإن التفتيش خلال هذه الفترة كان يسير إلى حد كبير بنفس الأسلوب الذى سار عليه فى عهد الاحتلال البريطانى وقت أن كان المفتش الانجليزى قوة ترهبها المدارس ويخشاه الناظر والمعلمون ، وكان لا هم للمفتشين سوى النقد وتلمس نقاط الضعف مهما كانت تافهة وأخطار الوزارة عن أى نقصير أو مخالفة تقع من المعلمين أو نظار المدارس .^(٤٥)

ورغم المحاولات العديدة التى قامت لإصلاح التفتيش وتغيير أسلوبه خلال هذه الفترة إلا أنها لم تتجح لعدة أسباب منها :

* أنها كانت محاولات مرتجلة أو مبتسرة ، ومثال ذلك المنشور الذى أصدرته وزارة المعارف رقم ٤٥ عام ١٩٣٤ وطلبت فيه من المفتشين اختبار كل تلميذ شفويًا وتحريريًا فى كل مادة من المواد فلما استحال تنفيذ ما جاء بهذا المنشور اعطت الوزارة تعليمات أخرى تقضى بأن يكتفى بأسئلة تحريرية أو شفوية تكون الإجابة على السؤال الواحد كلمة واحدة تسهيلاً للعمل وبذلك انقلب التفتيش إلى سلسلة من الامتحانات^(٤٦) التى كانت تقوم على الأسئلة التعجيزية ، ومن أمثلة هذه الأسئلة أن أحد المفتشين زار المدرسة التى كان يتعلم فيها الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر فى الخطاطبة وطلب من تلاميذ الفصل الذى زاره وكان

يُدرس فيه جمال عبد الناصر أن يضعوا كلمة كتابة في جملة مفيدة
يكون موقعها فاعلاً ، وبعدم عجز تلاميذ الفصل عن الإجابة أجاب
جمال عبد الناصر إجابة صحيحة وجاء بالجملة وهي " ظهرت كتابة
القرآن واضحة " . (٢٧)

* عدم وضع مواصفات معينة لإختيار المفتشين لذلك دخلت الأغراض
الشخصية والوساطة في اختيارهم مما أدى لشغل جهاز التفتيش بعدد
كبير من المفتشين الناشئين قليلي الخبرة والتجارب مهمهم الأول أن
يخضعوا لنفوذهم ولآرائهم معلمين أقدم منهم وأكثر خبرة منهم أن لم
يكونوا أساتذتهم فعلاً أو بمثابة أساتذتهم فلم يجدوا معهم طريقاً غير
استعمال الإرهاب والشدّة وتلمس الأخطاء لإدارة المدرسة والمعلمين
والعمل على عقاب المخالفين لذلك أصبح لزاماً على المعلم مهما كان
قديماً ذا تجارب أن يخضع لتلك الآراء ، وكان يقف إلى جانب هؤلاء
المفتشون الناشئون بعض المفتشين القدامى الذين فاتتهم الدور في
الترقية يزورون المدارس وكل مهمهم إرغام نظارها ومعلميها على
تنفيذ قانون المدارس القديم والعمل بالمناهج المقررة بالدقة والأوامر
والتعليمات الكثيرة ، إلى جانب أن عملهم كان لا يقتصر على التفتيش
على المعلمين ولكنه يتعدى ذلك إلى التفتيش على أعمال ناسط
المدرسة والتدخل في كل عمل من أعماله التي لم يسبق للكثير منهم
مزاوتها لأنهم لم يسبق لهم الاشتغال كنظار مدارس . (٢٨) وبالنسبة
لكبار المفتشين القابعين في ديوان الوزارة كان كل عملهم هو الأمر
والنهي ونقل المعلمين من أسبوط إلى رشيد فقط لأنهم أحبوا أن
ينقلوهم من أسبوط إلى رشيد ، لا هم لهم إلا وضع المعلم في المكان
الذي لا يريحه ولا يرضيه ، وهم بهذا يتحملون مسؤولية عدم إخلاص

المعلم لعمله وبرمه بالتعليم وضيقه لرؤية تلاميذه وما يستتبع ذلك من
أزمات نفسية تبادلها الطرفان وكلها خطر على التعليم .^(٤٩)

* عدم وجود خطة يسير عليها المفتشون لذلك كان ناظر المدرسة -
أحياناً - يجد أمامه عدداً من المفتشين يصل إلى ثلاثة أو أربعة
جميعهم يسألونه عن أمور واحدة وفي أمور سبق لغيرهم من المفتشين
السؤال عنها مما يصرف نظار المدارس عن إدارتها والإشراف على
أحوال معلميه وتلاميذها والتفرغ للإجابة على أسئلة المفتشين الواحد
تلو الآخر .^(٥٠)

* المركزية في التفتيش التي تعتبر في كثير من الأحيان عملاً عقيماً غير
مجد لأن المفتش كانت تملأ عليه الخطة والطريقة في التفتيش
والإرشادات العامة الحاكمة وهو يفرضها على المدارس ولا يرى
فيها لنفسه رأياً ، بل والادهي من ذلك لا يفهم المفتش ما يقصد منه
بالضبط . فلا المركزية حددت له غرضها من التفتيش ولاهي تركت
له الحرية في الرأي والاستقلال به لأنه يذهب للتفتيش وهو مشحون
بمنشورات طويلة عليه أن يدون مضمونها في دفاتر الزيارات ويطلب
من المعلمين ومن إدارة المدرسة إتباعها يقف إلى جانب ذلك أن
المركزية جعلت من التفتيش في كثير من الأحيان عملاً عقيماً غير
مجد إذ كانت بعض التقارير التي تكتب عن أعمال المعلمين
ومقترحات المفتشين لا تصل إليهم الا بعد انتهاء العام الدراسي نظراً
للدورة التي كانت تدورها في الديوان العام حتى تصل إلى المدرسة
فتصبح عديمة الفائدة .^(٥١)

* غموض الأهداف التي كان يرمى إليها التفتيش وعدم تحديد اختصاصات المفتشين جعل وظيفتهم مبهمّة وغير مفهومة تماماً يتوقف كل شيء فيها على العامل الشخصي وعلى فهم المفتش لوظيفته ، لذلك اختلفت آراء المفتشين نتيجة لأن منهم من كان يعتقد أن وظيفته وظيفة ثانوية ليس لها قيمة إيجابية وأن عليه أن يسد فراغاً معيناً استيقاء لشكل تافه لا جوهر فيه ، ومنهم من كان يحمل في نفسه أثراً من بقايا عهد المفتشين الأجانب الذين كانوا يعتمدون في عملهم على عامل الخوف والريبة .^(٥٢)

وقد شمل التفتيش بهذه الصورة جميع المدارس الأميرية والحرّة التي خضعت لإشراف وزارة المعارف وتفتيشها بموجب قانون تنظيم المدارس الحرّة رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ الذي أعطى في المادة الأولى منه الحق لوزارة المعارف في إخضاع المدارس الحرّة لرقابتها وتفتيشها واعتبرت المدرسة الحرّة في تطبيق القانون هي مدرسة غير أميرية - كاملة أو غير كاملة - تعد بصفة أساسية للتلاميذ للامتحانات العامة التي تعقدّها وزارة المعارف العمومية .^(٥٣)

أما وقد شمل التفتيش خلال هذه الفترة المدارس الحكومية والحرّة التي تعد تلاميذها للامتحانات العامة فإن الأسلوب الذي سار عليه التفتيش كان يقوم على :^(٥٤)

- * الاهتمام إلى أقصى حد بإظهار السلطة وتأكيد الفرق الهائل بين المعلم الضعيف وبين المفتش العظيم ، وكلما كان المفتش متقدماً في الدرجة واللقب ازدادت الهوة التي كانت تفصل بينه وبين المعلم وقامت العلاقة بينهما على الخوف والرهبة المؤديين إلى النفور والكراهية التي تجعل المعلم يكره المدرسة ويتبرم بالمهنة ويحنق على التلاميذ .
- * الاهتمام بالتفاصيل التافهة بدلاً من المشاكل الأساسية فمن المفتشين من كان يهتم بضرورة التزام التلاميذ السكوت التام أو الحرص على إتباع الكتاب والمنهج إتباعاً حرفياً مما يحول دون التصرف والابتكار والتجديد .
- * الاهتمام بالكلم بدلاً من الكيف فالمراقبون والوزارة من ورائهم كانت تحرص على أن يقوم المفتش بزيارة أكبر عدد ممكن من المدارس والاستماع لأكبر عدد من المعلمين خلال أكبر عدد من الحصص وإجراء أكبر عدد من الامتحانات وتصفح أكبر عدد من الكراسات ونتيجة لذلك كان المفتش دائماً على عجل لا يتسع وقته لحديث هادئ أو لمناقشة فنية طويلة أو الاستماع إلى وجهة نظر المعلم بإمعان وإقبال وتدقيق حتى يلمس ما فيه من محاسن ويدرك ما فيه من عيوب أو أخطاء يصححها بغير أن يحرجه .
- * الحرص على تلمس الأخطاء وتعقب عيوب المعلم وهفواته ورصد عدد كبير منها وتجنب البحث عن المحاسن وإبرازها والتشجيع عليها والثناء على المعلم مدحاً من أجلها مما جعل اهتمام المعلمين بتقارير المفتشين ضئيلاً .

التفتيش على المدارس الإلزامية والمكاتب العامة :-

نتيجة للتوسع في إنشاء مدارس المعلمين والمعلمات وتحول الكاتيب إلى مدارس أولية بعد صدور قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٢٥ اهتمت وزارة المعارف بالتفتيش على هذه المدارس ولذلك نقلت تبعية المدارس إلى دوائر عين لكل دائرة منها مفتش مهمته الإشراف على التعليم الأولى فيها ، وكان على مفتشى الدوائر التفتيش على معلمى المدارس فى مختلف المواد ورفع تقاريرهم إلى كبير المفتشين الذى كان حلقة اتصال بينهم وبين الوزارة .^(٥٥)

وقد جاء هذا التقسيم بعد صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الذى أوجبت المادة ٢٤ منه أن تتولى وزارة المعارف التفتيش العلمى والصحى على المدارس الإلزامية والمكاتب العامة بمعرفة المفتشين والموظفين الذين يعهد إليهم بهذه المهمة التى يقفون من خلالها على مدى اتباع هذه المدارس أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه ، على أن ترسل ملاحظاتهم إلى مجالس المديريات المختصة للعمل بها .^(٥٦)

ونتيجة لزيادة الاهتمام بالمدارس الأولية ومحاولة التقريب بينهما وبين المدارس الابتدائية ادخلت وزارة المعارف عام ١٩٤٨ تحسناً على نظام التفتيش كان يقوم على تقسيم كل منطقة تعليمية بالنسبة لتفتيش المدارس الابتدائية والأولية إلى أقسام يضم كل قسم منها حوالى ٣٠ مدرسة يقوم بتفتيشها مفتش قسم واحد مهمته النهوض بمستوى مدارس قسمة من النواحي التعليمية والإدارية ، وبصدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ تم توحيد التعليم بالمرحلة الأولى وتحدد الغرض من نظام تفتيش الأقسام على المدارس

الابتدائية فى الاشراف على النواحي التربوية والادارية على عدد من
المدارس الابتدائية . (٥٧)

وتحددت اختصاصات مفتش القسم بالنسبة للنواحي التربوية فى القيام
بالاشتراك مع هيئة التدريس بكل مدرسة فى رسم الخطط المختلفة والاتفاق
على طرق التدريس التى يجب اتباعها وتحديد الأنشطة الحرة التى يجب
ممارستها بما يكفل الربط بين المواد الدراسية المختلفة ، وفى سبيل تحقيق
ذلك تركت الوزارة لمفتش القسم الحرية فى تكليف مناهج الدراسة وفقاً
لاحتياجات البيئة مما يجعل المدرسة مركز اشعاع فى البيئة . وبذلك
تركزت رسالة مفتش القسم فى كل ما يؤثر فى تنشئة الطفل من المادة
الدراسية إلى النشاط الحر ، وطرق التدريس والمدرسة والبيئة وبذلك كانت
رسائله أعم وأشمل من رسالة مفتش المادة الدراسية . (٥٨)

رابعاً: التوجيه والتفتيش خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالى

كان التفتيش من بداية هذه الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٣ امتداداً لما كان عليه التفتيش فى الفترة السابقة ، ولكن بصدر القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ حدث تطور فى نظام وأهداف التفتيش الذى عرف بعد صدوره بالتوجيه الفنى ، وتم بعد ذلك إنشاء جهاز التفتيش ، وجاءت التطورات التى مر بها التوجيه الفنى والتفتيش خلال هذه الفترة على النحو التالى :

١- التفتيش خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٣

اتجهت وزارة التربية والتعليم بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ نحو تطبيق أساليب التربية الحديثة فأخذت تعيد النظر فى سياسة التعليم وفى المناهج الدراسية وفى نظم الامتحانات وغير ذلك مما يحقق الأهداف التربوية الحديثة .^(٥٩)

ورغم الخطوات التى خطتها الوزارة نحو تطوير التعليم الا أن التفتيش لم يساير هذا التطوير ، وفى هذا يقول أحمد خاكي عام ١٩٥٦ " يقوم الوضع الحالى للتفتيش على أسس انحدرت إلى وزارة التربية والتعليم من آثار الماضى القديم ، وعلى الرغم من التعديلات التى ادخلت على هذا النظام الا أنه لا يزال يحمل فى اطرانه كثيرًا من مخالفات الماضى ، فالفكرة مازالت تتطوى على عنصر المفاجأة ، ولا زالت الأغلبية العظمى من المفتشين يعتبرون أنفسهم موكلين بتتبع أخطاء المدرسين ، وكذلك لازال اهتمام المفتش ينصب على المدرس لا التلميذ .^(٦٠) نفس الكلام تقريباً قاله الدكتور عبد العزيز القوصى

عام ١٩٥٧ فقد كان يرى أن التفتيش مازال كما كان عليه فى الماضى بحث عن الأخطاء ، ومفاجأة وتحكم فى المصير والرزق ويضيف إلى ذلك " أن من عيوب التفتيش استعمال سلاح التعذيب والتكيل ، وهذا لا يتم إلا من المفتش العاجز . . . يحدث أحيانا أن يكون المفتش غير متمكن مما يقوم بالتفتيش عليه فينزع إلى اصطناع القدرة عن طريق إظهار السلطان وكشف العيوب والتهديد بالنقل والتشريد وإنزال العقوبة أو خفض التقرير إلى غير ذلك " . (١١)

يتضح مما ذكره بعض المسؤولين عن التفتيش أنه حتى عام ١٩٥٧ لم يتغير كثيرا عما كان عليه الوضع فى عهد الاستقلال الجزئى (١٩٢٣- ١٩٥٢) ، ولا نكون مغالين إذا قلنا أنه لم يتغير عما كان عليه التفتيش فى عهد الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩٢٣) ولذلك عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير التفتيش والنهوض به فعقدت لذلك مؤتمرا فى فبراير عام ١٩٥٦ انتهى بمجموعة من التوصيات التى يجب إتباعها بالنسبة لتفتيش كل مادة من المواد الدراسية ، وقام مجموعة من الخبراء والمسؤولين تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى المستشار الفنى للوزارة فى ذلك الوقت بإعداد دراسة عام ١٩٥٧ بعنوان تفتيش أم توجيه بينت الفرق بين التفتيش القديم والتفتيش الحديث وأهداف التفتيش الحديث وأساليب تحقيق هذه الأهداف .

وقد عرفت الدراسة فى البداية التفتيش فى وضعه الحديث بأنه خدمة تعاونية هدفها الأول دراسة الظروف التى تؤثر فى عمليتي التربية والتعليم والعمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التى تكفل لكل تلميذ أن ينمو نموا مطردا وفق ما تهدف إليه التربية المنشودة . (١٢)

وقد حددت الدراسة أهداف التفتيش في معاونة المعلم على :- (١٣)

- * دراسة المنهج الذى يقوم بتدريسه بحيث يصبح المعلم قادراً على التصرف في مختلف المواقف التعليمية بما يحقق الأهداف المنشودة .
- * زيادة فهمه لخصائص نمو التلاميذ ولحاجاتهم وطرق إشباعها ووسائل مساعدتهم على حل مشكلاتهم .
- * تحليل صعوبات عملية التعليم والصعوبات التى تواجه التلاميذ فى تطبيق ما تعلموه فى حياتهم .
- * الوقوف على أحدث الطرق التربوية والاستفادة منها فى تدريس مادته وتشجيعه على مداومة الإطلاع على كل ما يستجد فى تخصصه .
- * الإلمام بخصائص البيئة التى توجد بها مدرسته وإدراك مقوماتها والتعرف على مصادرها المادية والإنسانية والاستفادة منها .
- * تكوين علاقات إنسانية رشيقة مع زملائه المعلمين ورفع روحهم المعنوية حتى يعملوا على تحقيق أهداف المدرسة .
- * مناقشة الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها تقويم أعمال التلاميذ بهدف وضع الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها هذا التقويم .

وللتغلب على المشكلات التى واجهت التفتيش فى الماضى وجعلته يقوم على عنصر المفاجأة بهدف البحث عن الأخطاء ، فقد حددت الأسس التى يقوم عليها تقويم المفتش للمعلم وتقدير جهوده حتى يمكن تبين نواحي قوته فيدعمها وأوجه ضعفه فيعاونه على التغلب عليها وبذلك يساعد توجيه المعلمين فى : - (١٤)

- * تبصير المعلم فى جو يسوده الود والاحترام بحالته وتوجيهه نحو تحسين نفسه مع تبصيره بأساليب ذلك حتى يكون التقويم عملية إيجابية .

- * عدم تركيز المفتش على نواحي الضعف وتضخيمها حتى لا تضعف روح المعلم المعنوية واستغلال نواحي القوة والعمل على تشجيعها مع العمل على معالجة نواحي الضعف .
- * وضع الظروف المحيطة بالعملية التعليمية من حيث الإمكانيات والجو المدرسي في الاعتبار .
- * جعل تقويم المعلم جزء من برنامج شامل للتفتيش والتوجيه العام الذي يجب أن يكون هدفه مصلحة التلميذ الذي يعمل من أجله كل من المعلم والمفتش .
- * الاسترشاد في تقويم المعلم برأى المدرس الأول ورأى ناظر المدرسة حتى لا يقوم تقويم المفتش للمعلم على أساس زيارة عابرة .
- * أن تكون أسس التقويم في ذهن المفتش والمعلم معا عن طريق المناقشة والتفاهم المتبادل .
- * عدم الاكتفاء في الحكم على المعلم بنجاحه داخل الفصل فقط بل لابد أن يؤخذ في الاعتبار أيضا مدى اشتراكه في نشاط المدرسة وعلاقته بالتلاميذ والجو المدرسي العام وغير ذلك .
- ولتقدير عمل المعلم وتقويمه على أسس سليمة وضعت الوزارة نموذجا يملأه المفتش يتناول إلى جانب ما يتصل بعمل المعلم كل ما يختص بالمدرسة من أبنية وكتب وإدارة ونشاط مدرسي وجدول وحصص . (١٥)

وقد واجه التفتيش في تحقيق أهدافه وتقويم عمل المعلم وفق الأسس السابقة عدة مشكلات يمكن أن نجملها في :-

- صعوبات تتصل بعمل المفتش في المنطقة (الإدارة التعليمية) أدت إليها القرارات المنظمة لعملية التفشي وإحصاء القرار الوزاري رقم ٤٦١ الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٥٥ الخاص بتنظيم أعمال هيئات التفشي ومنها :- (١٦)

* تضارب الـرياسات التي يتبعها المفتش بالمنطقة (الإدارة التعليمية) فهو من ناحية التعيين والترقية للوظائف الأعلى تابع لسلطة المفتش الأول وكبير المفتشين ، ومن ناحية الإشراف الإداري كان يخضع لمدير التعليم المساعد ومدير المنطقة وهو بهذا يتعرض لما يؤدي إليه التضارب بين السلطات العليا المشرفة عليه . وتؤدي تبعية المفتش الأول للإدارة التعليمية المختصة إلى ضعف صلته بمفتشي مادته وبالتالي عدم اتصاله بالميدان والتعرف على المشكلات التي تواجه المفتشين والاشتراك معهم في وضع الحلول المناسبة لها .

* عدم عدالة توزيع المعلمين على المفتشين بالمناطق ، ففي المناطق الكبيرة يتبع المفتش بها عدد كبير من المعلمين ، وفي المناطق الصغيرة يتبع المفتش بها عدد صغير من المعلمين ، هذا إلى جانب أن أعداد المعلمين تختلف من مادة إلى أخرى فعدد من يشرف عليهم مفتش اللغة العربية مثلا تختلف عن عدد من يشرف عليهم مفتش اللغة الفرنسية في نفس المنطقة .

* إرهاق المفتش وبعده عن وظيفته الأصلية في الإشراف الفني على مادته نتيجة لما يكلف به من أعمال إدارية أشار إليها وزير التربية والتعليم في ذلك الوقت ، كمال الدين حسين الذي قال في كلمته أمام مؤتمر هيئات التفشي (فبراير ١٩٥٦) " معظم وقت المفتشين يبذل في التقلات والترقيات والاهتمام بكتابة تقارير يندر أن ترى طريقها إلى التنفيذ العملي رغم ما يبذل في إعدادها من جهد ووقت ، وهكذا

يضيع جانب كبير من وقت المفتشين وجهدهم فيما لا يعود على التلاميذ أو المعلمين بما يمكن أن يفيدهم به المفتشين لو تفرغوا لصميم عملهم. (١٧) وهكذا يضيع وقت المفتش في إنجاز الأعمال الإدارية التي تطغى على عمله الفني الذي هو الأساس في عملية التفتيش .

* يكلف المفتش عادة بزيارة ٤٠ مدرسة أو ١٠٠ مدرس في المتوسط ، والمفروض أن يفتشها جميعا مرتين على الأقل في السنة بهدف التعرف و بدقة على مدى التقدم الذي أحرزه كل من معلمي مادته في كل مدرسة من خلال الوقوف على مدى تقدم تلاميذه والتعرف على أوضاع المدرسة وسير العمل بها . وحتى يكون تقديره لكل معلم وللمدرسة صائبا يجب أن تعطى لزيارته للمعلم وللمدرسة الوقت الكافي ، ولكن كثيرا ما تختلف زيارة المفتش للمدرسة طولا وقصرا باختلاف نوع البلدة التي بها المدرسة (قرية أو مدينة) واختلاف مواعيد القطارات ، وتمتع البلدة بوسائل المواصلات أو عدم وجود هذه الوسائل فيها . (١٨)

وقد كتب المفتشون بمنطقة (مديريتي) المنصورة ودمياط - كما ذكر أحمد خاكي - للوزير في فبراير عام ١٩٥٦ مذكرة عدوا فيها متاعبهم وقد أثبتوها كمايلي :- (١٩)

- ١- متاعب المواصلات .
- ٢- متاعب الاستراحات .
- ٣- كثرة المدارس المكلفون بالتفتيش عليها .
- ٤- صورة التقرير الذي تفرضه الوزارة على المفتشين .

٥- التفتيش أيام الجمع .

٦- كتابة التقارير الفنية .

وأعطى الأستاذ أحمد خاكي لبيان هذه المتاعب صورة تضمنت ما ذكره له المفتشون ومنها أنهم يضطرون لركوب سيارات عمومية غير منتظمة أو الجلوس إلى جانب المواشى في قطارات الدلتا ، وأن استراحات المفتشين قذرة غير معتنى بها ، وأن كثرة المدارس وسوء حال المواصلات لا تسمح للمفتش أن يزور المدرسة الا مرة واحدة يمر عليها مرأ سريعا لايفى بالغرض المطلوب ، ولا يرضى ضمير المعلم . (٧٠)

٢- الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى الوقت الحالى :-

أمام السلبات المتعددة التى واجهت التفتيش فى الفترة السابقة أخذت مصر فى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضى بمفهوم التوجيه الفنى الذى اتسع بحيث أصبح يشمل التوجيه والإرشاد لا تصيد الأخطاء ولذلك عرفه القرار الوزارى رقم ١٨٠ الصادر فى أول أغسطس عام ١٩٧٣ بأنه نوع من القيادة والإشراف التعاونى من أفراد أكثر خبرة ودراية إلى زملاء فى حاجة إلى معاونة وتوجيه لرفع مستوى أدائهم وتيسيرهم وتوجيه جهودهم إلى الاتجاه السليم والأخذ بأيديهم وتقديم مختلف المساعدات الممكنة لهم بقصد استغلال الامكانيات المتاحة أفضل استغلال لتحقيق أكبر قدر من العائد التربوى المطلوب . (٧١)

والتوجيه بهذا المفهوم جزء من العملية التربوية باعتباره خدمة تعاونية ترتكز على العمل الذى يقوم به القيادات الفنية والإدارية والموجهون بأسلوب ديمقراطى يعتمد على التعاون بين الموجهين والمعلمين والقائمين على أمر التعليم فى المدرسة ومعاونتهم على الأداء بطريقة أفضل وعلى تنمية المعلمين مهنيا وعمليا بهدف تطوير العملية التعليمية والتربوية من حيث البرامج وطرق التدريس وتحسين العملية التعليمية وتوجيه التلاميذ واستثمار إمكاناتهم وتقديم كل ما من شأنه مساعدتهم على تحقيق أقصى نمو ممكن .

ويعتمد التوجيه لتحقيق أهداف العملية التعليمية - كما جاء بالقرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ - على قيادات ادارية وأخرى فنية على النحو التالى : (٧١)

بالنسبة للقيادات الإدارية فهى تختص أساساً بتوجيه العملية التعليمية ككل وربط عناصرها وتوفير الجو الملائم لزيادة فاعليتها واستغلال جميع الامكانيات المتاحة وتوظيفها والإفادة منها تحقيقاً لأهداف التربية بعامّة والمرحلة أو نوع التعليم بخاصة وهذه القيادات على مستويين :-

- المستوى المركزى ويتدرج من وكيل الوزارة المختص إلى المدير العام للمرحلة ثم أجهزة كل غدارة .
- المستوى المحلى ويتدرج من مدير المديرية أو الإدارة التعليمية إلى وكيل المديرية ثم إلى مدير المرحلة ثم مدير المدرسة فوكيل المدرسة .

ويعتمد التوجيه الفني بالنسبة للأمور الفنية الخاصة بالمواد الدراسية والأنشطة على قيادات فنية تختص أساسا بتوجيه المادة الدراسية والإشراف عليها بهدف رفع مستوى هيئات تدريسيها في اتجاه الأهداف العامة للتربية والأهداف الخاصة بالمرحلة والمادة مع المشاركة في توجيه العملية التعليمية ككل وهذه القيادات على مستويين :-

- المستوى المركزي ويتدرج من مستشار المادة إلى الموجهين العاميين .
- المستوى المحلي ويتدرج من الموجه الأول إلى الموجه (موجه المادة في مراحل التعليم وموجه القسم) والمدرس الأول .

ويهدف التوجيه الذي يتولاه القيادات الدارية والفنية كما حدده القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ إلى : (٧٢)

- متابعة القائمين بالتدريس أو التوجيه أو الإشراف في مواقعهم ضمانا لحسن استغلال الامكانيات المتاحة وتوظيف الجهود في الاتجاه السليم بقصد تحقيق النمو المطلوب للتلاميذ .
- توجيه القائمين بالتدريس أو التوجيه أو الإشراف بقصد رفع مستوى أدائهم واستغلال امكانياتهم وامكانيات مدارسهم والإدارات التعليمية التي يعملون بها على أحسن صورة .
- تقويم التلاميذ والمعلمين والموجهين والمشرفين في ضوء معايير محددة لتحديد نواحي القوة والامتنياز فيهم ومواطن الضعف والقصور واقتراح سبل العلاج لتحسين الأداء وتطويره .
- تقويم الخطة والمناهج والكتب والمعينات والأنشطة في أثناء توظيفها للإفادة منها وزيادة العائد .

وحتى يؤدي التوجيه الفني للمواد الدراسية والأنشطة التربوية أهدافه بالنسبة للمعلمين والتلاميذ فإن عملية التوجيه يجب أن تعتمد على : (٧٣)

- ١- **التوجيه التصحيحي :** ويعمل الموجه من خلاله على اكتشاف الأخطاء التي قد تواجه ممارسات التربية والتعليم ومحاولة التغلب عليها ، وهنا لا يقف دور الموجه عند كشف الأخطاء بل يتعدى ذلك إلى علاجها .
- ٢- **التوجيه الوقائي :** ويعمل الموجه من خلاله على مساعدة المعلمين على التكيف مع المواقف التعليمية ، وهو بخبرته يستطيع التنبؤ بما يمكن أن يقابلهم من معوقات ويعاونهم على مواجهتها .
- ٣- **التوجيه البنائي والابداعي :** ويعتمد على ابتكار الموجه لأفكار جديدة وطرق مستحدثة تسهم في تطوير العملية التعليمية والتربوية وتحسين عملية التعليم والتعلم والمواقف المرتبطة بها .

وحتى يلم الموجه بظروف المعلمين في كل مدرسة ويتعرف على الأوضاع المحيطة بالعملية التعليمية داخل المدارس وخارجها فقد تقرر أن تتم عملية التوجيه من خلال ثلاث زيارات يقوم بها الموجه لكل مدرسة تستمر قبل بدء العام الدراسي وفي بدايته وأثناءه على النحو التالي : (٧٤)

- التوجيه قبل بدء العام الدراسي وفي هذه الزيارة يلتقي الموجه بالمعلمين القدامى والجدد للتعرف عليهم وتدارس المشكلات التي واجهت المعلمين خلال العام الدراسي السابق وأساليب تلقيها ، ودراسة ما يستجد في المناهج والكتب المدرسية وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تعديلها وتطويرها وأهمية هذا التعديل وإثراء العملية التعليمية .

- التوجيه فى بداية العام الدراسى وفى هذه الزيارة يهتم الموجه بمناقشة المعلمين فى أساليب التدريس المناسبة لكل مقرر دراسى والوسائل التعليمية المناسبة لتدريسها وطرق إنتاجها باستخدام خامات من البيئة المحلية كلما كان ذلك ممكنا .

- التوجيه أثناء العام الدراسى ، وفى هذه المرة يجب أن يهتم الموجه بزيارة المعلمين فى الفصول للتعرف على مستوى تلاميذهم ومدى تقدمهم ومدى تفاعل الطلاب معهم ، ومدى إقبالهم على الدرس ، ويبتدئ على الموجه خلال هذه الزيارة أن يعمل على تأكيد النواحي الايجابية التى يتميز بها المعلم فى عمله ويعمل على معالجة السلبيات متبعاً أسلوب النصيح والإرشاد .

وللاستفادة من التوجيه الفنى فى تطوير العملية التعليمية بصفة عامة والمناهج الدراسية بصفة خاصة فقد شكلت الوزارة مجلس مستشارى المواد الدراسية بموجب القرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٨ من وزير التربية والتعليم رئيساً وعضوية نائب الوزير (حتى نوفمبر عام ١٩٨٣) وكلاء الوزارة (رؤساء القطاعات والإدارات المركزية اعتباراً من ١٩٨٢) ومستشارو المواد الدراسية ومستشارو التعليم الفنى ويسدحل ضمن اختصاصاته :- (٧٠)

- دراسة ما يكشف عنه التوجيه الفنى والمتابعة والتطبيق الميدانى للمواد الدراسية سواء بالنسبة للمناهج أو الكتب أو طرق التدريس أو الوسائل التعليمية وأساليب التقويم .

- دراسة المقترحات التى أسفرت عن عملية التوجيه الفنى والمتابعة والخاصة بتعديل أو تطوير المناهج والمواد الدراسية بهدف تحقيق الربط والتكامل أفقياً فى كل مادة للمرحلة الواحدة ورأسياً بين المراحل والنوعيات المختلفة وإدخال التحسينات اللازمة لرفع مستواها .
- اقتراح تعديل وتطوير ما يتصل بالعملية التعليمية .
- القيام بالتجارب الرائدة فى المادة للوصول إلى تحسين العملية التعليمية وتطويرها .
- القيام بأعباء التدريب فى مختلف مستوياته وأنواعه مع الأجهزة المختصة به .

وقد تحددت أهداف التوجيه الذى يقوم به الموجهون الفنيون للمواد الدراسية والأنشطة التربوية فى معاونة المعلمين على القيام بدورهم التربوى والتعليمى فى المدرسة والبيئة المحلية ومساعدتهم على النمو المهنى .

ويمكن أن نعرض أهداف التوجيه الفنى كما حددتها الدراسات التربوية التى صدرت بعد عام ١٩٧٣ فى الاتى :- (٧١)

- معاونة المعلمين على الوقوف على أفضل طرق التدريس والاستفادة منها فى تدريس المواد الدراسية التى يقومون بتدريسها وبذلك يستطيع المعلمون تعديل وتطوير طرق تدريسهم بما يساعد على تحسين طرق ادائهم .
- توجيه المعلمين نحو مداومة الإطلاع على ما يصدر فى مجال تخصصهم وتشجيعهم على إجراء تجارب جديدة وعلى الاشتراك فى الحلقات الدراسية والمؤتمرات التربوية مما يساعد على تمتيتهم مهنيًا وعلميًا نموا ذاتيًا يساعد على تحسين مستوى أدائهم وعلى النهوض

بمهنة التدريس •

- التعرف على المعلم شخصيا ومهنيًا والكشف عن حاجاته والعمل على تلبيتها بهدف تكوين علاقات إنسانية بين الموجه والمعلمين بما يساعد على الثقة بالنفس لدى المعلمين ويغرس فيهم الطموح والحماس وقوة الإرادة وغيرها من الصفات التي تضاعف من مستوى أدائهم ، وبذلك ترتفع روحهم المعنوية ويعملون متحمسين للارتقاء بمستوى تلاميذهم •
- معاونة المعلمين على التعرف على مصادر البيئة المحلية كالخامات والأماكن التاريخية والمراكز الصناعية والمتاحف والحدائق وغيرها والاستفادة منها في العملية التعليمية •
- تقويم أعمال التلاميذ على أن يتم ذلك وفق أسس يتفق عليها المعلم والموجه حتى يتعرف المعلم على نواحي قوته فيدعمها ونواحي ضعفه فيعالجها من أجل صالحه وصالح مدرسته وتلاميذه •
- توجيه المعلمين نحو دراسة وتحليل المناهج والكتب المدرسية بهدف نقدها واقتراح أساليب تحسينها •
- تدريب المعلمين على ابتكار الوسائل المعينة في التدريس واستغلال خامات البيئة المحلية في إعدادها •
- مساعدة المعلمين في وضع البرامج وأساليب النشاط التربوي ووضع الخطة السليمة القائمة على أسس علمية على أن تكون مناسبة للموقف التعليمي الذي توضع من أجله •
- المعاونة في تنفيذ الخطط الموضوعية وتقويم العملية التعليمية تقويما سليما على أسس صحيحة •
- معاونة المعلمين على تقدير الظروف وتحمل المسؤوليات وتشجيع الأعمال البناءة والناجحة والجهود الموفقة •

وحتى تكتمل الصورة وتتحقق أهداف التوجيه الفني السابقة فقد حددت وزارة التربية والتعليم اختصاصات الموجهين العاميين للمواد الدراسية والأنشطة التربوية على المستويين المركزي والمحلي بموجب القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٠ (٧٧) . و حددت بموجب القرار الوزاري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٩٥ المقصود بأعضاء التوجيه الفني فحصرتهم في شأغلي وظائف موجه أو موجه أول أو موجه عام في المراحل التعليمية المختلفة سواء للمواد الدراسية أو الأنشطة . (٧٨)

وبذلك وبموجب القرارات الوزارية السابقة فقد قصرت وزارة التربية والتعليم التوجيه الفني على توجيه المواد الدراسية والأنشطة التربوية ، وحصرت مهام أعضاء التوجيه الأساسية في النهوض بالعملية التعليمية والتربوية بكافة جوانبها من خلال الاهتمام بعملية التدريس وتقويم أعمال التلاميذ وتوجيه المعلمين .

٣- إنشاء جهاز التفتيش :-

اتجهت وزارة التربية والتعليم من ناحية أخرى إلى إنشاء إدارة مركزية لشئون المتابعة يعمل أعضاؤها في المدارس جنباً إلى جنب مع الموجهين الفنيين ، وقد تم إنشاؤها فعلاً بموجب قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠١ (٧٩) وتعديل اسمها بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٠١ إلى الإدارة المركزية لشئون جهاز التفتيش (٨٠) .

وكان الهدف الاساسى من إنشاء هذه الإدارة المركزية هو أحداث نقلة نوعية فى إدارة الأداء المدرسى للدخول فى مجتمع المعرفة من خلال تفعيل اللامركزية وتحسين وتطوير الأداء المدرسى على أساس أن تكون المدرسة منطلقا أساسيا لعمليات التطوير ، والتحول من التعليم إلى التعلم وتنمية القدرات الذاتية للطلاب .^(٨١)

وحتى يحقق جهاز التفتيش أهدافه الأساسية فإنه يدخل ضمن اختصاصاته : -^(٨٢)

- إزالة السلبيات والمخالفات وتعظيم الإيجابيات ونقل الخبرات - بعيدا عن تصعيد الأخطاء - وذلك من خلال الشفافية والمكاشفة مع المدارس التى يتم متابعتها .
- تفعيل الشراكة مع المديریات والإدارات التعليمية حتى تقوم بدورها فى إزالة المعوقات ، ومساندة عمليات التطوير بالمدارس التابعة لها وتفعيل دور المشاركة المجتمعية المتمثلة فى تعاملات المدرسة مع مجلس الآباء والأمناء ، والمجتمع المدنى ، والمنظمات غير الحكومية ، ورجال الأعمال ، ورابطة الخريجين فى دعم ومساندة العملية التعليمية .
- التعاون مع المتابعات المحلية - على مستوى الإدارة والمديرية - فى متابعة الأداء المدرسى فى كافة المجالات ومنها .
 - * نظام الإدارة المدرسية ودور مدير المدرسة فى إدارتها .
 - * الانضباط المدرسى للعاملين والطلاب .

- * جدية الاداء داخل الفصل .
- * كفاءة وفاعلية العماية التعليمية .
- * الأنشطة التربوية والعملية .
- * نظافة المدرسة (من الداخل والخارج) .
- * صيانة المبنى المدرسى وسلامته .
- * سلامة وصلاحية الأثاث المدرسى .
- * اكتشاف ورعاية وتنمية المواهب .
- * رعاية بطيىء التعلم .
- * رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة .
- * التأكد من وجود نظام معلومات بالمدرسة يشمل الجوانب الإحصائية والإدارية والمالية .
- * التأكد من وجود وحدة تدريبية بالمدرسة والتحقق من مدى فاعليتها .
- * تعظيم الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة فى المدرسة .

قائمة المراجع

- ١- أحمد إسماعيل حجي : الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ . ص ٣١٢ .
- ٢،٣- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم في عصر محمد علي . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨ . ص ٨٢ ، ص ٨٣ ، ص ٦٤٨ .
- ٤- عوض توفيق عوض . وثائق التعليم في عصر محمد علي . في : مجلة التربية والتعليم ، ع ٢٩ (صيف ٢٠٠٢) . ص ٤٣ ، ص ٤٤ .
- ٥- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم في عصر محمد علي . مرجع سابق ص ٨٤ ، ص ١٠٠ ، ص ١٠٣ ، ص ١٠٤ .
- ٦- فتحى درويش عشيبه . دراسة تقويمية لدور موجه الرياضيات بالمرحلة الثانوية في محافظتي الإسكندرية والبحيرة . رسالة ماجستير قدمت لكلية التربية جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٩ . ص ١٢ .
- ٧- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم في عصر محمد علي . مرجع سابق ص ١٠١ .
- ٨- وثائق التعليم في عصر محمد علي بيان ترتيب وتنظيم مدارس المبتدئين . في : مجلة التربية والتعليم ، ع ٢٩ (صيف ٢٠٠٣) ص ٦٨ .
- ٩- أحمد إسماعيل حجي . مرجع سابق ص ٣١٢ .

١٠- تقرير حافظ إسماعيل أفندى عن تفتيش مكاتب الغربية
(قرارات شورى المدارس بشأنه فى : مجلة التربية والتعليم
ع ٢٩ (صيف ٢٠٠٢) ص ص ١٠٧- ١١٢ .

١١،١٢- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم فى عصر محمد على .
مرجع سابق ص ١١٦ ، ص ١١٧ .

١٣- المرجع السابق ص ٦٣١ .

١٤،١٥- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم
محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ج ١ عصر
عباس الأول وسعيد (١٨٤٨-١٨٦٣) . القاهرة ، وزارة
المعارف العمومية ، ١٩٤٥ . ص ص ٥- ٨ .

١٦،١٧- عوض توفيق عوض . من وثائق التعليم فى عصر اسماعيل .
الوثائق فى ضوء الظروف التى احاطت بصدورها . فى :
مجلة التربية والتعليم ع ٣٧ ، ٣٨ (صيف/خريف ٢٠٠٥)
ص ٤٨، ٤٩ .

١٨- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم
محمد على ح ١ . مرجع سابق ص ١٧٦ .

- ١٩- محمد شفيق غربال . خبير سويسرى فى خدمة التعليم فى عهد
إسماعيل ف . ادوار دور بك . فى : مجلة التربية الحديثة
(أبريل ١٩٣٧) ص ٣٧٧ .
- ٢٠، ٢١- يعقوب ارتين . القول التام فى التعليم العام . ترجمة على
بهجت . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٨٧٤ . ص ١١٢ .
- ٢٢- أحمد عزت عبد الكريم . تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم
محمد على ح ١ . مرجع سابق . ص ٥٧٨ .
- ٢٣- أحمد عزت عبد الكريم . المرجع السابق صفحات متفرقة .
وأيضا محمد شفيق غربال . خبير سويسرى . مرجع سابق .
ص ٣٧٩ ، ص ٣٨١ .
- ٢٤، ٢٥- يعقوب ارتين . القول التام . مرجع سابق . ص ١١٣ .
- ٢٦- عوض توفيق عوض . مائة وستون عاما من التعليم فى
مصر ، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧- ١٩٩٧ .
ط ٢ . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٣ . ص ٨٨ .
- ٢٧- أمين سامى . التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ .
القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧ . ص ٢٤٧ ، ص ٥٤ .

٢٨- محمد شفيق غربال . تقديم كتاب أحمد عزت عبد الكريم .
تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل
حكم توفيق (١٨٤٨-١٨٨٢) ح ١ (عصر عباس الأول
وسعيد ١٨٤٨-١٨٦٣) . القاهرة ، وزارة المعارف
العمومية ، ١٩٤٣ ص (ن ، س) .

٢٩- محمد خليفة بركات وآخرون . دراسات في جهاز التنقيش
الفني . القاهرة ، ادارة البحوث الفنية والمشروعات ،
وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ ص ١ .

٣٠- ٣٢،٣١،٣٠ - لائحة اختصاص مجلس المعارف والمفتشين ونظار المدارس
صادرة في غرة رجب سنة ١٣٠٠ هـ (٨ مايو سنة
١٨٨٣) . في : أمين سامي . مرجع سابق ص ٤٧ ،
ص ٤٨ .

٣٣- مسعد دياب . الاشراف الفني في التربية والتعليم ، مفهومه
- أسسه أساليب . القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ .
ص ٣٣-٣٥ .
وأيضاً : أحمد اسماعيل حجى . مرجع سابق ص ٣١٢ .

٣٤- أمين سامي . مرجع سابق . ص ٥٥ .

- ٣٥- عوض توفيق • تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية من ١٨٨٢ وحتى وقتنا الحاضر ، دراسة توثيقية • القاهرة المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٥ ص ٢٠ .
- وأيضا عباس محمود العقاد • سعد زغلول سيره وتحية • القاهرة ، مطبعة حجازى ، ١٩٣٦ • ص ٩٧ .
- ٣٦، ٣٧، ٣٨- عبد الحميد فهمى مطر • التعليم والمتعطلون فى مصر • الإسكندرية ، مطبعة مدرسة محمد على الصناعية ، ١٩٣٩ ص ١٨ ، ص ١٩ .
- ٣٩، ٤٠- رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبير فى سنة ١٩٠٥ • القاهرة ، حزب الإصلاح الدستورى ، ١٩٠٨ • ص ١١٢ .
- ٤١- عوض توفيق • تطور نظم وأساليب الإدارة • مرجع سابق ص ٢١ .
- ٤٢- عباس محمود العقاد • مرجع سابق ص ١٢٢ .
- ٤٣- عليه على فرج • دراسة مقارنة فى إعداد معلم المرحلة الابتدائية فى مصر وانجلترا وأمريكا ، رسالة ماجستير قدمت لكلية التربية جامعة عين شمس عام ١٩٦٢ • ص ١٠٦ .
- ٤٤- سعيد اسماعيل على • قضايا التعليم فى عهد الاحتلال • القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٤ • ص ٢٣١ .

٤٦،٤٥- محمد سامى عاشور . نظام التفقيش الحالى وأثره فى سير
التعليم . فى : بحوث وقرارات مؤتمر أساليب التربية الحديثة
(القاهرة ، فبراير ١٩٤٥) . القاهرة ، رابطة خريجي معهد
التربية ، ١٩٤٥ . ص ١٣٩ ، ص ١٤٠ .

٤٧- حمدى لطفى . مأساة عبد الحكيم عامر . القاهرة ، دار الهلال
، ١٩٨٠ (كتاب الهلال ٣٥٤) ص ٢٣ .

٤٨- عبد الحميد فهمى مطر . مرجع سابق ص ٥٠ .

٤٩- عبد الصبور مرزوق . فوضى التعليم فى مصر . القاهرة ،
المطبعة المنيرية ، ١٩٥١ . ص ٢٨ ، ص ٢٩ .

٥٠- عبد الحميد فهمى مطر . مرجع سابق ص ٥٠ .

٥١- عبد التواب عبد الحميد قمح . التفقيش وإثره فى تطبيق أساليب
التربية الحديثة . فى : بحوث وقرارات مؤتمر أساليب التربية
الحديثة . مرجع سابق ص ١٤٦ .
وأيضاً عبد الحميد فهمى مطر . مرجع سابق ص ٥٣ .

٥٢- تقرير اللجنة الفنية الثانية عن موضوع مدى حرية المدرسة
فى تطبيق الأساليب الصحيحة فى التربية . فى :
بحوث مؤتمر أساليب التربية الحديثة . مرجع سابق .
ص ١٠١ ، ص ١٠٢ .

- ٥٣- رضوان محمد جاب الله . تاريخ التعليم العام فى مصر ١٩٢٢ -
١٩٥٣ . رسالة دكتوراه قدمت لكلية الآداب جامعة عين شمس
عام ١٩٩١ . ص ١٨٩ .
- ٥٤- أحمد عبد السلام الكردانى . التفتيش كما هو وكما يجب أن
يكون . فى : بحوث وقرارات مؤتمر أساليب التربية الحديثة .
مرجع سابق ص ١٣٣ - ١٣٥ .
- ٥٥- عليه على فرج . مرجع سابق . ص ١٠٦ .
- ٥٦- عوض توفيق . تطور نظم وأساليب الإدارة . مرجع سابق . ص
٦٧ .
- ٥٨، ٥٧- عليه على فرج . مرجع سابق . ص ١٠٦ .
- ٥٩- التفتيش بين القديم والحديث . فى : تفتيش أم توجيه . القاهرة ،
وزارة التربية والتعليم ١٩٥٧ . ص ١ .
- ٦٠- أحمد خاكى . بحث، من التوجيه والتقويم ووسائلهما . فى :
مؤتمر هيئات التفتيش ، فبراير عام ١٩٥٦ . مجموعة
المحاضرات والتوصيات . القاهرة ، إدارة التدريب ، وزارة
التربية والتعليم ، ١٩٥٦ . ص ١٠ .

٦١- عبد العزيز القوصى . تقديم كتاب تفتيش أم توجيه . فى :

تفتيش أم توجيه . مرجع سابق . ص ٠ ج ، ص ، د .

٦٢،٦٣- التفتيش بين القديم والحديث . فى : تفتيش أم توجيه . مرجع

سابق ص ص ٢-٥ .

٦٤- تقويم عمل المدرس . فى : تفتيش أم توجيه . مرجع سابق .

ص ١١ ، ص ١٢ .

٦٥- أحمد خاكي . بحث فى التوجيه والتقويم ووسائلها . فى : مرجع

سابق ص ١١ .

٦٦- محمد خليفة بركات وآخرون . دراسات فى جهاز التفتيش

الفنى . مرجع سابق . ص ٢٠ .

٦٧- كمال الدين حسين . كلمة سيادته أمام مؤتمر هيئات

التفتيش (فبراير عام ١٩٥٦) . فى : وزارة التربية والتعليم

. مجموعة المحاضرات والتوصيات . القاهرة ، ١٩٥٦ .

ص ٤ .

٦٨،٦٩،٧٠- أحمد خاكي . مرجع سابق . ص ص ١١-١٤ .

٧١،٧٢- القرار الوزارى رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١ بشأن دليل

التوجيه الفنى للعملية التعليمية .

٧٣- أحمد إسماعيل حجي • مرجع سابق • ص ٣١٤ ، ص ٣١٥ •

٧٤- حامد أنور محمد الديب • تقويم أسلوب التوجيه الفني لمعلمي التربية الرياضية بدور المعلمين في جمهورية مصر العربية • رسالة ماجستير قدمت لكلية التربية الرياضية بجامعة الزقازيق عام ١٩٨٧ • ص ٧ •

٧٥- القرار الوزاري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل مجلس مستشاري المواد الدراسية واختصاصاته •

٧٦- محمد حامد الأفندي - الإشراف التربوي • ط٢ • القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٦ ص ٨ •
وأيضاً : محمد سليمان شعلان وآخرون • الإدارة المدرسية والإشراف الفني • القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٧ ص ٦٠ ، ص ٦١ •
وأيضاً حامد أنور محمد الديب • مرجع سابق ص ٧ •

٧٧- القرار الوزاري رقم ١٤٣ في ١٩٩٠/٥/٥ بشأن التوجيه العام المحلي والمركزي للمواد الدراسية •

٧٨- القرار الوزاري رقم ٤٧٥ في ١٩٩٦/١٢/١٦ بشأن حوافز أعضاء التوجيه الفني •

٧٩- قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢٢٨ لسنة
٢٠٠١ .

٨٠- القرار الوزارى رقم ٢٦٤ فى ٢٠٠١/١٢/٢ بتعديل مسمى
الإدارة المركزية لشئون المتابعة .

٨٢،٨١- جهاز التفتيش . الرؤية والرسالة . القاهرة ، ٢٠٠٦ .

الفصل الثالث

دور أجهزة التوجيه والمتابعة في تحسين جودة التعليم (*)

مقدمة

إن التعليم هو أهم مخصصات التنمية البشرية المستدامة (تشمل المخصصات الأخرى الصحة - التغذية السليمة - البيئة النظيفة - العمل الحرة السياسية الاجتماعية) ذلك لأن التعليم يؤثر تأثيراً مباشراً على جميع مكونات التنمية ، بل إن كفاءة الاستثمار في أى قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم .^(١)

وهو ما أكدته تقارير التنمية البشرية :-
أن التعليم الجيد في حد ذاته قيمة ، وهو أيضا أداة ، فمن حيث هو قيمة ، فإنه يعمل على تطوير الشخصية الإنسانية والقدرة على التعليم الذاتي والموضوعية والتسامح والاستعداد للمشاركة في كافة جوانب التنمية البشرية ، وهو أداة ووسيلة قوية لتحقيق وتدعيم النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز التكافؤ .^(٢)

(*) اعداد : د/ كمال مغيث ، د/ أحمد العروسي الباحثان بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

أن أى نظام تعليمى جزء من المجتمع الذى يعمل فيه ويؤثر فيه ويتأثر به ، لذلك فإن أى تحولات تتم فى النظام التعليمى لابد أنها تؤثر فى بيئة المجتمع ، إلا أن الأهم والذى ثبت تاريخياً هو أن أى تحولات تربوية خاصة تلك التحولات الكبرى كانت نتاج ودلالة على تحولات اجتماعية ، كما أن أعظم التغيرات البنائية التى أخذت مكانها فى الاقتصاد كانت مصحوبة بتنمية وتطوير للمستويين العلمى والتكنولوجى للمجتمع ، ذلك الذى أخذ يلعب دوراً كبيراً ، تنمية قطاعات جديدة للاقتصاد ، وهو ما يشير إلى أن تحقيق نظام تربوى جيد يعتبر الشرط الضرورى والأساسى لتحقيق التغير الاجتماعى وهو ما أكدته تجربة أوروبا إبان ثورتها الصناعية .

هذه الحقائق تؤكد أن هناك ارتباطاً بين المجتمع والنظام التعليمى الذى يوجد فيه ، وأن هذه العلاقة الجدلية فى التعليم تنفى المقولة السائدة بأن التربية وعملياتها التعليمية هى تابع لتغيرات مجتمعية ، فالتعليم وفق هذه العلاقة الجدلية ليس مجرد مرآة عاكسة لما يحدث فى المجتمع من تغيرات ، وإنما بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يتفاعل معه وينتقده ويحاوره ، وأحياناً يسهم أسهاماً فعالاً فى تغييره ، كما أن بيئة المجتمع تحدد بدرجة كبيرة بنية وأهداف وتفاعلات ونتائج النظام التعليمى .^(٢)

ومادامت التنمية البشرية تعرف بأنها " عملية توسيع نطاق الاختيارات أمام الأفراد " ومادامت اهتماماتها الرئيسة هى البشر وتنميتهم ، فمن المنطقى أن يقوم تقييم أداء النظام التعليمى فى مصر من وجهة نظر استراتيجيات التنمية البشرية ، والتى تتألف من الدعائم التالية .^(٣)

- أ - بناء القدرات وتعزيز وتوسيع التنمية المستدامة لكفالة أفضل استخدام
للك القدرات وتطويرها المستمر .
- ب- توزيع ثمار التنمية على نحو أكثر تكافؤ .
- ج- إضفاء الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار ، حتى يقبل الناس على
المشاركة على نطاق واسع .

ولترجمة سياسات التنمية البشرية إلى أعمال فعالة ومستدامة ،
وتحقيق إنجازات أرقى في كافة مجالات الحياة الإنسانية ، فقد تبنت
المؤسسة التعليمية استراتيجية للتعليم من أجل المستقبل تتمثل محاورها
في الآتي:- (٢)

- ١- بناء مجتمع نشط ومتحرك وواثق من نفسه :
- وذلك بتثبيت متطلبات التكامل الاجتماعي التي تتسم بالتضامن
والترابط والثقافة المشتركة المستندة إلى القيم المتعارف عليها ، مع
إتاحة المجال الضروري للتنوع والحوار الذي يضمن توازن
المصالح .
- ٢- تعزيز العدالة الاجتماعية :
- ذلك عن طريق إتاحة فرص التعليم والحق في القبول بجميع مؤسسات
التعليم . وبذلك يعتمد الحراك الاجتماعي على الكفاءة وليس على
الأسرة أو الثراء أو النفوذ .
- ٣- تحسين إنتاجية الفرد :
- من خلال تزويده بالمعرفة والمهارات والقدرة على حل المشكلات
التي تلزم للعمل بكفاءة ، وفاعلية ورفع مستوى الإنتاجية مع استخدام
التكنولوجيا المناسبة .

- ٤- تطوير طريقة ديمقراطية للحياة :
تشمل مختلف جوانب الديمقراطية من منطلق حرية الفكر والتعبير والمشاركة والتنظيم والعمل .
- ٥- دعم دور مصر في العالم العربى والعالم الخارجى :
عن طريق تأكيد دور مصر الريادى والحضارى فى العالم العربى الإسلامى إلى جانب التعاون المتبادل مع الدول المتقدمة .
- ٦- توسيع ودعم الرشادة المجتمعية :
مما يتطلب إيجاد ثقافة علمية وتكنولوجيا رشيدة قادرة على استيعاب علوم المستقبل وتكنولوجياته والاستفادة منها فى الأنشطة التنموية التى تلبي احتياجات المجتمع المصرى .
- ٧- الوعى البيئى القائم على الإدراك المشترك بضرورة الحفاظ على بيئة صحية نظيفة وغير ملوثة ، إلى جانب استخدام مواردها استخداما رشيدا .

إلا أنه لا يكفى فى مصر الاعتراف بأهمية التعليم عند مستوى الشعارات أو الإعلان عن تبني العديد من السياسات الاستراتيجية والمستقبلية من قبل المؤسسة التعليمية والتى يمكن إيجاز بعض إخفاقاتها فى :-^(١)

- أ - الشعار التقليدى فى مكافحة الأمية ، الذى حصر جهودنا الفعلية منذ بداية القرن الماضى وحتى الآن فى مجرد مكافحة الأمية الأبجدية والتى فشلت ، حتى أننا نعانى من أن نحو ٤٠% من المواطنين إن لم نزد يعانون من الأمية الأبجدية رغم الميزانيات والشعارات والمؤسسات القومية وغير القومية القائمة على هذا الشأن .

ب- السياسات التي تختصر ضمان حق التعلم إلى مجرد توفير مقعد دراسي لكل طفل في مرحلة التعليم الإلزامي ، بصرف النظر عن نوعية وجودة التعليم الذي يحصل عليه ، والتي كشفت الأحداث الأخيرة عن فشلها من خلال ما كشفت عنه بعض الصحف القومية وكذلك شكوى معلمى الحلقة الثانية من التعليم الاساسي بأن هناك بعض من تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسي لا يستطيعوا القراءة والكتابة باللغة العربية ، بل أن هناك من لا يجيدون كتابة أسمائهم من تلاميذ الصفوف الأخيرة بالتعليم الابتدائي .

تطور مفهوم الإشراف التربوي

من المسلم به تربويا أنه ليس هناك أهداف ثابتة لأي مؤسسة أو نظام أو حتى برنامج تدريبي في كل الأزمنة ، فالأهداف ومراميها أصبحت ذات مسحة وظيفية تتصل مباشرة بالتغير المستهدف لفئة العملاء ، وهم هنا فئة الموجهين القائمين على عملية الإشراف والمتابعة والتوجيه التربوي .

لقد تطور مفهوم الإشراف التربوي تطوراً كبيراً بحكم تطور التربية ومراميها ، فلما كان هدف التعليم تخريج الموظفين الذين يعملون بدواوين الحكومة وكان التعليم يتم بصورة آلية ويركز على حفظ المعلومات واستظهارها كان الإشراف نوعاً من الرقابة والتفتيش " وكان وظيفة من يعين لهذه المهمة المراقبة الدورية على المدرسة وأجهزتها ، ومدى سلامة التصرفات المالية ، وكذلك مدى قدرة التلاميذ على استظهار ما تم حفظه من قبل .

وكثيرا ما كانت تتم المراقبة في ظل هذا عن طريق الزيارات المفاجئة للمعلم في الفصل حتى يستطيع المشرف أن يلاحظ المعلم في موقف يعتقد أنه طبيعي فيأخذ في الاستماع إلى شرحه وفحص أعماله وكشاكل التحضير والدفاتر الخاصة به ، وقد يختبر تلاميذه بقصد تكوين فكرة عن مدى كفاية المعلم في الشرح ، وكثيرا ما كان المفتش يغالى في رقابته للمعلمين بحيث يجعل أساس مهمته تلمس عيوب المعلم وتعتقب هفواته أكثر من معاونته وتذليل ما يواجهه من صعاب .^(٧)

وفي هذه المراحل التاريخية كانت أهم سمات المفتشين ، أنه كان يركز اهتمامه على المعلم دون غيره من عناصر المنظومة التعليمية ، ويركز على تصيد الأخطاء دون معالجتها ، ويهتم بتقرير الواقع ومدى تنفيذ المعلم للتوجيهات وإتباع الطريقة التي كثيرا ما يفرضها المفتش دون غيرها وإن كانت خاطئة وغير مناسبة ، وبالتالي كان المفتش صاحب السلطة العليا ، ويهتم بتقرير الواقع دون تطويره ، واقتصار أساليب التوجيه على زيارة المفتش للفصل الدراسي والاجتماعات الفردية و إعطاء الأوامر .

دور المعلم في عالم متغير

مع تغير الواقع تغيرت أهداف ومرامي التربية ، فأصبحت أكثر مطالبة بمسايرة ما يحدث من تغيرات سريعة ومفاجئة ، فعليها ألا تنقف عند حدود التأثير بما يجرى حولها من تفاعلات ، بل هي مطالبة بالتأثير فيه دعما للحياة المرغوبة والتجديد فيها وفقا لآمال الأمة وطموحاتها ، وذلك عن طريق قيامها بإعداد الإنسان الفرد في ضوء الملامح الحاكمة للعالم المعاصر .

بذا تغير دور المعلم بفعل التطور المعرفي والتقني ، حيث انتقلنا من عصر الكلمة المطبوعة إلى عصر الإلكتروني ، وانتقلت بؤرة الارتكاز في العملية التعليمية من التعليم إلى التعلم ، ومن المعلم إلى المتعلم ، وأصبح الحاسوب مادة ووسيلة للتعلم ودخلت طرائق جديدة للتعلم الذاتي التي حولت المتعلم إلى باحث ومكتشف للمعرفة وليس متلقي وحافظ لها ، وشاعت استراتيجيات جديدة في التعلم لم تكن تعرفها التربية التقليدية مثل التعلم عن بعد ، والتعلم الذاتي والتعلم الإلكتروني ، والتعلم عبر الانترنت ، والمعامل المحمولة ظهرا الخ) .

وهنا تمحورت أساليب التعليم الحديثة حول المتعلم وجعلت منه محور الارتكاز في العملية التعليمية ، وصارت المقولة القديمة " أن المعلم هو حجر الزاوية والارتكاز في العملية التعليمية مثلها مثل مقولة " أن التربية بطبيعتها تابعة ومرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع فقط " . مقولة خاطئة لا تتناسب والأهداف الجديدة في التربية والرامية الى تنمية الابتكار وبناء الشخصية المبدعية المستقلة التي تستكشف وتكتشف وتركب المعرفة الجديدة .

فمعلم اليوم في إطار مجتمع المعرفة مطالب الآن بأن :-^(٨)

- ١- يتحول من حافظ وناقل للمعرفة إلى مدرك لمواقع ومصادر المعرفة ، وتعليم تلاميذه كيفية الوصول إليها وتنظيمها وإيجاد العلاقات بينها .
- ٢- يتحول من كونه بؤرة الاهتمام ومحور العملية التعليمية إلى ميسر وموجه ومرشدا لها ، وبذلك يصبح المتعلم هو محور العملية التعليمية وهدفها الرئيس .

- ٣- يتحول من الملن والمحاضر إلى موجه الأسئلة وواضع لخطط البحث ومهندس للتعلم .
- ٤- يلعب دور القدوة والمحفز على العدالة والمساواة والمبشر بقيم الديمقراطية والذي يعد المواطنين لحياة المستقبل .
- ٥- يصبح مسئولاً عن تنمية مهاراته الشخصية والمهنية ، بأن يتحول من كونه معلماً مدى الحياة إلى متعلم مدى الحياة .
- ٦- يستخدم استراتيجيات ووسائط تعلم وتعليم متعددة منها التعلم الإلكتروني الفيديو كونفرنس - شبكات المعلومات . . . الخ .

ومن هذا المنطلق يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التربية ما هي في حقيقتها الوظيفية إلا " عملية تفريدية " تؤكد في مضمونها على ذاتية المتعلم وخصائصه ، وتسلم بذكائه وتفردته وترى المعارف والقدرات والمهارات كامنّة في داخله وليست آتية من خارجه .

فهو يستطيع أن يكتشف معرفة جديدة إذا ما اتّيح له أن يستعمل عقله ويبدع ويصنع خبرات جديدة ، لذا تركز الاهتمام في مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين على مجموعة من الكفايات المهنية اللازمة لتميتها لدى المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة والتي يمكن تحديدها في مجموعة من الكفايات

الكفايات المهنية للمعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة :- (١)

١- كفايات التمكن المعرفي:

إتقان المادة العلمية اللازمة لرفع المستوى التحصيلي للمتعلمين في مجال التخصص وتمكينهم من :-

- * الحقائق والتعميمات والنظريات والمسلمات للمادة العلمية وعلاقة الفروع العلمية المختلفة ببعضها البعض وتطبيقها الحياتية .
- * الفضول العلمي والحرص على زيادة الرصيد المعرفي وبناء نظام معلوماتي خاص به من خلال التعلم الذاتي والبحث على الشبكات الالكترونية والإطلاع على البحوث والدراسات التي تمت في مجال التخصص .
- * اتساع نطاق المعلومات العامة والإلمام بالأحداث الجارية والوعي بالتغيرات العالمية المحيطة مثل العولمة والتكتلات الاقتصادية .
- * امتلاك المعلومات والأساليب التربوية اللازمة للتنمية الدافعية لدى المتعلمين نحو التعلم وتقدير قيمة العلم وجيود العلماء مثل أساليب بناء المناهج وتطويرها وطرق التدريس ونظريات التعلم المختلفة اللازمة لتوصيل المادة العلمية والتعرف على مراحل النمو المختلفة التي يمر بها المتعلمون وحد أدنى من الصحة النفسية لهم .

٢- كفايات التمكن المهني :

- وتتمثل في قدرة المعلم على :
- * إتقان مهارات التدريس اللازمة .
- * القدرة على إعداد وتخطيط وتنظيم خبرات التعلم من (صياغة وتصنيف الأهداف ، وتنفيذ المحتوى ، إعداد واستخدام أساليب التقويم) .

- * استخدام طرق وأساليب واستراتيجيات التدريس المعاصرة والتي من شأنها جعل الطلاب لديهم القدرة على :-
 - أ - البحث الذاتي وحب الاطلاع والتحرر من قولية الكتاب المدرسي الواحد وتأصيل القدرة على إنتاج العلم ولا يكون مجرد مستهلكا له .
 - ب- اكتساب المعارف والحقائق العلمية التي تساعد على حل مشكلات المجتمع وتحوله من مجتمع استهلاكي للصناعة إلى مجتمع منتج للمعلومات والمعرفة .
- * تفعيل دور الطلاب في عمل الأنشطة وإدارتها وتشجيعهم على ممارستها .
- * تمكين الطلاب من التفكير الناقد والتأمل وحل المشكلات وإجراء عمليات الاستقراء والاكتشاف والأخذ بمنهج التفكير العلمي وتخيل التحديات المستقبلية والعمل على إنتاج أفكار إبداعية .
- * استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة وتدريبهم على أساليب التعليم والتعلم الإلكتروني وإتاحة فرص الاكتشاف .
- * تدريب المتعلمين على العمل التعاوني في فريق - وتعلم معنى الشراكة في المجتمع الدولي .
- * الوقوف على أهم العمليات المعرفية والتربوية لكافة مستويات المتعلمين لمراعاة الفروق الفردية للمتعلمين .
- * تدعيم ثقافة المتعلم والكشف عن ميوله وقدراته والعمل على تنميتها .
- * الإلمام بأساليب التقييم المتميز التي تصف وتقيس بدقة مستويات متعددة من المهارات المعرفية والعقلية والأدائية والاجتماعية لدى الطلاب لتقويم أخطاء التعلم والتمكن من استخدامها .

- * القدرة على استخدام أساليب متنوعة للتعزيز والإثابة وتعديل السلوك
- لدى التلاميذ وتبادل الخبرات واحترام الرأي والرأي الآخر .
- * التمكن من نظم الإدارة الفعالية وضبط الوقت .

٣- كفايات التمكن الفني:

- وتتمثل في الحد الأدنى الضروري من الفنون الإدارية المدرسية
- اللازم الإلمام بها من قبل المدرس مثل :
- * الاطلاع ببعض الفلسفات الإدارية .
- * تنوع الخبرات والمشاركة الإيجابية في العملية الإدارية بالمدرسة .
- * التمكن من مهارات الاتصال والتواصل مع الطلاب والإدارة المدرسية .
- * المساهمة في وضع وصياغة القوانين والأنظمة الداخلية للمدرسة
- من خطط دراسية وجدول بما يحقق الراحة لطلابيه وحسن الأداء في مادته .

وضع نظام تدريبي لنفسه بحيث :-

- * يحدد الأهداف الواجب الوصول إليها ليكون متقنا لعمله ومتجدد .
- * يصمم برامج تدريبية لرفع المستوى المهني له ولزملائه .
- * يصنع نظام لتقييم النمو المهني له ولزملائه .
- * تأصيل روح التعلم المستمر والبحث العلمي المتميز والتحرر من البيروقراطية المؤسسية ليواكب المتغيرات المجتمعية كآليات السوق الحر ومؤثرات العولمة الثقافية .. الخ .

- * قادرا على مهارة التواصل الفعال والتعاون مع الزملاء .
- * مدركا لنظام الدولة وأهدافها من التعليم وعلاقتها بالأنظمة العالمية .

٤- الكفايات الوجدانية :

وتتمثل في:

- * المستوى الأخلاقي والتعاون الاجتماعي بأن:
 - يتمتع بقدر من الأمانة العلمية والمهنية .
 - يمتاز بالسمعة الطيبة والسيره الحسنة ، بأن يكون على قدر كبير من الثقة الحسنة .
- * الإيمان بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وربط العلم بالعمل .
- * توافر الميل الإيجابي نحو مهنته التدريس .
- * تدريب التلاميذ على ممارسة حقوقهم السياسية الشرعية في إطار المنظمات المجتمعية .

٥- كفايات المستوى الانساني :

وتتمثل في:

- * الاتزان الشخصي والقدرة على تحمل المسؤولية والتكيف مع جميع المواقف .
- * الاستعداد لتقبل وجهات نظر الآخرين مع تقديم الصائب للأمور .

- * القدرة على التواصل الوجداني مثل التعاون مع المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع .

لذا يتم الاهتمام عند إعداد المعلمين وتدريبهم بهذه العناصر حتى يكون المعلم مواكبا لهذا التطور الحادث ولديه القدرة على استيعاب أدوات وعناصر هذا التطور والتعامل معه ، وهى كذلك معايير خاصته بكفاءة المعلم يمكن بسهولة تحديدها إجرائيا بما يساعد على وضع محددات مقننة أمام القائلين بعملية المتابعة والتوجيه (هيئة الإشراف والتفتيش) للتأكد منها ، بما ينفي عن تقاريرهم صفة الروتينية وعدم الدقة ... الخ .

كفايات المديرين :

لا تقتصر معايير الجودة والكفاءة على المعلمين فقط بدون وجود إدارة مدرسية ممثلة فى مدير ذى كفاءة عالية يدعم روح الفريق داخل المدرسة ، ويدرك القضايا الإدارية ويلعب دورا فعالا فى توفير المناخ الديمقراطي ويؤمن بالمشاركة فى اتخاذ القرارات الإدارية بعيدا عن التسلط والوقيعة .
لذا يجب ألا يقتصر دور المديرين على رقابة المعلمين وإنما توفير المناخ الصحى والبيئة الإدارية المواتية لدعم العملية التعليمية .

لذا من الضروري التعرف على الكفايات اللازمة لمديرى المدارس فى ضوء الاتجاهات الحديثة فى التربية والداعمة فى مجملها لتحقيق مبدأ الجودة الشاملة من خلال معايير محددة تحدد الكفايات المطلوبة فى مديرى المدارس والتى تتمثل فى :- (١١)

- ١- القدرة على متابعة المحاور الخاصة بكفايات المعلمين •
- ٢- امتلاك الحد الأدنى للمعلومات والمهارات واللوائح والقوانين المنظمة للعمل الإداري الفني والمحاسبي •
- ٣- امتلاك القدرة على تقييم وتقويم المعلمين تحت إدارته •
- ٤- الإلمام الكامل بالمناهج الدراسية والمعارف الثقافية الأساسية وتدريب المعلمين على عمليات التدريس •
- ٥- القيام بالدور السياسي للمدرسة بكل جوانبها في خدمة البيئة •

وهذه المحاور الرئيسية تتفرع منها عدد من المهارات التي تمثل فسي مجموعها كفايات لازمة للقائمين على أعمال إدارة المدرسة من مديريين ونظار وتتمثل هذه الكفايات في :- ^(١١)

١- كفايات التمكن المعرفي:

وتتمثل في المحاور التالية :

- * فهم كامل لفلسفة المناهج الدراسية بشكل يمكنه من خدمة أهداف هذه المناهج ووضع ما يلزم من آليات لتحقيق هذه الأهداف •
- * لديه القدرة على فهم واستيعاب التقدم المستمر في ميدان التكنولوجيا وأن يستطيع توظيف هذا التقدم في عمليات التخطيط والأعمال الإدارية وتطوير عملية التعليم والتعلم داخل المدرسة •
- * لديه قاعدة معلوماتية قيمة عن المناهج الدراسية وأهنية تطويرها مما يجعله قادرا على فهم أوجه الضعف والعمل على علاجها •

- تنمية نفسه مهنيا بحيث يكون قادرا على متابعة التطورات والمستجدات فى ميدان التعليم بشكل عنام والإدارة المدرسية والمحاسبية بشكل خاص .

٢- كفايات التمكن المهنى :

وتتمثل فى المحددات التالية :

- يشجع المعلمين على استيعاب التقدم التكنولوجى والاستفادة من المصادر المتعددة للمعلومات ومن المواد التعليمية المتوفرة على مواقع شبكة الإنترنت واستخدامها فى أعمال البحث والتنمية المهنية .
- توفير المناخ الديمقراطى الصحى داخل إدارته المدرسية .
- الاهتمام الكامل بكل الأمور الإدارية والمالية داخل مدرسته ومتابعتها .
- قادرا على اتخاذ القرارات التنفيذية وإصدار التوجيهات التى تساعد على تحسين العملية التعليمية داخل مدرسته .
- قيادة العاملين فى إدارته المدرسية بطريقة فعالة فضلا عن قدرته على تقييم العاملين معه بما يؤدى لتحقيق أهداف المدرسة .
- مدركا للأسس الثقافية والأخلاقية والاجتماعية التى يقوم عليها النظام التعليمى ، وأن يكون على معرفة تامة بالتيارات الثقافية السائدة فى البيئة الاجتماعية المحيطة بمدرسته ، وأن يساعد العاملين معه على فهم هذه الأسس والتيارات وكيفية الاستفادة منها فى تدعيم بيئته المدرسية وتحقيق أهدافها .

- * يلتزم بعدم مخالفة السياسة التعليمية للدولة ، بالنقد بالتعليمات الإدارية والنظم والنوائح التى تصدرها الوزارة من أجل تنظيم العمل داخل المدرسة .
- * يحترم وجهات النظر المختلفة من العاملين معه فى المدرسة ، ويحرص على تنمية روح الفريق والعمل الجماعى .
- * يعمل على تدعيم التعاون الإيجابى بين الآباء والمعلمين بالمدرسة وتفعيل دور مجالس الآباء والأمناء .
- * قادرا على متابعة سير العملية التعليمية وتقييم المستوى التحصيلى لطلاب مدرسته عن طريق الزيارات الصفية .
- * الإشراف على برامج الأنشطة المدرسية وبرامج التقوية التى تنظمها المدرسة وكذلك متابعة الامتحانات والتقويم المستمر للطلاب بواسطة المعلمين .

٣- الكفايات الوجدانية :

وتتمثل فى :

- * التحلى بالهدوء والاتزان والمثابرة والبعد عن الانفعالات بما يمكنه من الصمود والوقوف أمام التحديات .
- * يكون على علم تام بالمبادئ الأخلاقية السائدة فى البيئة الاجتماعية للمدرسة وأن يدرك الدور القيادى للمدرسة فيما يتعلق بالمحافظة على هذه المبادئ وحسن الاستفادة منها فى العملية التعليمية .

- * قادرا على فهم التركيبة السكانية والاجتماعية التي يأتي منها الطلاب ويستطيع تحليل إحصائيات الخبراء في هذا المجال والاستفادة منها في تطوير العمل بالمدرسة .
- * يتولى بالرعاية والاهتمام إقامة علاقات تعاونية ودية بين العاملين في المدرسة من داخل وخارج هيئة التدريس ، وأن يكون هو نفسه قدرة للعاملين معه في هذا المجال .

محاور جودة المدرسة :

في ضوء هذا الواقع كان على المدرسة أن تغير من نفسها لتواكب التطورات وتلعب دورها في تكوين المواطن القادر على المساهمة والمشاركة في بناء نفسه ومجتمعه ، لذا طرح البعض مجموعة من المحاور الرئيسية اللازم توافرها للحكم على جودة المدرسة وقدرتها على تحقيق الأهداف الرئيسية المنوطة بها ، وتتمثل محاور الجودة الخاصة بالمدرسة في الآتي :- (١١)

المحور الأول: جودة المدخلات المادية

ويبضمن عدد من المؤشرات منها :-

- * حجم النفقات المدرسية التي تخصص لكل تلميذ .
- * جودة وكفاية الموارد التعليمية من كتب ومقاعد وأدوات ووسائل معينه وخلافه .
- * حجم المكتبة ومدى حداثتها وتنوعها ، وكذلك نشاطاتها .

- جودة المبنى المدرسى ومدى ملائمته لمسايرة التطورات العلمية وتكنولوجيا التعليم ، وطرق التدريس المختلفة .
- جودة برامج التغذية .
- كثافة الفصول ومدى ملائمتها لتنوع طرق التدريس ، ونصاب التلاميذ من المعلم .

المحور الثاني: جودة المعلم

- ويتضمن عدد من المؤشرات منها :-
- مهارات المعلم الأكاديمية المرتفعة .
 - التزام المعلم بتدريس تخصصه .
 - خبرة المعلم فى التدريس (خمس سنوات فأكثر) .
 - برامج التنمية المهنية الفعالة .

المحور الثالث: جودة عمليات التدريس والتعلم داخل الفصول الدراسية

- ويتضمن المؤشرات التالية :-
- طول البرنامج التعليمى ومدى ملائمته مع الوقت المسموح به وكذلك طبيعة المنهج والأنشطة المصاحبة له .
 - جودة محتوى المقرر الدراسى .
 - تنوع طرائق التدريس ومدى مناسبتها وكفايتها لمعالجة مضمون المنهج وأهدافه
 - مدى استخدام التكنولوجيا وكفايتها النسبية للتلاميذ .
 - تحديد وتنسيق الواجبات المنزلية وتصحيحها .

- * توقع المعلم للأداء المرتفع من التلاميذ .
- * التعلم النشط من التلاميذ .

المحور الرابع: جودة السياق المدرسي

ويتضمن المؤشرات التالية :-

- * الأهداف المدرسية الواضحة والواقعية والمطورة .
- * القيادة المدرسية القوية الداعمة للعاملين بها .
- * بيئة مدرسية آمنة ومنظمة .
- * بيئة أكاديمية جيدة .
- * اندماج الآباء والمجتمع المحلي في المدرسة .

من هذا العرض يتضح أن وظيفة المدرسة قد تغيرت مواكبة للتطورات العلمية ومتطلبات الحياة في ظل الألفية الثالثة ، فلم تعد مكان يحفظ فيه التلميذ المعلومات والمعارف بل هي في حقيقتها عملية وظيفية تؤكد في مضمونها على " تفريد التعليم " من خلال التسليم بذاتية المتعلم وخصوصية وتسلم بذكائه وقدرته على اكتشاف المعرفة إذا ما اتسح له أن يستغل عقله ويبدع ويصنع خبرات جديدة ، وكان لابد من تغيير أساليب الإشراف والمتابعة التقليدية بأساليب جديدة نابعة من فلسفة تؤمن بمبادئ تتفق وعصرية الاتجاهات المعاصرة في التربية ، وبالتالي أصبح الإشراف ينصب بالدرجة الأولى على المعلم وطرق تدريسه بهدف مساعدته وتحسين أدائه وتدريبه ، وبالتالي أصبح تقويم المعلم ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحسين مستوى أدائه والارتفاع بمستواه ، وبذلك أصبح المشرف " المفتش " حلقة وصل بين القيادات التربوية العليا من جهة والمعلم من جهة أخرى .

وعندما أصبح تطوير المناهج لملاحقة الطفرات العلمية والتكنولوجية وآثار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة وانعكاساتها على العالم والتي تعد من أكثر ملامح الحياة فى الألفية الثالثة ، والأساليب التربوية المتنوعة والمتعددة المصاحبة لهذا التطور هو السائد فى العملية التعليمية والتربوية ، أصبح الإشراف التربوى حقلا متخصصا فى المواد الدراسية ومهمة الإشراف هنا هى مزيج من متابعة تنفيذ هذه المناهج المستحدثة والعمل كمصدر معلومات للمعلم فى حقل تخصصه ، فضلا عن نبؤ التدريب المستمر مكانة مرموقة فى عمل جهاز التوجيه والمتابعة (جهاز التفقيش) •

كفايات الموجه:

يلعب التوجيه أو الإشراف التربوى دورا كبيرا فى العملية التعليمية ، فلم تعد عملية الرقابة قاصرة على أداء دورها المالى ممثلا فى التحقق من سلامة الإجراءات المالية التى تقوم بها الوحدات التعليمية ، بل امتد ليصبح منظومة متكاملة تتعامل على كافة عناصر العملية التعليمية • فمراقبة جودة التعليم تشمل التقويم والرقابة والتوجيه والتطوير وتحسين عمليات التسليم • كما تشمل مراقبة الجودة التعليمية أيضا مراقبة جودة المنتج (التلاميذ) من حيث الخدمة التعليمية المقدمة لهم ، والمناهج والأنشطة والمباني والتجهيزات ، وكذلك مراقبة الجودة أيضا تمتد إلى جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية وكذلك مراقبة جودة المؤسسة التعليمية نفسها •

لذلك يعد عمل المفتش من الأعمال الشاقة فهو بطبيعته متنوع ومتعدد المسؤوليات والمهام مابين الإشراف على الأنظمة المالية الخاصة بمساعدة التلاميذ والأنشطة التعليمية وضبط المخالفات المالية ، ومتابعة التمكن العلمى وتطور أساليب التدريب لدى المعلمين وكذلك تحصيل التلاميذ والعمل على علاج مواطن القصور فى أداء المعلمين سواء الجدد منهم أو القدامى ، فضلا عن إشلاع العاملين بالميدان بكل ما يطرأ من تغيرات فى العملية التعليمية ، ومستحدثاتها من خلال ما يعقده من اجتماعات أو لقاءات مع العاملين بالمدارس بهدف تبادل الخبرات .

ولعل تحقيق هذه المهام والمسؤوليات يتطلب كفايات عديدة ومتنوعة لابد من توافرها فيمن يختار للعمل بمجال التفتيش والمتابعة ، و إلا كان أداؤه معوقا واستمرارا للأسلوب القديم السابق ذكره . خاصة وأن عمل المفتش متعدد ومتنوع .

فعمل القائم بعملية مراقبة الجودة بالمدارس أصبحت من التنوع والكثرة ، فعليه يقع عبء المتابعة والتأكد من تحقق عناصر الجودة المتمثلة فى أداء المعلمين ومديرى المدارس . . . الخ ، فضلا عن تمكنه من مجموعة من الكفايات والمهارات ويتم التركيز فى عمل الموجه على النقاط التالية :-

- * المستويات التعليمية التى يبلغها الطلاب .
- * جودة العملية التعليمية التى تقدمها المدرسة لتلاميذها .
- * النمو الروحى والأخلاقى والاجتماعى والثقافى للطلاب .
- * مدى فاعلية إدارة المصادر المالية فى المدرسة .

ويتم التركيز في إعداد وتدريب القائمين على عملية التفتيش وكذلك المرشحين للقيام بهذا العمل على أساليب التوجيه التكاملية الذى يوجب اكتساب :- (١٢)

- * معلومات عن السياسة التعليمية والتنظيمات الإدارية .
- * المهارات القيادية والإشرافية والمعرفة العميقة بالعمل الإدارى المدرسى .
- * القدرة على تخطيط وتنظيم برامج التدريب أثناء الخدمة للعاملين بالمدرسة .
- * مهارة إعداد التقارير الكتابية وتقديم التغذية الراجعة للعاملين بالمدرسة .
- * مهارات التواصل والتفاعل وإقامة علاقات ديمقراطية إنسانية ودية ومعرفة بخصائص العاملين .
- * مهارة إعداد الأبحاث والدراسات حول بعض الجوانب التعليمية .
- * القدرة على استخدام تقنيات التعلم والتقويم الذاتى .
- * المعرفة العميقة بنظريات التعلم المختلفة وخصائص الطلاب وطرق التدريس المعاصرة والإلمام الواسع بالمناهج التعليمية ومحتوى المواد الدراسية .
- * القدرة على متابعة مستحدثات العصر من تكنولوجيا وأساليب الاتصال وجمع المعلومات والبيانات وتبويبها وتحليلها واستنتاج بعض المؤشرات التعليمية من خلالها .

إلا أن هذه التدريبات التي يتلقاها العاملون في مجال التفشي رغم أهميتها في العمل لا تكفي فلا بد من التركيز على توافر مجموعة من الكفايات فيمن يعمل في هذا المجال والتي تلعب في تكاملها الدور الحاسم في عملية الرقابة والتأكد من جودة العملية التعليمية ، وتمثل هذه الكفايات في الآتي :- (١١)

الكفايات التقنية :-

وتشمل المهارات التالية :

- * الإلمام بمسئوليات الموجه .
- * إتقان القيم المتعلقة بمهام الموجه .
- * معرفة الحد الأدنى عن السياسات التعليمية والتنظيمات الإدارية .
- * المعرفة العميقة بالعمليات المعرفية والفعلية ومراحل النمو المختلفة وسيكولوجية الفروق الفردية ونظريات التعلم وشروطه .
- * الإلمام بالمناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة .
- * مهارة استخدام طرائق التدريس المختلفة وتخطيط المواقف التعليمية .
- * القدرة على تخطيط وتنظيم برامج التدريب أثناء الخدمة للعاملين حسب حاجاتهم الفعلية .

الكفايات الإدارية:

وتشتمل على مجموعة المهارات التي يجب أن يتصف بها القائم على عملية التوجيه والمتابعة الميدانية وتتمثل في :

- * التمتع بالنشاط والحيوية والطلاقة اللغوية والقدرة على التعبير وتحديد أفكاره وتنظيمها وعرضها وتوصيلها بدقة ووضوح .

- * التمتع بسعة الأفق والانفتاح العقلي والتفكير الناقد والقدرة على التحليل والتركيب والابتكار .
- * امتلاك المهارات القيادية والإشرافية من لجان واجتماعات .
- * المعرفة العميقة بالعمل الإداري بجميع جوانبه .
- * المهارة في إعداد التقارير وجمع البيانات والمشاركة في الأبحاث الخاصة بتطوير وتحسين العملية التعليمية .
- * المعرفة التامة بشروط ومواصفات البناء المدرسي وتجهيزاته .
- * المهارة في تنظيم العمل في إطار الفريق والقيام بالأنشطة الجماعية .
- * القدرة على ملاحظة ومتابعة العاملين وتقييمهم بموضوعية بالأساليب والأدوات العلمية المقتنة .
- * القدرة على القيادة واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية .
- * المعرفة التامة بخصائص العاملين في المجال التعليمي .
- * القدرة على التقويم الذاتي وتقويم العاملين معه .

الكفايات الإنسانية:

وتتمثل في المهارات التالية :

- * التمتع بالانزان النفسي والثقة بالنفس .
- * التعامل بلباقة وموضوعية ونزاهة وإقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالحقل الميداني .
- * الانتماء الصادق للمهنة والالتزام بأخلاقياتها .

بهذا العرض يكون قد اكتملت المنظومة وتحددت الكفايات الخاصة بكفايات الجودة لدى كل من المدرس ومدير المدرسة وأخيرا كفايات الجودة التعليمية لدى الموجه القائم بعملية مراقبة الجودة والتأكد منها فى الميدان التنفيذى (المدرسة) .

المبادئ الداعمة لعملية الرقابة :

أن تحديات الكفايات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس ومديريهم ، كذلك محاور الجودة الخاصة بالمدرسة من إمكانيات فيزيقية ولوجستية ليس بالأمر الكافى رغم أهميته .

لكن هناك حاجة خاصة لجهاز رقابى جيد يحمل على عاتقه تحديد معايير إجرائية استنادا إلى معايير ومؤشرات الكفاية المستقاة من المعايير القومية للتعليم والتي تم الاتفاق على كونها نقله نوعية جيدة نحو تحسين وتحديث العملية التعليمية والتربوية ، لضمان رقابة الجودة ودقة البيانات ومصادقيتها لتصحيح وعلاج نقاط الضعف ، لاتخاذ القرار الصائب .

لذا تعتمد الرقابة الجيدة على عدد من المبادئ التي تركز عليها فى أداء مهمتها نذكر منها :- (١٥)

١- مبدأ التركيز على النقاط الاستراتيجية فى المراقبة

وهو يعنى تطبيق الرقابة على الأنشطة الهامة ذات التأثير الفعال على نشاط المنظمة ككل .

٢- مبدأ الشمولية :

أى أن تكون الرقابة شاملة لكل الأنشطة والعمليات والنتائج الهامة سواء الملموسة منها أو غير الملموسة ، والتي لها أثر فعال على نتائج أعمال المؤسسة ، كما يتضمن أيضا أن تكون الرقابة قبل الأداء وأثنائه وبعد إتمامه ، ويكون التركيز هنا منصب على الجوانب ذات التأثير على أهداف المؤسسة .

٣- مبدأ الوضوح والبساطة :

أن تكون عملية الرقابة متسمة بالوضوح وبساطة الإجراءات حتى تكون سهلة ومحدودة للمنفذين لها ، ومقبولة من قبل القائمين بالعمل التنفيذى .

٤- مبدأ سرعة كشف المخالفات :

إن الرقابة الفعالة ترتبط بعنصر الوقت ، فكلما كانت الرقابة سريعة فى الكشف عن المخالفات وانحراف المسار عن الهدف ، وسرعة تحديد الأسباب كلما كان تصحيح المسار أسرع وأسهل التحقيق . وهو أمر يتطلب نظام متطور لجمع البيانات وتحقيق التغذية الراجعة وتوفير المعلومات الرقابية وتصحيحها .

٥- مبدأ النظرة المستقبلية

النظام الرقابى الجيد هو الذى يركز على المستقبل أكثر من الماضى ، وذلك بالتأكيد على العناصر التالية :

- * الاهتمام بالتنبؤ بالانحرافات قبل وقوعها .
- * الاهتمام بالتشخيص الجيد للمعوقات والانحراف عن الهدف للتصحيح .
- * الاهتمام بالاتجاهات المستقبلية أكثر من الغرق فى أحداث الماضى والحاضر فقط .
- * الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من ملاحظات الأفراد وتصيد المخالفات .

٦- مبدأ التكامل والإتساق :

ضرورة وجود تكامل بين وظيفتى التخطيط والرقابة ، فلا يكون تحقيق ما يصبو إليه التخطيط من أهداف بدون وجود رقابة محكمة ، وهو يعنى أن يكون هناك تكامل بين النظام الرقابى والتنظيم الكلى للمؤسسة .

٧- مبدأ المرونة والملائمة :

وهو أمر يعكس مدى قدرة نظام الرقابة على الاستجابة للمتغيرات المتوقع حدوثها دون أن يكون هناك حاجة لتغيير جوهري وزعزعة استقرار المؤسسة وهو يعكس كذلك مدى ملائمة النظام الرقابى لطبيعة نشاط المؤسسة وأهدافها .

٨- مبدأ الحافز الذاتي :

أمر طبيعي أن توجد هناك مقاومة من جانب العاملين في المنظمة للنظم الرقابية خوفا من كشف الآثار السلبية وانعكاس ذلك على العاملين بها ، لذا يجب أن يتسم النظام الرقابي بالكشف عن الجوانب الايجابية وتمييزها ، والتقليل من الآثار السلبية ، بما يضمن وجود حافز لدى العاملين والإدارة لتنفيذ النظام وضبطه والعمل على إنجاحه وهو أمر يؤكد على أهمية مراعاة العوامل النفسية للعاملين بالمؤسسة وإيجاد حافز لتشجيعهم .

٩- مبدأ المشاركة في عملية الرقابة :

- لتلافي مقاومة العاملين للرقابة يجب اتخاذ الإجراءات التالية :-
- * إشراك المنفذين في وضع المعايير الرقابية ، وهو أسلوب يدفع العاملين نحو التنفيذ بدافعية ذاتية .
 - * تأكيد الرقابة على النقاط الاستراتيجية ، وعدم محاسبة المنفذين عن الأخطاء البسيطة الغير مؤثرة على مستوى تحقيق الأهداف الموضوعية .
 - * إمداد المنفذين بالوسائل الذاتية للرقابة والتي تمكنهم من معرفة مستوى أدائهم أولا بأول والتصرف في حالة الانحراف عن المعايير الموضوعية .
 - * ترك حرية للمنفذين بما يضمن لهم المرونة في الأداء والثقة في النفس .

- * تحقيق التعاون والتنسيق بين المنفذين ومسؤولي الرقابة ، بحيث يكون الهدف من الرقابة التشخيص لتصحيح المسار وليس تصيد الأخطاء والعقاب .
- * تصحيح الأخطاء من قبل مسؤولي الرقابة بالتعاون مع المنفذين دون الحاجة لتصعيد الأخطاء وتدخل المستوى الأعلى ، بما يخلق جواً من التعاون والثقة ، ويولد الحافز الذاتي على النجاح ، دون الحاجة لخلق مناخ من التوتر والضغط النفسية غير المحببة .

لذا يتطلب نظام مراقبة الجودة وجود جهاز رقابي جيد ، يمتلك من الموارد البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً ما يتيح له تبني هذه المبادئ وتفعيلها بهدف تحقيق الأهداف التعليمية الموضوعية ، ودفع النظام التعليمية نحو إنتاج أفراد قادرين على التفاعل مع قضايا مجتمعهم وتحقيق مشاركة فعالة في عملية التنمية المجتمعية ، ولعل هذا هو الدافع نحو إنشاء أجهزة الرقابة ومنها جهازنا موضوع الدراسة (جهاز التفتيش) .

أهمية إنشاء أجهزة للمتابعة والتوجيه:

إن التجديد فى أى مجال من مجالات الحياة لا يأتى عفواً بل لابد فيه من تخطيط وقصد ومتابعة القائمين على التنفيذ للتأكد من فهم القائمين عليه لفلسفته وتحقيق أهدافه .

وانطلاقاً من أن التجديد فى مجال التنمية المادية أيسر وأسهل من التجديد فى مجال تنمية الموارد البشرية ، رغم أن نجاح الأول يعتمد على تحقيق أهداف ومرامى الثانى ، كان اهتمام القيادة السياسية بقضايا التعليم وتحديثه إيماناً منها بأن علاج قضايا التعليم وإصلاح أحواله هو السبيل الوحيد القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والولوج إلى مجتمع الرفاهية ، لا أن الوقوف عند الاهتمام بالتعليم وتطوير وتحديث مناهجه وأدواته وتوفير التكنولوجيا الحديثة ، لا يحقق جودة التعليم ، إذ لابد من وجود آلية للتأكد من تحقيق الأهداف وفهم فلسفة التحديث بين العاملين بالميدان .

من هنا كان الإهتمام بعملية المتابعة والتوجيه للتأكد من تحقق الأهداف ومعالجة ما قد يعترضها من معوقات أو سوء فهم كذلك توضيح فلسفة الإصلاح وما يرتبط بها من قرارات ونشرات فنية وإدارية ... الخ .

فمفهوم عملية المتابعة والتوجيه (التفتيش) كما أخذت بها الدراسة وسبق تعريفها ما هي إلا " مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مراقبة تنفيذ السياسة التعليمية ، وما تم من إنجاز للعملية التعليمية ، كما تعمل على جمع البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تساعد على قياس كفاءة العملية التعليمية وإبراز نواحي القوة وجوانب الضعف والقصور حتى يمكن للمسؤولين اتخاذ القرارات اللازمة لتلافيها بما يحقق أهداف السياسات التعليمية في تطوير وتحديث التعليم " . (١٦)

ومن هنا جاء الاهتمام بوجود أجهزة تكون مهمتها المتابعة والتوجيه ليس بقصد التفتيش وتصعيد الأخطاء ومعاقبة المسؤولين عنها ، إنما بقصد التوجيه الفني والإداري وتحسين العملية التعليمية استناداً إلى معايير محددة للجودة ومتابعة مدى تحققها وهو المطلب الملح وراء إصدار العديد من القرارات الوزارية بشأن عملية التوجيه والمتابعة وإنشاء أجهزة يكون شاغلها الأول هو التأكد من تنفيذ السياسات التعليمية وتحقيق أهدافها التي تمثل في جوهرها فلسفة التربية التي ارتنساها المجتمع وحمل مسئولية تحقيقها للمؤسسة التعليمية بكل أجهزتها المركزية وغير المركزية .

انطلاقاً من أهمية أجهزة المتابعة والتوجيه تأتي أهمية متابعة نشأة هذه الأجهزة وتطورها وموقع هذه الأجهزة في هيكل الوزارة وعلاقتها بالأجهزة ذات نفس المهام على المستوى المحلي والأهداف والمهام الموكلة إليها تحقيقها ، ومدى قدرتها على التحرك على أرض الواقع لتحقيق أهدافها .

الهيكل التنظيمي لديوان عام الوزارة

في ضوء احتياجات تطوير التعليم ، فإن تطوير وتحديث الهياكل التنظيمية يصبح مطلباً ملحاً لمواجهة متطلبات الأهداف والمهام التي تسعى الوزارة لتحقيقها من ناحية وعلاقة التبعية والتعاون بين الديوان العام للوزارة على المستوى المركزي وقطاعاته على مستوى المديرية التعليمية بالمحافظات ، وهو أمر يعكس بصورة مباشرة مكانة ودور أجهزة المتابعة على المستوى المركزي والمحلي ومكانة جهاز المتابعة الإدارية (جهاز التفقيش) من هذا التقسيم ، وهو أمر يحدد مكانة واستقلالية هذا الجهاز ، بما يكشف طبيعة عمل هذا الجهاز وعلاقته بالاقسام التي تسعى لتنفيذ هذه المهام على مستوى المديرية .

حدد قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ الإطار القانوني لنظام التعليم ، وقد جاء القرار الوزاري لإرساء قواعد التنظيم الخاص بديوان عام الوزارة والذي جاء كالتالي :- (١٧)

أولاً : السيد وزير التربية والتعليم :

يرأس الوزير كل ما يتعلق بإدارة وتنظيم التعليم قبل الجامعي ، وهو المسئول عن تنسيق سياسات التعليم الوطنية من خلال المستويات التنظيمية المختلفة على النحو المبين بالهيكل التنظيمي لديوان عام الوزارة .

ثانيا: القطاعات والإدارات المركزية التابعة للوزير

الإدارة المركزية لشؤون مكتب الوزير وتضم ست إدارات على المستوى المركزى :-

- * الإدارة المركزية لشؤون الأمانة الفنية وتضم خمس إدارات .
- * الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات وتضم ثلاث إدارات .
- * الإدارة المركزية للتنمية الإدارية وتضم ثلاث إدارات .
- * الإدارة المركزية للأمانة العامة وتضم خمس إدارات .
- * قطاع التعليم العام ويتبعه الإدارة المركزية والإدارات العامة التالية :

- الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسى وتضم ٧ إدارات عامة
- الإدارة المركزية للتعليم العام و تضم أربعة إدارات .
- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمى .
- * قطاع التعليم الفنى ويضم الإدارة المركزية للتعليم الفنى والتي يتبعها ست إدارة عامة .
- * قطاع الخدمات ويضم الإدارات المركزية التالية :
 - الإدارة المركزية للخدمات التعليمية .
 - الإدارة المركزية للخدمات المركزية .
 - الإدارة المركزية للخدمات التربوية .
 - الإدارة العامة لتنسيق الخدمات .
- * قطاع مديريات الوجه البحرى ويضم :
 - الإدارة المركزية لشؤون مديريات شرق الدلتا .
 - الإدارة المركزية لشؤون مديريات وسط الدلتا .

* قطاع مديريات الوجه القبلى ويضم :

- الإدارة المركزية لشئون مديريات شمال الصعيد •
- الإدارة المركزية لشئون مديريات جنوب الصعيد •

إدارة شئون التعليم على المستوى المحلى :

الإدارة التعليمية فى كل محافظة هى المسئولة عن إدارة التعليم على

المستوى المحلى وتقسم هذه الإدارات إلى ثلاث مستويات :- (١٨)

أ- إدارات تعليمية من المستوى الأول موجودة فى كل أحياء القاهرة والإسكندرية وعاصمة محافظة الجيزة ، ويوجد فى عواصم المحافظات الأخرى مجالس للمدن ومجالس للأحياء التى يوجد بها ٢٠٠٠ فصل أو أكثر - ويرأس كل إدارة منها مدير عام •

ب- إدارات تعليمية من المستوى الثانى وتوجد فى عواصم المراكز بالمحافظات ومجالس المدن التى بها فصول يتراوح عددها بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فصل ويبلغ عدد الإدارات ٦٥ إدارة يرأس كل

منها نائب مدير •

ج- إدارات تعليمية من المستوى الثالث فى عواصم المراكز ومجالس المدن التى يتراوح عدد الفصول بها من ٢٥٠ فصل وأقل من ١٠٠٠ فصل ، وعدد هذه الإدارات ٧٦ إدارة يرأس كل منها مدير

مرحلة تعليمية •

وتشرف الإدارات التعليمية على مستوى المحافظات إشرافا مباشرا على المدارس فى مناطقها ، وتقوم مجالس التعليم المحلية التى تتبعها لجان متخصصة بالمساعدة فى إدارة العملية التعليمية على مستوى المحافظات المختلفة •

إلا أن خطط الوزارة وسياساتها وتوجهاتها على المستوى المركزي تحد بدرجة كبيرة من سلطات الإدارة على المستوى المحلي ، حيث يترك لها مهمة تحديد مواقع الخدمات التعليمية وإنشائها وتجهيزها وإدارتها ، إضافة إلى الإشراف على سير نظام الدراسة والالتزام الدقيق بالمناهج التي تقررها الوزارة .

اختصاصات الوزارة على المستوى المركزي :

في إطار التحديد الهيكلي لديوان عام وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي ، حددت المادة الثانية من القرار الوزاري الاختصاصات والمهام لقطاعات التعليم المختلفة على النحو التالي :- (١٩)

أولاً : على المستوى المركزي :-

- ١- بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في جميع ميادين التعليم العام والفنى في غير المرحلة العالية فيما يتفق والأهداف القومية في نطاق السياسة العامة للدولة .
- ٢- وضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسات بما يلائم حاجات البلاد والتطورات العلمية ، واستصدار التشريعات اللازمة لذلك .
- ٣- تقرير الوسائل والآليات اللازمة لنشر التعليم في أوسع نطاق في حدود الخطة العامة والامكانيات مع مراعاة التطور والعناية بمقايير متوازنة من ألوان المعرفة .
- ٤- مراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية ، بحيث تتكافأ الفرص في جميع القطاعات لجميع المواطنين . بحيث تتلائم هذه الخدمات مع حاجات لكل بيئة وظروفها دون الإخلال بالسلطة المخولة للمجالس المحلية في هذا الشأن .

- ٥- تقرير المناهج والكتب والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الغرض من التربية والتعليم مع مراعاة الربط والتكامل بين هذه المناهج في مختلف مراحل التعليم وأنواعه حتى تتحقق أهداف العملية التربوية التعليمية .
- ٦- تحقيق التوازن بين المواد الدراسية المختلفة بحيث يصل التلميذ بها متكاملة إلى مستوى المعرفة والخبرة المطلوبتين في نهاية كل مرحلة تعليمية .
- ٧- تحديد مستويات هيئات التدريس في كل مرحلة من مراحل التعليم العام والفنى ورسم الخطط لبلوغ هذه المستويات والنهوض بها .
- ٨- الاتصال بالجامعات والمعاهد العليا والوزارة والهيئات والمؤسسات المختلفة في الدولة سواء الإنتاجية منها أو المعنية بالخدمات ، وهى التى تمثل فى مجموعها النشاط العام للدولة فى كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية لتسيير خطط التربية والتعليم مع خطط هذه الهيئات والتنسيق معها .
- ٩- وضع الآليات المؤدية لتوثيق العلاقة بين المدرسة والبيئة والعمل على تحقيق الخدمة العامة للمجتمع عن طريق المجالس الاستشارية المحلية ومجالس الآباء والمعلمين والمجتمعات المدرسية وغيرها .
- ١٠- رسم سياسات الأبنية المدرسية بما يكفل أداء الخدمة التعليمية على أحسن وجه مع كفاية مرافقها وإمكانياتها واختيار أفضل الطرق لتشجيع الأهالى على بناء المدارس والمشاركة الشعبية فى هذا المجال .

- ١١- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التعليمية والتربوية ورسم السياسة المالية لذلك واقتراح الميزانيات اللازمة .
- ١٢- متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات المقررة سواء في أجهزة الوزارة أو في المحافظات والمجالس المحلية عن طريق التقارير التى تتلقاها الوزارة وعن طريق التفتيش الذى يقوم به موظفو الأجهزة المختصة مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية .
- ١٣- التقويم الإحصائى والاقتصادى للعمليات التعليمية والتربوية فى جمهورية مصر العربية ، وإصدار التقارير السنوية عن نتائج عمليات التقويم فى حدود المسئوليات الواردة بهذا القرار .

اختصاصات المديرية التعليمية :

- أما فيما يتعلق بشئون المديرية التعليمية فقد خول لها الاختصاصات التالية :- (٢٠)
- ١- دراسة بيئة المحافظة واحتياجاتها التربوية واقتراح المشروعات التى تتلائم مع هذه الاحتياجات .
- ٢- المتابعة العامة والميدانية لأعمال المديرية والإدارات التعليمية بالمحافظات ، فى حدود الخطوط العريضة للوزارة وقراراتها وتوصياتها وسياساتها التعليمية .
- ٣- توجيه العملية التربوية فى المراحل التعليمية ، وذلك عن طريق الإشراف على العاملين بمرافق التعليم فى المحافظات وتوجيههم إلى تنفيذ المشروعات التى تضعها الوزارة بما يناسب الظروف المحلية وتقييم هؤلاء العاملين بما يضمن رفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاج والإقلال من الفاقد .

- ٤- الإشراف على تطبيق المناهج المقررة من قبل الوزارة ، وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها البيئة المحلية .
- ٥- متابعة إرسال الكتب المدرسية من الإدارة العامة لشئون الكتب إلى المديريات والإدارات التعليمية التابعة لها ، والتأكد من توزيعها في الوقت المناسب على المدارس مع التعرف على حالة المخازن وكيفية الانتفاع بالزيارات الموجودة في بعضها لمداركة العجز القائم فيها وفي محافظات أخرى .
- ٦- متابعة التجهيزات والمعامل للتعرف على مدى كفايتها والاستفادة منها وحسن صيانتها .
- ٧- توزيع الاعتمادات المخصصة بالموازنة للمعدات والخامات والأدوات والأثاث ومتابعة توزيعها وإنفاقها في الأغراض المخصصة لضمان الانتفاع بها في الوقت المناسب .
- ٨- المشاركة في تطوير النظم الإدارية والفنية وأحكام خطوات التنفيذ والاتصالات بما يحقق انتظام العمل وسرعة الأداء ويمنع التضارب ويساعد على الوصول إلى النتائج السليمة وبالتكلفة المناسبة .
- ٩- متابعة إنشاء وتجهيز وإدارة المكتبات المدرسية والأندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقها .
- ١٠- تحديد موافقت بدء الدراسة وموافقت الأجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية وكذلك متابعة وضع الجداول الدراسية بالمدارس بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .
- ١١- متابعة كل ما يصدر عن المجالس المحلية والتنفيذية بالمحافظات من قرارات وتوصيات تتصل بمرفق التربية والتعليم وعرض ما يلزم منها على ديوان الوزارة .

١٢- بحث الصعوبات التى تعترض المديرىات والإدارات التعليمية والتعرف على المشكلات القائمة والمعاونة فى حلها بالتعاون مع الجهات المختصة .

١٣- تحديد مستويات الكفاية الأساسية لأعضاء هيئات التدريس والتوجيه والإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة ، والإدارات التابعة للقطاع ، وقواعد ترشيحهم واختبارهم بالاشتراك مع الأجهزة المعنية ومستشارى المواد الدراسية .

١٤- تقدير الأعداد اللازمة لأعضاء هيئات التدريس فى كل مادة وكل تخصص وكل مرحلة تعليمية والعاملين بالتوجيه الفنى ، والإدارة المدرسية وإعداد بطاقات وسجلات لهم .

١٥- متابعة تنفيذ كل ما يصدر عن الوزارة ، لتحقيق سياساتها التعليمية من قرارات ونشرات وأوامر إدارية تتصل بمجالات الإدارة المدرسية والشئون المالية بهدف رفع مستوى أداء المرافق التعليمية لتحقيق الكفاءة والجودة فى أداء الخدمات التعليمية بالمستوى المطلوب .

يلاحظ من تحديد الاختصاصات التربوية والتعليمية بين ديوان عام الوزارة على (المستوى المركزى) والمديرىات التعليمية بالمحافظات وإدارتها التعليمية على (المستوى المحلى) هى علاقة الكل بالفروع ، لذا جاءت اختصاصات الديوان العام على المستوى المركزى بأنها سياسات عامة غير تفصيلية تنسم بالعمومية تاركة الإجراءات التنفيذية للمديرىات وإداراتها المحلية لوضع الإجراءات والتفصيلات كل حسب موقعها وقدراتها والطبيعة الجغرافية والسكانية والبيئية التى عملت على تنفيذ تلك السياسات فى صورة إجراءات محددة وتفصيلية لمتابعة تنفيذها .

وهو أمر يبدو واضحا وبصورة جلية من خلال النظر إلى اختصاصات الإدارات على المستوى المحلى ، إذا جاءت المهام الموكولة لهذه الإدارات مسبقة بكلمة (متابعة - توجيه - تحديد - تقدير - كتابة تقرير) وهى كلها كلمات من صميم عملية المتابعة والتوجيه ، أى أن هذه الإدارات قد حددت مهامها فى المتابعة والتأكد من تنفيذ السياسات وفق ما يرد لها من لوائح وتشريعات من المستوى المركزى (ديوان عام الوزارة) مما يكشفه عن طبيعة المركزية فى عمل الوزارة والحد من استقلالية تلك الإدارات بقدر ما ، ومن ناحية أخرى أن طبيعة واختصاصات هذه الإدارات فى جوهرها متداخل مع طبيعة عمل أجهزة المتابعة والتوجيه ، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن : مدى الحاجة إلى إنشاء جهاز المتابعة الإدارية (جهاز التفتيش) إذا كانت الإدارات على المستوى المحلى تقوم بنفس العمل ، كذلك التساؤل عن نوع العلاقة الوظيفية بين التوجيه والمتابعة على المستوى المحلى وجهاز التفتيش باعتباره بحكم تبعيته المباشرة للوزير جهاز مركزى ، وكذلك كيفية التنسيق بين الجهاز بموجبه وموجى الإدارات على المستوى المحلى ؟ كذلك ما يمكن أن يلعبه جهاز التفتيش من خلال تبعيته للوزير مباشرة فى تحسين العملية التعليمية ؟ وهو ما سوف نتناوله الدراسة .

اختصاصات التوجيه العام المحلى والمركزى :

حدد القرار الوزارى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ اختصاصات ومسئوليات الموجبين العاميين للمواد الدراسية على المستويين المركزى والمحلى على النحو التالى :- (١١)

أولاً: العلاقة بين مستشاري المواد والإدارات العامة للوزارة :

- ١- الموجه العام المركزى والمحلى يتبعان مستشار المادة من الناحية الفنية فى كل ما يتعلق بالمادة ، وفيما عدا ذلك يتبعان الإدارة العامة أو المديرين الفنيين بها .
- ٢- تلتزم الإدارات العامة فى ديوان الوزارة بأخطار مستشار المادة بخطة الموجه العام شهريا قبل تنفيذها .
- ٣- تلتزم الإدارة العامة بتعديل خطة الموجه العام ، إذا عرض مستشار المادة حالات عاجلة تستدعى هذا التعديل .
- ٤- يتم الاتفاق بين مستشار المادة والإدارة العامة فى ديوان الوزارة على تواجد الموجه العام فى الإدارة لمدة أسبوع شهريا ، يمكن للمستشار خلالها استدعاؤه فى أى وقت .

ثانياً: اختصاصات مشتركة بين الموجه العام المركزى والموجه

العام المحلى ، تحددت فى الآتى :- (١١)

- ١- متابعة التطبيق الميدانى لما تم التخطيط له من مناهج وتجارب تربوية .
- ٢- التعرف على الحديث فى مجال أساليب التدريب وتكنولوجيا التعليم كوسيلة للارتقاء بمستوى الأداء .
- ٣- ودراسة المناهج والكتب الدراسية الخاصة بالمادة مع المدرسين والموجهين وإعداد تقرير شامل يعكس رأى الميدان فى هذا الشأن على أن يرسل صورة من التقرير إلى كل من مستشار المادة والمدير العام المختص .

- ٤- اقتراح المعينات اللازمة للمادة والمعاونة في تنفيذها مع الجهات المختصة بالوزارة والمديرية .
- ٥- وضع أسس تقويم وتحليل نتائج الامتحانات بالتعاون مع مستشار المادة بهدف الارتقاء بمستوى أداء الطلاب وتطوير أساليب التقويم والامتحانات .
- ٦- اقتراح البرامج التدريبية اللازمة للنهوض بالمادة ومناقشتها مع مستشار المادة فنياً مع التنسيق بينها وبين برامج المواد الأخرى عند التنفيذ .
- ٧- اقتراح وسائل العناية بالطلبة خاصة الفائقين والمعوقين منهم .

ثالثاً: اختصاصات ومسئوليات الموجه العام المركزى وتتحدد فى :- (٢٣)

- ١- إعداد التوجيهات العامة للمادة فى المرحلة التعليمية التابع لها على أن تعتمد جميعها من مستشار المادة قبل إصدارها من الإدارة المختصة .
- ٢- دراسة التقارير الواردة من المديريات والإدارات التعليمية المحمولة إليه لإبداء رأى ووضع المقترحات اللازمة وعرضها على مدير عام الإدارة ومستشار المادة تمهيداً لإقرارها ومتابعة تنفيذها من الجهات المعنية .
- ٣- متابعة حركة تسلم المديريات والإدارات التعليمية للكتب المدرسية المقررة .

- ٤- القيام بزيارات ميدانية للمحافظات التي لا توجد بها موجه عام محلي في نفس المادة في الإطار التالي :
- أ - زيارة عينة من المدارس .
- ب- التأكد من عدالة توزيع هيئات التدريس والتوجيه واقتراح الحلول لاستكمال العجز إن وجد .
- ج- عقد اجتماعات مع هيئة التوجيه الفني بالمديرية التعليمية لإطلاعهم على الجديد والمستحدث في المناهج والكتب وأساليب التقويم .
- د- يجوز للموجه العام المركزي بتكليف من الإدارة العامة التابع لها اعتماد رأى أى محافظة لبحث موضوع معين .

رابعاً: اختصاصات ومسئوليات الموجه العام المحلي في الإتي :- (٢٤)

- ١- تشكيل مكتب فني برئاسة وعضوية الموجهين الأوائل ومدير المرحلة بالتوجيه الفني بالمديريات والإدارات من المستوى الأول ، وذلك للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقويم للعمل بكافة مجالاته ، ومدرسة الخطط العامة الواردة من الأجهزة المركزية وإبداء الرأي في تقارير ترفع لمستشار المادة والإدارة العامة للتعليم المختص .
- ٢- الإشراف على مادته في جميع المراحل من خلال الموجهين الأوائل والموجهين للمادة بالمديرية والإدارات التابعة لها .
- ٣- الإشراف على الامتحانات التي تعقد على المستوى المحلي .

- ٤- إعداد تقرير فنى فى (يناير ، إبريل) عن المادة وإيداء الملاحظات الميدانية من إجابيات وسلبيات على المنهج والكتاب المدرسى ووضع المقترحات الخاصة بالتعديل مسترشدا بأراء المديرين والمدرسين ومستوى تحصيل الطلاب ، ووضع هذين التقريرين لمستشار المادة الدراسية والإدارة المختصة .
- ٥- إعداد تقرير مفصل عن العجز والزيادة فى مادته من حيث هيئات التدريس والتوجيه ووسائل علاجها ورفع التقرير إلى مستشار المادة والإدارة العامة المختصة .
- ٦- إعداد أسئلة نموذجية ونماذج لإجاباتها على المستوى المحلى وإرسال صورة منها إلى مستشار المادة .
- ٧- الاشتراك مع الموجهين الأوائل وإدارات التنسيق لاختيار أفضل العناصر للترقية فى وظائف التوجيه الفنى للمادة .
- ٨- توزيع العاملين فى مادته على الإدارات المختلفة مع مراعاة عدالة التوزيع على مستوى المديرية .
- ٩- متابعة خط سير الموجهين الأوائل فى ضوء الخطط المعتمدة من إدارتهم .
- ١٠- الاشتراك فى الاجتماعات الدورية التى ينظمها المستشار للموجهين العاملين للمادة .
- ١١- التعاون مع الموجه العام المركزى فى حالة زيارته للمديرين وتيسير مهمته .
- ١٢- التنسيق والتعاون مع المجالس والهيئات والمؤسسات والإدارات التى تؤدى مساعدات وخدمات تربوية للطلاب .

يلاحظ على توزيع الاختصاصات بين التوجيه العام المحلي والمركزي :

أنه يعكس نفس التسلسل الهرمي لهيكل ديوان عام الوزارة على المستوى المركزي والمديريات والإدارات المحلية ، حيث جاءت اختصاصات ومسئوليات التوجيه العام المركزي والمحلي بنفس الرؤية ممثلة في الآتي :-

- * سيطرة مستشار المادة الدراسية على الموجه العام المركزي الذي يسيطر بدوره على المستشار العام المحلي بالإدارات والمديريات التعليمية .
- * تشتت تبعية الموجهين من حيث المادة الدراسية لمستشار المادة ، ومن الناحية الإدارية ، وغيرها للإدارة التعليمية التابع لها .
- * زيادة نصيب الأعمال شيع الإدارية كتوزيع المدرسين ومتابعة وصول الكتب للمديريات والمدارس على أعمال الموجه العام المحلي وكذلك المركزي .
- * كتابة التقارير الموجه لكل من مستشار المادة الدراسية والإدارة التعليمية دون إعطاء العامل الفني والتوجيهي الخاص بالمنهاخ المدرسي والكفايات الخاصة بالمعلمين وكيفية سير العملية التعليمية ومدى استخدام المعلمين والتلاميذ للأجهزة التكنولوجية الحديثة ومدى توافرها وكفايتها للتلاميذ بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل كل من الموجه العام المركزي والمحلي .
- * ندرة الزيارات الخاصة من قبل الموجه المركزي والموجه العام المحلي للمدارس فيما عدا زيارة واحدة لبعض مدارس المستوى الثالث التي يعوزها موجه على مستوى الإدارة .

الأمر الذى يتضح منه نقص كفاءة عملية التوجيه والمتابعة وأن الحاجة ماسة لوجود جهاز أو ربما أجهزة متخصصة تحمل عبء عملية التوجيه والمتابعة ويكون لها صلاحيات تسمح لها بتحقيق الاستقلالية ويتوفر لها كوادر متخصصة من الموجهين كذلك معايير محدودة من الكفايات التى تسمح لها بالفهم الصحيح لكيفية إجراء عملية المتابعة والتوجيه و إلا يكون الأمر مجرد عمل تقليدى .

الأجهزة المسؤولة عن عملية المتابعة فى المدارس :

تضم أجهزة المتابعة والتوجيه مايتأتى :

أولاً: مكتب المتابعة :

صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء " مكتب للمتابعة " يتبع الوزير مباشرة ويكلف أعضاؤه بالقيام بالمهام التى تسند إليهم ، شكل هذا المكتب كما جاء بالقرار الوزارى من مديرى الإدارات والموجهين للعمل بمكتب المتابعة " ندبا " ، وجاء التشكيل كالتالى :- (١٥)

- ١- مدير إدارة بالإدارة العامة للتعليم الابتدائى .
- ٢- مدير إدارة بالإدارة العامة لدور المعلمين والمعلمات .
- ٣- مدير إدارة بالإدارة العامة للتعليم الزراعى .
- ٤- موجه عام بالإدارة العامة لدور المعلمين والمعلمات .
- ٥- موجه عام بالإدارة العامة للتعليم الزراعى .
- ٦- موجه عام بالإدارة العامة للتعليم الإعدادى .
- ٧- مدير مرحلة بالإدارة العامة للتعليم التجارى .
- ٨- موجه عام بمكتب مستشار الرياضيات .
- ٩- موجه عام ثانوى بالإدارة العامة للتعليم الثانوى .

وقد حدد القرار الوزاري رقم ٣٥؛ المقصود بأعضاء التوجيه الفني في أنهم "شغلوا وظائف موجهين (موجه ، أو موجه أول ، أو موجه عام بالمرحلة التعليمية المختلفة لمادة دراسية أو نشاط) .

كيفية اختبار الموجه:

أما من حيث الكفايات المطلوبة لمن يشغل هذه الوظيفة فقد حددها قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٧ للجنة شؤون الخدمة المدنية في مادته الثالثة على النحو التالي :- (٢١)

مراعاة شروط الترقية بالأقدمية والاختبار المنصوص عليه في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون تحرك العاملين بين التقسيمات الوظيفية بالشروط التالية :-

- ١- أن تشترط في العامل اشتراطات شغل الوظيفة من حيث التأهيل العلمي (المؤهل الدراسي) والخبرة الزمنية والتنوع .
- ٢- قضاء الحد الأدنى للبقاء في التقسيم الوظيفي الأقل مباشرة .
- ٣- اجتياز التدريب اللازم لإعداد العامل لشغل الوظيفة وذلك فيما عدا العاملين بوظائف (أخصائي وفني تدريس) .

حوافز أعضاء هيئة التوجيه الفني :

أما من حيث الحوافز المقررة لأعضاء هيئة التوجيه الفني فقد حددها القرار الوزاري سالف الذكر رقم ٣٥؛ في مادته الثانية كالتالي :- (٢٧)

بالإضافة إلى ما يتقاضاه أعضاء أجهزة التوجيه الفني من حوافز ومكافآت

بموجب قرارات أخرى ، تمنح حوافز شهرية على النحو التالي :

* ٢٥ جنيه شهريا للموجه في رياض الأطفال والابتدائي والفصل الواحد .

* ٣٠ جنيه شهريا للموجه في التعليم الاعدادي .

* ٣٥ جنيه شهريا للموجه في التعليم الثانوي العام والفنى .

* ٤٠ جنيه شهريا للموجه الأول .

* ٥٠ جنيه شهريا للموجه العام .

إلا أنه يؤخذ على مكتب المتابعة التابع لمكتب السيد الوزير كما جاء بقرار أنشأه الآتى :-

* أنه من حيث التشكيل هو تشكيل مركزى ذات طبيعة سيادته مستمدة من كونه ملحق بمكتب الوزير ، الأمر الذى يفسر شكوى العاملين بالميدان من طبيعة زيارات موجهيه وما يمارسه هؤلاء من ضغوط وإشاعة مناخ من عدم الرضا بين المدرسين فضلا عن قصور عملية التفتيش لكافة أوجه العملية التعليمية .

* أن طبيعة تشكيل هذا المكتب يأتى مترجما لما جاء بالقرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ الأمر الذى يبدو معه أنه إدارة مركزية للتوجيه ، حيث أن قرار التشكيل حرص على أن يمثل فيه موجهون عموم ومديرو إدارات ومدير مراحل تعليمية من قطاع التعليم العام والفنى ، كما جاء بالهيكل التنظيمى لديوان عام الوزارة غافلا تمثيل بقية القطاعات الأخرى كقطاع التخطيط - التنمية الإدارية الخ الأمر الذى حصر أعمال هذا المكتب فى متابعة المواد الدراسية دون غيرها وهو أمر يكشف عن قصور النظرة العميقة والفهم السطحي لطبيعة عملية التوجيه والمتابعة .

- * أن الكفايات اللازمة لمن يشغل هذه الوظيفة: (موجه) كما جاء بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٨٧ للجنة شئون الخدمة المدنية يكشف عن قصور واضح في فهم مهام ومسؤوليات القائمين على عملية التوجيه ، وقد تمثل هذا في اختيار الموجه على النحو التالي:-
- تشترط الوزارة فيمن يتبو هذا المنصب قضاء الحد الأدنى في الوظيفة (الدرجة) الأدنى ، وهي غالبا مدة تتراوح ما بين ثلاث أو أربع سنوات
- يشترط هذا المنصب اجتياز تدريب ، تكشف دراسة للمركز طبيعة هذا التدريب، في كونه . (٢٨)
- * تدريب موحد لمختلف الوظائف القيادية يعتمد على أسلوب المحاضرات ويغفل غالبا بقية الأساليب وهي الأهم .
- * أن برامج التدريب لا تتنوع وفقا لمستويات القيادات العليا .
- * تخلو برامج التدريب من أى مخطط لتحقيق النمو المهني والفعالية التربوية والتطور الفكري والعلمي والثقافي للموجهين ، كما أنها لا تركز على طبيعة الاحتياجات التدريبية المختلفة لفئات الموجهين (المتدربين) .
- * تخلو برامج التدريب المقدمة للموجهين من أى دراسة تتبعية للتعرّف على مدى فاعليتها في تطوير أداء المتدربين من الموجهين لمهامهم الوظيفية بغرض استبعاد العناصر غير الفاعلة على النمو والتطور مع توفير حوافز مادية مناسبة وكذلك حوافز معنوية تربط الأداء بالإنجاز والتميز .

بهذا العرض يتضح أن مكتب المتابعة " الملحق بمكتب السيد الوزير والصادر بشأنه القرار الوزاري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ هو جهاز مركزي لا يمتلك المقومات العددية الكافية ، كذلك يفتقد بحكم طبيعة تشكيله في ضوء نظام اختيار القائمين على أعمال التوجيه لمهارات وكفايات الموجهين التي تؤولهم لمتابعة تنفيذ السياسات التعليمية والتحقق من كفاية العملية التعليمية .

وأن الحاجة تدعو إلى وجود جهاز متخصص يضم أعضاء من ذوي الكفايات العلمية والتربوية ، ويمتكون مهارات فنية وإدارية عالية تمكنهم من إنجاح عملية التوجيه والمتابعة (عملية التفتيش) من هنا جاء القرار بإنشاء جهاز متخصص في هذا المجال .

ثانياً: جهاز التفتيش :

صدر القرار الوزاري ٢٢١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن " إنشاء مكتب للمتابعة الإدارية " الذي تغير اسمه فيما بعد ليصبح " جهاز التفتيش " ، وقد حدد القرار طبيعة هذا الجهاز وتبعيته واختصاصاته على النحو التالي :- (٢٩)

المادة الأولى : ينشأ مكتب للمتابعة الإدارية يخضع للإشراف المباشر للوزير .

المادة الثانية : يختص هذا المكتب بمباشرة المهام التالية :

١- متابعة تنفيذ القرارات والتوجيهات التى يصدرها الوزير ففى الاجتماعات التالية :-

- أ - اجتماعات المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى .
- ب- اجتماعات مجلس مديرى التربية والتعليم .
- ج- اجتماعات مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية .
- د- الاجتماعات التى يعقدها الوزير مع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات عبر شبكة الفيديو كونفرانس .
- هـ- جميع الاجتماعات الأخرى التى يعقدها الوزير مع الأجهزة المعنية والهيئات والمراكز التابعة للوزير .

٢- متابعة تنفيذ قرارات وتأشيرات الوزير على مايلى :-

- أ - تقارير لجان جهاز التفتيش .
- ب- تقارير لجان مكتب الوزير للمتابعة .
- ج- تقارير الإدارة العامة لخدمة المواطنين .
- د- تقارير الزيارات الميدانية للمحافظات .

٣- متابعة تنفيذ قرارات وتأشيرات الوزير فيما يعرض عليه من تقارير

الجهات الخارجية التالية :-

- أ - تقارير الرقابة الإدارية .
- ب- تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .
- ج- تقارير الجهات الأمنية المختلفة .

- ٤- متابعة تنفيذ قرارات وتأثيرات الوزير على الطلبات والتقارير الواردة من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والسادة الوزراء ومجلسي الشعب والشورى والهيئات والمنظمات السياسية والنقابية .
- ٥- متابعة تنفيذ تأشيرات وقرارات الوزير عما ينشر في وسائل الأعلام المختلفة من تحقيقات أو شكاوى أو موضوعات أخرى .
- ٦- متابعة القرارات الوزارية الصادرة عن مكتب الوزير .
- ٧- متابعة تنفيذ ما يرى الوزير متابعته من موضوعات أخرى .

المادة الرابعة : خاصة بتمثيل السيد مدير جهاز المتابعة الإدارية (جهاز

التفتيش) لحضور جميع الاجتماعات التي يعقدها الوزير مع الأجهزة المعنية بالوزارة والهيئات والمراكز التابعة لها على أن يقوم بتسجيل توجيهات وملاحظات الوزير على ما يدور بهذه الاجتماعات وذلك حتى يتسنى للجهاز القيام بمهام المتابعة المنوط به .

المادة الخامسة: على السادة رؤساء القطاعات والإدارات المركزية بديوان

عام الوزارة ومديري المديرية التعليمية بالمحافظات ومديري المراكز والهيئات التابعة للوزارة التعاون مع مكتب المتابعة الإدارية (جهاز التفتيش) لتنفيذ تكليفات الوزير له ، وتسهيل مهمته وذلك بموافاته بصورة من محاضر الاجتماعات التي تعقد برئاسة الوزير ، وكذا التقارير التي تعرض على الوزير ويتخذ بشأنها توجيهات أو قرارات ، والرد الفوري على ما يطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بعملها .

من هذا العرض للقرار رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء جهاز المتابعة الادارية (جهاز التفقيش) يتضح أننا أمام جهاز مركزي للتفقيش حددت أهدافه ومهامه بصورة تعطى له الصلاحية والقدرة على متابعة السياسات التعليمية ، ومدى تحققها ، ليس هذا فقط بل أعطاه القرار من الصلاحية ما يجعله يتابع أعمال ومهام جميع القطاعات المسؤولة عن العملية التعليمية ، بدءاً من القطاعات الإدارية المركزية بيدوان عام الوزارة وما يتبعها من إدارات مركزية انتهاء بإدارة شؤون التعليم على المستوى المحلى من المستوى الثالث .

كما حرص القرار على تمثيل مدير جهاز التفقيش فى جميع الاجتماعات واللقاءات التى يعقدها السيد الوزير ، فضلاً عن الاطلاع على التوجيهات السياسية العليا ذات الصلة بالتربية والتعليم والصادرة عن مكتب رئيس الجمهورية مروراً بتقارير مجلسى الشعب والشورى ومكتب رئيس الوزراء والوزراء ، مما يجعل الجهاز ممثلاً فى شخص مديره على معرفه بتلك التوجيهات السياسية المتعلقة بشأن التعليم وقضاياها ، فضلاً عن تحديد القرار لطبيعة العلاقة والصلة بين جهاز التفقيش وجميع الأجهزة البحثية التابعة لوزارة التعليم ذات الاهتمام بالبحوث والدراسات التربوية ، بما يمكن الجهاز من متابعة مسارات البحث والدراسة فى مجال التربية والتعليم والتعرف عن قرب بالنتائج والتوصيات التى تكشف عنها بحوث هذه المراكز بما يساعد على حل الكثير من المعوقات والصعوبات التى تواجه التعليم . فضلاً عن التعرف عن قرب بقضايا التعليم وكيفية معالجتها ، بما يهدد الطريق نحو استفادة حقيقية من مجهودات تلك المؤسسات البحثية .

بإدراج جهاز التفقيش في ضوء القرار الوزاري الخاص بتحديد اختصاصات جهاز التفقيش إلى إصدار وثيقة " الرؤية والرسالة " معبرا فيها عن رؤيته المستقبلية لجهاز التفقيش ممثلة في إحداث نقلة نوعية في إدارة الأداء المدرسي للدخول في مجتمع المعرفة بحلول عام ٢٠٠٨ من خلال الآليات التالية :- (٣٠)

- ١- تفعيل اللامركزية في تحسين وتطوير إدارة الأداء المدرسي على أساس أن تكون المدرسة منطلقا أساسيا لعمليات التطوير ، بما يحق للتقويم المعزز للقدرة المدرسية ، بقيام كل مدرسة بإعداد مشروع للجودة خاص بها في ضوء المعايير القومية للتعليم ، وفي وجود مشاركة مجتمعية فعالة (سواء بالتمويل أو الإسهامات الفنية) ومتابعة جادة من الإدارة والمديرية .
- ٢- التحول من التعليم إلى التعلم ، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان ، ومن التقويم التقليدي إلى التقويم الشامل ، ومن الاستخدام المحدود للتكنولوجيا إلى الاستخدام الأمثل .
- ٣- تنمية القدرات الذاتية للطلاب بالتسلح بالعلم والحفاظ على القيم والهوية الوطنية والقومية لمواجهة تحديات العولمة وإكسابهم ميزة تنافسية تمكنهم من تحقيق مراكز متقدمة في المسابقات الدولية .

ومن خلال ما جاء في وثيقة جهاز التفقيش (الرؤية والرسالة) يكون الجهاز قد عبر عن فلسفته ورؤيته المستقبلية من خلال محاور ثلاثة تشمل كل مقومات التطوير والتحديث المنشودة ، وهي رؤية منقولة عن وثيقة المعايير القومية للتعلم في مصر . أي أن الجهاز يعلن ضمنا من خلال هذه الوثيقة التزامه وتبنيه مع ما جاء بوثيقة المعايير وأن مسؤوليته تتمثل في ضوء ما جاء بالقرار الوزاري في متابعة تنفيذ هذه المعايير .

الرسالة :

أما وثيقة الرسالة فقد جاءت ترجمة لوثيقة الرؤية " حيث كشفت عن محاور عمل الجهاز وآلياته لتفعيل عملية التفتيش ، وقد عبرت الوثيقة عن نفسها فى التالى :- (٣١) -

- ١- ينتهج جهاز التفتيش أسلوب تربوى تنموى يستند فى إجراءاته إلى إزالة السلبيات والمخالفات وتعظيم الايجابيات ونقل الخبرات بعيدا عن تصيد الأخطاء يعتمد على الشفافية والمكاشفة مع المدارس التى يتم متابعتها وذلك بأعداد تقارير مشتركة للمتابعة .
 - ٢- يؤكد جهاز التفتيش على ضرورة التحول إلى اللامركزية من خلال تفعيل الشراكة مع المديریات والإدارة التعليمية وأهمية قيام الإدارات والمديریات باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة المعوقات ومساندة عمليات التطوير بالمدارس التابعة لها وتفعيل دور المشاركة المجتمعية فى دعم ومساندة العملية التعليمية .
 - ٣- يقوم جهاز التفتيش بالتعاون مع المتابعات المحلية على مستوى الإدارة والمديریات فى متابعة الأداء المدرسى فى المجالات التالية :- (٣٢)
- * نظام الإدارة المدرسية ، ودور مدير المدرسة فى إدارتها بأسلوب رجال الأعمال فى ضوء لا مركزية فاعلة وعلى أساس المسئولية والمسائلة .
 - * الرؤية والرسالة التى تحددها المدرسة لنفسها .
 - * اللائحة الخاصة بالمدرسة التى تحدد النظام المدرسى .

- * الانضباط المدرسى (للعاملين بالمدرسة - الطلاب) .
- * البيئة المدرسية (الداخلية والخارجية) .
- * ثقافة المدرسة .
- * جدية الأداء داخل الفصل .
- * كفاءة وفاعلية العملية التعليمية .
- * الأنشطة التربوية والعلمية .
- * نظافة المدرسة (من الداخل والخارج) .
- * صيانة المبنى المدرسى وسلامته
- * سلامة وصلاحية الأثاث المدرسى .
- * تحقيق شعار مدرسة " نظيفة - جميلة - متطورة - منتجة وفعالة " .
- * المشاركة المجتمعية والتي تتمثل في تعاملات المدرسة مع (مجلس الآباء - مجلس الأمناء - المجتمع المدني - المنظمات غير الحكومية - رجال الأعمال - رابطة الخريجين) .
- * الحوافز التي يمكن استخدامها (كيف يستطيع المدير تحفيز العاملين والطلاب .
- * اكتشاف القيادات الواعدة (تنمية المهارات القيادية) .
- * اكتشاف ورعاية وتنمية المواهب .
- * رعاية بطء التعلم .
- * رعاية نوى الاحتياجات الخاصة .
- * وجود نظام معلومات بالمدرسة يشمل الجوانب الإحصائية والإدارية والمالية .

- * وحدة التدريب والتقويم بالمدرسة ومدى فاعليتها .
- * المدرسة وحدة منتجة مدرة للدخل (خدمية - سلعية - تجارية) .
- * تعظيم الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة المتوفرة بالمدرسة .
- * أساليب التقويم المتبعة بالمدرسة .
- * محو الأمية الكمبيوترية بالمدرسة .
- * الأمان المدرسى .
- * الحكومة الالكترونية .
- * التعلم الذاتى .
- * الاستعداد للمسابقات والدراسات الدولية مثل أولمبياد الكيمياء والفيزياء ، والـ التيمس (Timss) .

بالإضافة إلى متابعة :

- * المجموعات المدرسية .
- * تطبيق فلسفة الفصل المتحرك .
- * مراكز الدروس الخصوصية .
- * المدارس الخصوصية .
- * امتحانات النقل و امتحانات الشهادات المحلية والعامية .
- * تنسيق القبول بالمدارس .
- * الأنشطة الصيفية بالمدارس .

٤- يشارك جهاز التفتيش فى البرامج التدريبية للقيادات والقيادات الوسطى وأعضاء وحدات التدريب والتقييم بالمدارس على أساس تغيير الإطار المعرفى والمفاهيمى للمتدربين من أجل التوجه نحو تنفيذ خطط التطوير والتحسين ويتابع بالمشاركة مع المتابعة المحلية ، أثر التدريب على تطوير إدارة الأداء المدرسى .

٥ يقوم جهاز التفتيش بدعم المدارس لتفعيل إدارة الأداء المدرسى وتنفيذ برنامج لتأكيد الجودة والذي يعتمد على قيام كل مدرسة بمايلى :- (٣٣)

- * وضع أهداف التطوير والتحسين فى ضوء الرؤية والرسالة للمدرسة .
- * تحديد عناصر منظومة التعليم بالمدرسة .
- * تحديد عناصر المشاركة المجتمعية التى سوف تساهم فى تخطيط وتنفيذ برامج توكيد الجودة .
- * إعداد أدوات القياس .
- * قياس المستوى الحالى لكل عنصر من عناصر منظومة التعليم .
- * وضع خطط التطوير والتحسين لكل عنصر على حدة .
- * تحديد أولويات الخطط للتنفيذ فى ضوء زيادة فاعلية المدرسة .
- * إعداد برامج للتنفيذ وتشكيل فرق العمل لكل برنامج وتحديد مستوى الأداء لأعضاء الفريق .
- * وضع جدول زمنى يحدد مراحل تنفيذ البرامج .

- الرقابة على الأداء بمتابعة تقويم الأداء من بداية البرنامج وحتى نهايته .
- تقويم تنفيذ البرنامج ومدى تحقيق الأهداف ويعتمد على كفاءة البرنامج (تحدد لها صلاحية وفاعلية المدخلات) وفاعلية للبرنامج (كم نسبة تحقيق الأهداف) .
- التغذية الراجعة .

٦- متابعة أثر التدريب على كفاءة وفاعلية تنفيذ برنامج توكيد الجودة بالمدارس .

٧- يقوم جهاز التفتيش بإعداد برامج تدريبية لتأهيل أعضاء الجهاز قبل التحاقهم للعمل بالجهاز وأثناء الخدمة بهدف تطوير الأداء والتحول من الأداء الوظيفي إلى الأداء القيادي .

بهذا العرض يتضح أن اختصاصات ومسئوليات الجهاز الحديث النشأة (جهاز التفتيش) متنوعة ومتعددة ، حيث تبدأ بمتابعة تنفيذ كل ما يتعلق باجتماعات السيد وزير التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وكذلك اجتماعاته مع مديري المديرية التعليمية ورؤساء قطاعات التعليم مروراً بمتابعة تنفيذ ما يرد من تقارير من أجهزة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والجهات الأمنية وانتهاء بما يرد من مكتب السيد الوزير فيما يتعلق بمكتب رئاسة الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والهيئات والمنظمات ذات الصبغة الدولية وأخيراً المتابعة الإعلامية لكل ما يتعلق بموضوع التعليم . الخ .

أضاف جهاز التفتيش فى وثيقته " الرؤية والرسالة " بعدد آخر لاختصاصاته وهو متابعة تنفيذ ما جاء بشأن المعايير القومية للتعليم والتي استمد منها رؤية ورسالة جهاز التفتيش فى تحقيق الجودة من خلال تفعيل آليات تنفيذه هذه المعايير والتي تمثلت فى :-

- متابعة وتسهيل عملية التحول إلى اللامركزية من خلال تفعيل الشراكة مع المديريات والإدارات التعليمية وإيجاد آلية داعمة لتفعيل دور المشاركة المجتمعية فى دعم ومساندة العملية التعليمية .
- مشاركة جهاز التفتيش مع أجهزة المتابعة المحلية فى متابعة الأداء المدرسى بكل مفرداته بدءاً من الرؤية والرسالة الخاصة بكل مدرسة والتي أكدت وثيقة المعايير على قيام كل مدرسة بتحديد أهدافها وانتهاء بالاستعدادات للمسابقات الدولية وتأهيل التلاميذ لها .
- دعم المدارس لتفعيل إدارة الأداء المدرسى وتنفيذ برامج توكيد الجودة والذي يعتمد فى المقام الأول على قيام كل مدرسة بوضع برنامجا الخاص فى تنفيذ هذا المجال ، وضع برنامج لإعداد برامج لتدريب أعضاء الجهاز قبل وأثناء العمل بالجهاز بهدف تطوير الأداء فى ضوء المعايير القومية للتعليم .

مسئوليات ومهام جسيمة ومتشعبة بل ويقابلها العديد من الصعوبات والمعوقات التى تحد بكل تأكيد من قدرة الجهاز على تحقيقها كاملة وهو ما يطرح التساؤل التالى كيف يتسنى لجهاز تفتيش حديث النشأة أن يقوم بهذا الأمر ؟ وهو سؤال لا يتطلب إجابة حازمة ، نظراً لقصر مدة الجهاز الذى أنشأ عام ٢٠٠٢ بالقرار الوزارى رقم ٢٢١ وهى فترة قصيرة تتابع عليها ثلاثة وزراء للتعليم فضلاً عن :

١- مازال العاملون على أمر التوجيه والمتابعة (موجهي جهاز التفقيش) ممن تم اختيارهم على نفس المقاييس المعتمدة من لجنة شئون الخدمة المدنية والصادر بشأنها القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٧ في مادته الثالثة والسابق ذكرها وهي كما كشفت الدراسة لا تتواءم على تغير وظيفة التعليم والكفايات الخاصة بالقائمين عليه .

٢- ارتباط السياسات التعليمية والخطط والمشروعات القومية وشبه القومية المتعلقة بتطوير وتحديث التعليم بشخص الوزير حيث تقتقد هذه الإصلاحات والخطط المرتبطة بها لمشروعيتها بمغادرة الوزير المؤيد لها لمكتبة بديوان عام الوزارة . لم يبق من المعايير القومية ما يحظى بالاهتمام إلا ما يتعلق بالمشاركة الشعبية ودعم المؤسسات غير الحكومية للتعليم ، نظرا لضغوط تتعلق بنشر المناخ الديمقراطي وإعطاء مساحة أوسع للمؤسسات والمنظمات الأهلية في المشاركة في التعليم ، فضلا عن الحاجة لدعم مادي غير حكومي في مجال التعليم .

٣- هناك مواجهة غير معلنة قد تحول دون نجاح جهاز التفقيش في أداء مهمته بنجاح كامل ، أشارت وثيقة جهاز التفقيش وهي الوثيقة الوحيدة التي حصل عليها فريق البحث من الجهاز فيما يتعلق بطبيعة عمله في تأكيد مبدأ الجودة في المدارس ، أنه يعتمد أولا على توافر رؤية ورسالة خاصة بكل مدرسة وفقا لأمكاناتها وقدراتها واستشراقها للمستقبل فيما يتعلق بمفهوم الجودة ومعاييرها ، وهو أمر لا يتوافر ، وأن وجد فهو أمر ينقصه الإيمان والجدية للأسباب الآتية :-

أ - هناك نسبة ليست بالقليلة من العاملين بالميدان من مديري ومعلمي المدارس وكذلك الموجهين ، تعوزهم ليس فقط الكفايات الخاصة بوظائفهم ولكن أيضا قصور الفهم وإدراك أهمية المعايير القومية لتطوير وتحديث التعليم نظراً لتوقف برنامج التدريب الخاص بهذه المعايير إثر تغير شخصي الوزير المعضد لهذا البرنامج التدريبي ، وهو ما يتضح بصورة جلية في تخطيط العاملين " بوحدة التدريب بالمدرسة " إذ لا تجد التعزيز من القائمين على أمر الإدارة بالمدرسة ، فضلاً عن عزهم عن تفعيل هذه الوحدة وإعداد برامج تدريبية داخل المدرسة ، او كيفية الاتصال بالمجتمع المحيط بالمدرسة ٠٠٠ الخ

ب- لم يبق بالمدارس فيما يتعلق بالمعايير القومية سوى لوحات تزين بها جدران المدارس وأسوارها .

٤- تعدد أجهزة الرقابة والمتابعة ، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مكانة جهاز التفتيش في هذه التعددية ؟ ما علاقة جهاز التفتيش بأجهزة التوجيه التابعة للقطاعات المختلفة كما جاء بالهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم ؟ علاقة جهاز التفتيش " بمكتب المتابعة " التابع للوزير والصادر بشأن القرار ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ ؟

جاء بالقرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن " التوجيه العام المحلي والمركزي للمواد الدراسية " والسابق عرضه " نذكر منه :

* الموجه العام المركزى والمحلى يتبعان مستشار المادة من الناحية الفنية فى كل ما يتعلق بالمادة ، وفيما عدا ذلك يتبعان الإدارة العامة أو المديرية المعينين بها .

* من اختصاصات ومسؤوليات الموجه العام المركزى إعداد التوجيهات العامة للمادة فى المرحلة التعليمية التابع لها على أن تعتمد جميعا من مستشار المادة قبل إصدارها . دراسة التقارير الواردة من المديرية والإدارات التعليمية المحولة إليه لإبداء الرأى ووضع المقترحات اللازمة وعرضها على مدير عام الإدارة ومستشار المادة تمهيدا لإقرارها ومتابعة تنفيذها الخ .

* من اختصاصات ومسؤوليات الموجه العام المحلى ، تشكيل مكتب فنى برئاسته وعضوية الموجهين الأوائل ومديرى المرحلة بالتوجيه الفنى بالمديرية والإدارات من المستوى الأول وذلك للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم للعمل بكافة مجالاته ومدارسه الخطط العامة الواردة من الأجهزة المركزية وإبداء الرأى فى تقارير ترفع لمستشار المادة والإدارة العامة للتعليم المختص ، الاشتراك مع الموجهين الأوائل وإدارات التنسيق لاختيار أفضل العناصر للتربية فى وظائف التوجيه الفنى للمادة الخ . إعداد تقرير فترى عن المادة وإبداء الملاحظات الميدانية من إيجابيات وصعوبات تتعلق بالمنهج والكتاب المدرسى ووضع المقترحات الخاصة بالتعديل ورفعها إلى كل من مستشار المادة والإدارة المختصة .

أى أن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن التوجيه العام ، قد حدد طبيعة عملية الرقابة والمتابعة (التفتيش) بصورة قاطعة فكل ما يتعلق بالمادة الدراسية يخضع لمستشار المادة الدراسية وقطاع التعليم بإدارته المركزية والعامة .

أما ما يتعلق بالأمر الأخرى كالرقابة الإدارية والتنظيمية والأمنية والعلاقات الخارجية ٠٠٠ الخ فهي تتبع مباشرة قطاعات أخرى كإدارة المركزية للأمانة العامة وإدارتها العامة ، وكذلك الإدارة المركزية للخدمات المركزية وما يتبعها من إدارات عامة والإدارة العامة للاتصال السياسى والإدارة العامة لمكتب الأمن ٠٠٠ الخ .

لذا لزم القرار الوزارى ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ موجهى المواد الدراسية بإعداد تقريرين أحدهما لمستشار المادة الدراسية وآخر للمديرية أو الإدارة التابعة لها ، فضلا عن مدارس كل ما يتعلق بالمادة الدراسية والصعوبات مع مستشار المادة ومدير الإدارة التابعة بالمادة الدراسية فى المرحلة التعليمية المتعلقة بشأن التقرير .

بالنظر للقرار ٢٠٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم ديوان عام الوزارة وتوزيع الاختصاصات نجد أن جميع الإدارات المركزية مثل (الإدارة المركزية لشئون الأمانات الفنية ، الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات ، الإدارة المركزية للتنمية الإدارية ، الإدارة المركزية للأمانة العامة ٠٠٠ الخ " وهى جميعها إدارات مركزية بعضها تختص بأمر غير تربوية وتعليمية كإدارة المركزية للأمانة العامة جميعها تضم مراقبين وموجهين مهمتهم متابعة تنفيذ ما يصدر عن إدارتهم من توجيهات وكتابة تقرير لإدارتهم عن مدى ما تحقق من توجيهات وتكليفات ونقل المقترحات الواردة من الميدان ٠٠٠ الخ .

٥- أما بشأن " مكتب المتابعة " التابع لمكتب الوزير ، فهو جهاز تفتش له تواجد الميداني بمفتشية في المدارس منذ إنشائه ١٩٩٢ وله من الصلاحيات المخولة القيام بعملية التفتيش وتوقيع الجزاءات ، وقد جاء بشأن التكاليف الخاصة بجهاز التفتيش في المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٢ . " القيام بمتابعة تقارير لجان مكتب المتابعة التابع لمكتب الوزير " . !!!

بهذا يتضح أن هناك تعدد في أجهزة الرقابة والتوجيه داخل وزارة التربية والتعليم ومنها جهازنا موضوع الدراسة والذي ينقصه بحكم حداثة نشأة المفتشين للقيام بأعباء كثيرة متعددة التوجيهات ، ما يجعله مثل الأجهزة الأخرى الاعتماد بصورة أساسية على ما يرد من تقارير لموجهي المواد الدراسية للمستشارين بشأن المواد الدراسية ، وما يرد من تقارير أخرى إلى الإدارات المركزية فيما يتعلق بالأمور الأخرى ، فكيف يتسنى له تحقيق ما ورد بوثيقة " الرؤية والرسالة " أن جهاز التفتيش ينتهج في عمله أسلوب تربوي تنموي يستند إلى إزالة السلبيات والمخلفات وتعظيم الإيجابيات ونقل الخبرات إذا كان هناك سلبيات تتعلق بالتقارير الواردة والتي أحالها البعض لنقص الكفايات الخاصة بالموجهين العاملين بالميدان والناجمة عن أسلوب اختيار الموجه ، وهو ما بدا واضحا بالتقليدية والروتينية وعدم النظرة الكلية في معالجة الموضوعات . . . الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر مرة أخرى في عملية وترقية المدرسين للعمل بالتوجيه .

قائمة المراجع

- ١- محمد عزت عبد الموجود وآخرون : الجودة النوعية فى التعليم - دراسة فى المفاهيم والقضايا والمؤشرات ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦ .
- ٢- معهد التخطيط القومى : مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/١٩٩٩ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .
- ٣- سلامة صابر محمد العطار : التعليم الثانوى العام فى ضوء ديمقراطية التعليم ، فى بحوث مؤتمر التعليم الثانوى الحاضر والمستقبل ، المؤتمر العلمى السادس ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٥ .
- ٤- معهد التخطيط القومى : مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/١٩٩٩ ، مرجع سابق ص ١
- ٥- المرجع السابق : ص ١٩ - ٢١ .
- ٦- منى مكرم عبيد : مشروع النهضة يبدأ بالتعليم : فى مجلة الديمقراطية ، مجلة دورية ن ٢ ، ع ٨ ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

٧- سليمان عبد ربه محمد : الإشراف التربوي بمدارس التعليم
الأساسي بجمهورية مصر العربية ، الواقع وتطويره ، الجمعية
المصرية للتربية المقارنة وإدارة التعليم ، كلية التربية جامعة
عين شمس ، ١٩٩٤ ، ١٦٦ .

٨- محمد عزت عبد الموجود وآخرون : تقويم مراكز تدريب المعلمين
في أثناء الخدمة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ،
القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

٩- محمد عزت عبد الموجود : الجودة النوعية في التعليم ، مرجع
سابق ص ١٢٦ - ١٣١ .

١٠- المرجع السابق : ص ١٣٣ .

١١- المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٧ .

١٢- محمد غازي بيومي : مؤشرات الجودة المدرسية في بعض الدول
المتقدمة والنامية ، مدخل لتطوير المدرسة المصرية في بحوث
المؤتمر العلمي السابع : " جودة التعليم في المدرسة المصرية ،
التحديات ، المعايير الفرص " كلية التربية " ، جامعة طنطا ،
٢٠٠٢ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

١٣- محمد عزت عبد الموجود : الجودة النوعية فى التعليم ، مرجع

سابق ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

١٤- المرجع السابق : ص ١٣٧ - ١٤١ .

١٥- نادية عبد المنعم وآخرون : تطوير أساليب مراقبة الجودة فى

العملية التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى ضوء الاتجاهات

العالمية المعاصرة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،

القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٧٤ - ٧٦ .

١٦- وزارة التربية والتعليم ، قرار وزارى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٩ :

بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم ، القاهرة فى

١٩٨٩/٨/٣١ .

١٧- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨ "

بشأن تحديد معدلات وظائف المجموعات النوعية المختلفة لأجهزة

مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية بالمحافظات .

١٨- قرار وزارى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة

التربية والتعليم مرجع سابق ، مادة ٢ .

المركزى القومى للبحوث التربوية والتنمية : تطوير التعليم فى

جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص

٢٠ ، ٢١ .

- ١٩- قرار وزارى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم مرجع سابق ، مادة ٢ .
تقرير تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، مرجع سابق : ص ٢١ - ٢٣ .
- ٢٠- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن : التوجيه العام المحلى والمركزى للمواد الدراسية ، القاهرة ، ١٩٩٠/٥/٥ ، المادة الأولى .
- ٢١- القرار السابق : مادة أولى - ثانيا .
- ٢٢- القرار السابق : مادة أولى - ثالثا .
- ٢٣- القرار السابق : مادة أولى - رابعا .
- ٢٤- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن " إنشاء مكتب للمتابعة " القاهرة فى ١٩/١٠/١٩٩٢ ، مادة أولى .
- ٢٥- القرار الوزارى السابق " المادة الثانية .

٢٦- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن " حوافز أعضاء التوجيه الفنى بالإدارات التعليمية ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة ، القاهرة فى ١٦/١٢/١٩٩٦ ، مادة أولى .

٢٧- وزارة التربية والتعليم : قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بشأن " التقسيمات الوظيفية فى الدرجة ايمالية لوظائف التعليم والإشراف والتوجيه الفنى بديوان عام وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات المادة الثالثة .

٢٨- قرار وزارى رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن " حوافز أعضاء التوجيه الفنى ، مرجع سابق ، المادة الثانية .

٢٩- محمد السيد حسونه وآخرون : تطوير القيادات التعليمية فى مؤسسات التعليم الاعدادى والثانوى العام ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٦ .

٣٠- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن " إنشاء مكتب للمتابعة الإدارية " القاهرة فى ٢٠/١٠/٢٠٠٢ .

٣١- وزارة التربية والتعليم - جياز النفثيش : الرؤية والرسالة لجهاز النفثيش ، القاهرة فى ٢٤/١٢/٢٠٠٥ ، ص ١ .

٣٢- المرجع السابق : ص ٢ .

٣٣- المرجع السابق : ص ٣ .

٣٤- المرجع السابق : ص ٤ .

النصل الرابع

دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى تحسين التعليم (*)

مقدمة :

يعانى التعليم ليس فقط فى مصر بل فى معظم دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء من تدهور فى مستوى الخدمة التعليمية فى كافة مؤسسات التعليم ، والتي لا يستثنى منها مؤسسات التعليم العام الحكومى أو مؤسسات التعليم الخاص ، والتعليم الجامعى أو ما قبل الجامعى . فما فرضته الموجة الثالثة من تطورات و انفجارات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة جعلت العالم كله فى سباق لى يلحق بالركب أو الحفاظ على القمة التى وصل إليها .

وتأسيساً على ما سبق فإن الملاذ الأكثر أهمية فى تحقيق هذا الهدف هو التعليم ، ومن ثم فقد بدأت تعلق الصيحات حول تحسين الجودة بما يضمن الكفاءة للتعليم ، وأن يكون هناك جهات تشرف على التعليم ومحاسبة المسؤولين عليه . ومن هنا ظهرت فى الأفق مصطلحات جديدة فى عالم التربية مثل الجودة الشاملة، والاعتماد والمحاسبية . . . إلخ .

(*) إعداد : د/ فائق عدلى الباحث بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

وكان من الطبيعي أن تأخذ مصر شأنها في ذلك شأن معظم الدول بهذا المفهوم بعد أن تعالت أصوات الإدانة للسياسات التعليمية لما أصاب التعليم من تدهور حاد في مستوى خريجيه فعلى الرغم من محاولات الحكومة من تحسين التعليم ، إلا أن هذه الجهود قد باعته بالفشل مما استدعى ضرورة وجود هيئة مستقلة تقع على عاتقها مسئولية الإشراف على التعليم. وبالفعل تم الاتفاق على إنشاء هيئة الاعتماد والجودة .

ويتناول هذا الفصل دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في تحسين التعليم من خلال المحاور التالية:-

- مفهوم الاعتماد والجودة كما تناولتها أدبيات التربية
- جهود وزارة التربية والتعليم في تحسين التعليم
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وفقا لما نص عليها القانون المصري " رؤية تحليلية " .

أولاً: مفهوم الاعتماد والجودة :

عانى مفهومى الاعتماد والجودة من جدل واسع فى أوساط النخبة المتقفة من جهة ، وخبراء التربية من جهة أخرى مما أصاب المفهومين من لبس ولغط على الساحة العربية على وجه التحديد ؛ حيث أصبح المفهومان يهيمنان على الخطاب التربوى العربى ، وكأنه يحمل فى طياته المفتاح السحري لحل المشكلات التعليمية ، ومن ثم تسابقت الدراسات التربوية على دراسة التجارب العالمية التى أخذت بهذا المفهوم ، وعقدت الآمال على تحسين التعليم وكأن جودة وتحسين التعليم تتوقف فقط على المفاهيم دون التمهص فيما وراء المفهوم

أوالسياقات المختلفة المحيطة بالتعليم من سياقات ثقافية وسياسية واجتماعية تؤثر وتتأثر بالنظم التعليمية .

وترى الدراسة ضرورة تحليل كل من المفهومين في محاولة لربطهما بالواقع التعليمي في مصر .

١- مفهوم الجودة

المعنى اللغوي للجودة:

وتعنى مفردة الجودة في اللغة الانجليزية quality ويعرفها قاموس Oxford بأنها درجة التميز أو الأفضلية ، وترداف بالعربية النوعية ، والجودة والكيف ، والمفهوم الأخير تم تناوله في ادبيات التربية لفترة طويلة في مقابل الكم . أما مفهوم الجودة فيعنى كما ورد في المعجم السجيز الجودة أنه صيرورة الشيء جيدا ، والجودة تدل على الحسن والكرم ، ويقال جودة الثوب أى حسنه وجماله ، ويقال فلان جواد أى سخى وكريم^(١) ، معجم لسان العرب : يرجع ابن منظور أصل كلمة الجودة إلى (جود) والجيد نقيض الرديء ، وجاد الشيء جودة أى صار جيدا ، وأحدث الشيء فجاد ، والجويد مثله ، وقد جاد جودة أى صار جيدا ، وأحدث الشيء فجاد ، والتجويد مثله ، وقد جاد جودة ، وأجاد أى أتى بالجديد من القول والفعل^(٢) .

نلاحظ من التعريفات اللغوية من أن هناك اتفاقا في المعاجم العربية والانجليزية بأن مفهوم الجودة يعنى الشيء الحسن والجيد . إلا أن ابن منظور أضاف إلى المفردة معنى الإتيان بالجديد ، في حين أن مجمع اللغة العربية قد خصه بمعنى إضافي مختلف وهو الكرم والسخاء .

وهو فى هذه الحالة يخرج عن سياق الخطاب التربوى المطروح ،
وفى نفس الوقت يقربنا من تعريف ابن منظور للمفردة ، وبناء عليه يمكن
القول بأن الجودة فى التعليم تعنى إجادة التعليم ، وإن جاز لنا القول هو الأخذ
بالجديد فى النظام التعليمى .

المعنى الاصطلاحي للجودة:

يكاد يكون من نافلة القول الإشارة إلى أن مفردة الجودة اقتبست من
علم الاقتصاد ، ولا عجب من ذلك فإن سيطرة السوق الرأسمالية والتنافس
الحر جعل المعيار الأساسى للانتاج السلعى هو الجودة ، وأصبحت شعارا
يستخدم لترويج سلعة ما . فأصبح نوع التعليم وجودته يؤثران على
درجة التقدم الاقتصادى ، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل
عليه ونوعيته (٣) .

هذا بالإضافة إلى سيطرة قوى السوق على التعليم أكثر مما مضى ،
وأصبحت المنافسة بل مجرد البقاء يعتمد فى المقام الأول على مدى التحسن
الحدث فى العملية التعليمية . وأن التعليم فى إطار الطفرة التكنولوجية
المتسارعة يستدعى بالضرورة حتمية النظر فى طرق ومناهج التعليم وتطور
المؤسسات التعليمية (٤) .

ونظرا لما حققته فلسفة الجودة الشاملة فى مجال الصناعة فى مقابل
تدنى مستوى التعليم والذى عبر عنه فيليب كوميز فى تقريرين هامين عام
١٩٨٠، ١٩٨٦ بعنوان " أزمة التعليم فى العالم " و " أزمة العالم فى
التعليم " إلى التطلع إلى الأخذ بهذه الفلسفة الجديدة فى محاولة لإيجاد حلول

للمشكلات التعليمية المتزايدة^(٥) ، ولم يعد غريبا على الفكر التربوي اقتباس مفردات لغوية وفلسفات من العلوم الأخرى أصبحت مألوفة لتشابك النظم التعليمية مع فروع المعرفة المختلفة . ويطرح نخلة وهبة العديد من التساؤلات حول مفهوم الجودة ، تدور حول " ماهية الجودة " ، وهل هي حالة وجود تُعرف بمواصفاتها ؟ ، وهل هي حكم رمزي أم كينونة فيزيائية ؟ وهل هي حالة تتسم بالثبات عبر التاريخ أم هي متغيرة ؟ وهل يمكن أن ترتد " الجودة " ثوب الكونية أو العولمة بحيث تكون خاصيتها واحدة في أى مكان في المعمورة ، وهل هي ملزمة بأن تتقمص أشكالا مختلفة ؟ ، وهل الجودة نظام من المواصفات ، وبناء عليه يمكن أن تعنى تطابق مواصفات المنتج النهائي مع المواصفات المعلنة قبل البدء بعملية الإنتاج ؟^(٦) ، وتقودنا التساؤلات السابقة إلى حقيقة هامة مؤداها أن تعريف الجودة يستلزم وضع أو توقع صورة نهائية للمنتج المطلوب .

وتأسيساً على ما سبق يمكن تعريف الجودة بأنها معيار درجة تئمين المستهلك لموضوع الاستهلاك ، إنها الحكم التقويمي لموضوع الوصف ، ماديا كان أم رمزيا (المكون ، النظام ، السلعة ، أو الخدمة) . وعليه فإن مفهوم الجودة : Quality هنا يعنى درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (المستفيد من الخدمة) ، أو تلك المتفق عليها معه^(٧) .

وعلى الرغم من وضوح مفهوم الجودة في علم الإدارة والاقتصاد إلا أن الآراء تباينت حول نفس المفهوم في مجال التعليم ، وعلى الرغم من هذا التباين إلا أن هناك مبادئ ثلاثة مشتركة على الصعيد الدولي تستلخص في مزيد من الملاءمة ، ومزيد من العدالة في الحصول على فرص الالتحاق بالتعليم وعلى ناتجه ، وأخيرا الحاجة إلى المراعاة الصحيحة للفروق

الفردية^(٨)، وتشير الجودة الشاملة Total Quality في المجال التربوي إلى مجموعة من المعايير والإجراءات يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وتشير إلى الموصفات والخصائص المتوقعة في المنتج التعليمي وفي العمليات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك الموصفات والجودة الشاملة توفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية .

كذلك فإن مفهوم الجودة في التعليم يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية صياغتها فأهداف بما يوافق تطلعات الطلبة المتوقع^(٩)، وبالتالي تسعى الجودة الشاملة إلى إعداد الطلاب بسمات معينة تجعلهم قادرين علي معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة والتقدم التكنولوجي الهائل بحيث لا ينحصر دورهم فقط في نقل المعرفة والإصغاء ولكن في عملية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها بالقدر الكاف لخدمة عملية التعلم، لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب مواظنا بمواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع والتعامل معها بفعالية^(١٠)، ويكاد يتفق هذا التعريف مع ما أورده اليونيسف من تحديد خمسة أبعاد للجودة تتمثل في : الدارسون، والبيئات، والمضامين، والعمليات، والنتائج وتركز تلك الأبعاد على حق جميع الأطفال في التمتع بالبقاء، والحماية، والمشاركة، وهو الأمر الذي أكدت عليه اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠^(١١)، وتتطلب هذه الأبعاد ضرورة تحول كبير في دور كل من المؤسسة التعليمية والمعلم، بحيث يعمل على توفير مناخ تعليمي

يسمح بحرية التعبير والمناقشة ومساعدة الطلاب على التعلم الذاتي والتعاوني .

ونظرا لتعدد التفسيرات حول تعريف الجودة في التعليم وتطوير طرق تحسينها ومراقبتها فقد طرحت اليونسكو عددا من النقاط الواجب الالتفات إليها لتحقيق ما يلي:

- * اتفاق واسع النطاق على كل من الأهداف المباشرة وغير المباشرة للتعليم .
- * إطار تحليلي يمكن من تحديد مختلف أبعاد الجودة .
- * نهج للقياس يُمكن من تحديد المتغيرات الهامة وتقدير قيمتها .
- * إطار للتحسين يغطي بصورة شاملة المكونات لنظام التعليم، بما يتيح فرص التغيير والإصلاح .

ولتحقيق النقاط السابقة تظهر ضرورة التمعن والتفكير في العناصر الأساسية للنظم التعليمية المكونة لها ، وكيفية التفاعل فيما بينها من خلال الأبعاد التالية :

- ١- بعد خصائص المتعلم .
- ٢- بعد السياق .
- ٣- بعد المدخلات التي تتيح التمكين .
- ٤- بعدى التعليم والتعلم .
- ٥- بعد حصيلة التعلم .

ويعنى البعد الأول بخصائص المتعلم من حيث خلفيته الاجتماعية والثقافية والدينية والصحة ودرجة ما توصل إليه من تعليم سابق ، بينما يركز بعد السياق على العلاقة الجدلية بين التعليم والمجتمع ، ويعنى بعد المدخلات بكل من الموارد المادية والبشرية ، ويشكل التعليم والتعلم المجال الرئيسى لتحقيق التنمية والتغيير البشريين والذى يعكس مدى التأثير بالمنهج الدراسية ، وأساليب التعلم التى تمكن المتعلم من المشاركة الفعالة ، وأخيرا فإن حصيلة التعليم ينبغى تقييمها فى ضوء أهداف متفق عليها ، والتى يمكن قياسها من خلال التحصيل الدراسى .

إدارة الجودة الشاملة :

يكاد يكون من البديهى بعد الغوص حول مفاهيم الجودة والرؤى الفكرية والنظرية أن تنتقل الدراسات من الجانب النظرى إلى الجانب التطبيقى فمنذ منتصف القرن المنصرم ظهرت العديد من المناهج التى تتناول مفهوم الجودة من خلال منهج شمولى، أطلق عليه إدارة الجودة .

ويعنى مفهوم إدارة الجودة الشاملة فى التعليم بأنه أسلوب متكامل يطبق فى جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لاشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعلم ، أو هى فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفاً وأساليب وأقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة ^(١٢) بينما يرى (Joblanski Joseph 1994) أن إدارة الجودة الشاملة هى " فلسفة للإدارة أو أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية التى تسمح لشخص أن يعمل إدارياً بشكل أفضل " ، بينما يرى

البعض أن إدارة الجودة الشاملة هي " أسلوب جديد للتفكير والنظر إلى المؤسسة وكيفية التعامل والعمل داخلها للوصول إلى جودة المنتج " (١٢) ، بينما يري آخرون أن إدارة الجودة الشاملة هي " مدخل استراتيجي لإنتاج أفضل منتج أو خدمة من خلال الإنتاج المبدع " (١٣) ، ولقد عرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها " تأدية العمل الصحيح علي نحو صحيح من الوهلة الأولى مع الاعتماد على الاستفادة بتقويم المستفيد في معرفة مدى تحسن الأداء " .

أما في القطاع التربوي فإن إدارة الجودة الشاملة تعرف بأنها " عملية استراتيجية إدارية ترتكز علي مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم علي نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر لمنظمة " (١٤) ، ويركز هذا التعريف على مفهوم إدارة النظم الذي يربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات للعملية التعليمية ، وبالتالي يتطلب هذا المفهوم إلى النظر إلى كل من الطلاب المستفيدين بصورة مباشرة من هذا الأسلوب وكيفية إعداد المؤسسة لهم لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية ، وكذلك المعلمين والإداريين والعاملين الذين هم بحاجة إلى تدريب وتطوير لمهاراتهم وكفاياتهم لاستيعاب فلسفة ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها وفق لمبادئ الجودة الشاملة لديمنج وغيره من المتخصصين ، وهذا يتطلب فحص الهيكل التنظيمي للنظام التربوي في أي مؤسسة تعليمية حتى يتوافق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة مع توفر مناهج توافق متطلبات الحياة العصرية .

وانطلاقاً من هذه التعريفات فإن إدارة الجودة الشاملة فى إطار المؤسسة التربوية تضم مجموعة من المضامين أهمها :

- ١- اعتماد أسلوب العمل الجماعى التعاونى ، ومقدار ما يمتلكه العنصر البشرى فى المؤسسة من قدرات ومواهب وخبرات •
- ٢- الحرص على استمرار التحسين والتطوير لتحسين الجودة •
- ٣- تقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل الصحيح من أول مرة ، الأمر الذى يؤدى إلى تقليل التكلفة فى الحد الأدنى مع الحصول على رضى المستفيدين من العملية التعليمية •
- ٤- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل المؤسسة لتشمل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة المقدمة مثل تكاليف الفرص الضائعة ، تكلفة الأخطاء ، عمليات التقويم سمعة المؤسسة •
- ٥- النهج الشمولى لكافة المجالات فى النظام التعليمى كالأهداف والهيكل التنظيمى وأساليب العمل والدافعية والتحفيز والإجراءات •

ومهما كانت التعريفات التى تعرضت إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة إلا أنها تشترك فى العديد من المسلمات أهمها :

- ١- أن التركيز على تحسين المنتج هو المخرج النهائى لأى نظام •
- ٢- أن إدارة الجودة الشاملة تعد فلسفة واستراتيجية طويلة الأمد تحتاج إلى مجهود كبير ومدة للحكم على مدى نجاحها فى تحقيق الأهداف •
- ٣- تحتاج إدارة الجودة الشاملة إلى توفر قيادات فعالية قادرة على الابتكار والتطبيق الفعال بثقة ودون تردد •
- ٤- تحتاج إلى استخدام أساليب ابتكارية وتوليد أفكار والتخطيط الأمثل للوصول للحل الأمثل •

- ٥- تحتاج إلى تدريب مستمر لحل المشكلات بأسلوب علمي كالعصف الذهنى .
- ٦- تحتاج إلى المزيد من الجهد والمنافسة الشديدة بين المنظمات للوصول إلى أفضل منتج بأقل التكاليف للحصول على رضى المستهلك .
- ٧- تحتاج إلى توفر هيكلية ومناهج ملائمة لعملية التطبيق والتففيذ .

ولقد وضع " ديمنج " برنامجاً لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يمكن ان يصلح لجميع المنظمات الإدارية بما فيها النظام التعليمى ، ويتكون هذا البرنامج من (١٤) نقطة وهى :

- ١- خلق حاجة مستمرة للتعليم وتحسين الإنتاج والخدمة .
- ٢- تبني فلسفة جديدة للتطوير .
- ٣- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة .
- ٤- عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط .
- ٥- منع الحاجة إلى التفتيش .
- ٦- الاهتمام بالتدريب المستمر .
- ٧- توفير قيادة ديمقراطية واعية .
- ٨- القضاء على الخوف لدى القيادات .
- ٩- إلغاء الحواجز فى الاتصالات .
- ١٠- منع الشعارات التى تركز على الإنجازات والحقائق .
- ١١- منع استخدام الحدود القصوى للأداء .
- ١٢- تشجيع التعبير عن الشعور بالاعتزاز بالنقطة .
- ١٣- تطبيق برنامج التحسينات المستمرة .
- ١٤- التعرف على جوانب العمل من خلال دورة ديمنج .

ويؤكد العديد من الباحثين الذين عملوا في ميدان الجودة الشاملة أن هذه المبادئ " لديمنج " لابد أن تدخل في تصميم أى منهج للجودة الشاملة سيطبق فى أى مؤسسة تعليمية ، وهي تعد من المتطلبات الأساسية لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة فى النظام التعليمى .

فالاهتمام بإدارة الجودة الشاملة فى المؤسسات التعليمية لا يعنى أننا نخطط لجعل المؤسسات التعليمية منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها ولكن ما ينبغي أن نستفيد منه مدخل إدارة الجودة الشاملة فى التعليم هو تطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقاً لجودة المنتج، وسعيًا إلى مضاعفة إفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع بكل مؤسساته ، وجماعته وأفراده فى مجال التعليم ، الأمر الذى يتطلب ضرورة المنافسة بين المؤسسات التعليمية بكافة أنواعها من أجل تحقيق أفضل نتائج للجهود التعليمية سواء كانت هذه الجهود حكومية أو من مؤسسات المجتمع المدنى أو جهود المؤسسات الخاصة .

ثانياً: مفهوم الاعتماد:

شهد العقدين الأخيرين نزوعاً فى العديد من دول العالم لتنظيم عمليات " الاعتماد " للمؤسسات التعليمية سواء المؤسسات قبل الجامعية أو الجامعية على حد سواء ، وكان من الطبيعى أن تشمل هذه الموجة مصر منذ عدة سنوات - ربما بضغط خارجي - الأمر الذى دفع العديد من الخبراء فى كافة المجالات إلى الدعوة لإنشاء نظام للجودة الشاملة للتعليم ، ومن ثم بدأت الدولة فى اتخاذ الخطوات نحو ذلك بعرض قانون بعنوان " إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم " .

ومن الجدير بالذكر التعرض لمفهوم الاعتماد وأساسه ومعايره وأهدافه قبل تحليل ما ورد فى نص القانون الخاص بهيئة الاعتماد والجودة .

فقد برز مفهوم الاعتماد كمفهوم حديث ضمن ما يسمى بالبنية التحتية للجودة والتي تشمل بالإضافة إلى الاعتماد الموصفات والمقاييس والجودة والاختبار وشهادات المطابقة^(١٦) ، ويرتبط فكر الاعتماد Accreditation فى التعليم بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بمبادئ إدارة الجودة Quality Management Principles التى تبدو متداخلة فى مضمونها ومخرجاتها. كما يترابط أيضاً فكر الاعتماد مع مفاهيم أخرى قد تبدو متوازية معه كالاعتراف بالشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة Licensing .

الاعتماد Accreditation :

والاعتماد بشكل عام هو نشاط مؤسسى علمى موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطورها .

المعيار فى الاعتماد Accreditation Standard :

هو بيان بالمستوى المتوقع الذى وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشود من الجودة " Quality " أو التميز " Excellence " .

الإعتماد في التعليم Accreditation in Education :

وهو الاعتراف بأن أى برنامج تعليمي معين " Program " أو مؤسسة تعليمية " Institution " يصل إلى مستوى معيارى محدد " Certain Standard " .

مفهوم الإعتماد في التعليم:

- * هو الحافز على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديدا " Threat " لها .
- * الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب " Ranking " المؤسسات التعليمية .
- * الاعتماد ليس حجرا على الحرية الأكاديمية أو تعرضا لقيمها .
- * الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على منظومة معايير أساسية " BasicStandard " تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة ، وليس طمسا للهوية الخاصة بها .
- * الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية .

أنواع الاعتماد :

وينقسم الاعتماد إلى نوعين أساسيين هما :

١- الاعتماد المؤسسى : " Institutional Accreditation "

وهو ذلك الذى يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة .

٢- الاعتماد التخصصي : " Subject / Program Accreditation "

هو الذي يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد .

١- نشأة نظم للاعتماد :

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظاما للاعتماد منذ أكثر من ستين عاما ، وذلك نتيجة تعدد وتباين المؤسسات التعليمية وعدم وجود نظام معايرة مركزي بالأساس .

وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأت عدد من دول أوروبا الغربية في إدخال نظام الاعتماد بغية إيجاد درجة من التوافق بين النظم التعليمية المختلفة في تلك البلدان، وعليه فقد تم إقرار هذا التوجه كوسيلة نحو تحقيق التقارب التعليمي على مستوى الاتحاد الأوروبي وذلك فيما سمي " مشروع بولونيا " .

أما بعض دول أوروبا الشرقية وآسيا نظم الاعتماد للتحاق بركب السوق العالمي للخدمات التعليمية (الذي تنظمه اتفاقية الـ GATS) فمن خلال نظم الاعتماد يمكن للدول السماح بدخول الموردين الأجانب للخدمات التعليمية مع امكان تقييدهم (بعد إعطائهم الاعتماد لو قدموا خدمة رديئة) ، كما تسمح الاتفاقية للدول بتصدير خدماتها التعليمية للخارج (بشرط اعتمادها من البلد المستورد) أو تسويقها بجذب طلاب أجانب .

٢ - أهداف نظام الاعتماد :

يحدد الهدف الرئيسي لمؤسسات الاعتماد في إعلام المؤسسات التعليمية والفاعلين الأساسيين (الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات التوظيف) بمدى توافق البرامج التعليمية مع ما تعلنه المؤسسات التي تمنح الدرجات العلمية. ويرى القائمون على نظم الاعتماد أن ذلك الإعلام يساعد المؤسسات التعليمية على تطوير برامجها بما يحقق أعلى مستوى تعليمي .

٣ - مفهوم الاعتماد :

اختلفت تعريفات الاعتماد باختلاف منظور كل دولة فنجد أن التعريف الذي تأخذ به الولايات المتحدة الأمريكية بأنه " العملية الخاصة بالكليات للدراسة الذاتية ومراجعة النظير الخارجى لتوكيد الجودة ، والمساعدة وتحسين جودة المؤسسات الأكاديمية ، بالإضافة إلى البرامج التعليمية التي تقابل أو تتجاوز المعايير المعلنة لمنظمات الاعتماد ، وتعرفه انجلترا بأنه العملية التى عن طريقها يمكن للمؤسسة التي لا تمتلك سلطات منح الدرجات العلمية ، أن تمنح سلطة واسعة من قبل مؤسسة أخرى على أن تكون هذه المؤسسة المانحة هي المستوى النهائى " .

أما مجلس اعتماد التعليم العالي يعرف الاعتماد بأنه عملية مراجعة الجودة الخارجية والتي تتم من خلال التعليم العالي لمراقبة الكليات والبرامج التعليمية المختلفة^(١٨) .

ويلاحظ من التعريفات السابقة أنه بالرغم من وجود بعض الاختلافات حول مفهوم الاعتماد ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق حول تقييم المؤسسات التعليمية والبرامج التي تقدمها تلك المؤسسات .

ومنظومة الاعتماد والرقابة على جودة التعليم لا تضع معايير قياسية مطلقة للجودة ، وإنما تقيم توافق البرامج مع ما تضعه المؤسسات التعليمية من أهداف لبرامجها التعليمية ، ولو تصورنا أن الهيئة ستضع معاييراً مقتبسة من المعايير الأوروبية مثلاً لجودة التعليم في المجالات العلمية والتكنولوجية فلا شك أن كافة مؤسساتنا التعليمية ستقتل في الحصول على شهادات الاعتماد المطلوبة أهمية شهادة الاعتماد وتقرير الجودة أنه يضع أمام المستفيدين والرأي العام صورة قابلة للفهم من غير المتخصص حول تحقيق برنامج دراسي معين لأهدافه .

وتتلخص أهداف الاعتماد في النقاط التالية :

- ١- ضمان جودة المؤسسات التعليمية، من حيث توافر الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي تحددها أهداف المؤسسة .
- ٢- التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسات التعليمية، والتأكد من مدى قدرتها على تحقيق رسالتها التربوية، ومصداقيتها من خلال الالتزام بالمعايير والضوابط المختلفة بما يساعد على اتخاذ القرارات والاجراءات التنظيمية .
- ٣- النقيوم الذاتى بشكل دورى للبرامج التعليمية للتعرف على ايجابيات وسلبيات هذه البرامج بهدف تعديلها إلى الأفضل .
- ٤- تشجيع التنافس بين المؤسسات التعليمية المختلفة .
- ٥- يساعد الاعتماد على على اقتراح الطرق والأساليب التي تمكن من تقديم معايير للتميز تشجع المؤسسات التعليمية على تحسين برامجها ^(١٩) .
- ٦- إعادة الثقة للنظام التعليمى للرأى العام والفاعلين الأساسيين فى العملية التعليمية .
- ٧- تغذية سوق العمل بأفضل خريجين .

٨- توكيد الجودة، حيث أن الاعتماد في حد ذاته يعتبر مؤشرا لكل من الدارسين والمعنيين بالنظام التعليمي يفي بالحد الأدنى من المعايير الموضوعية سواء للمعلمين ، أو المناهج والتلاميذ... إلخ (٢٠) .

٩- مرونة البرامج والمقررات التعليمية بما يسهم في تحويل التلاميذ من شعبة إلى أخرى وفقا لرغباتهم وميولهم .

١٠- زيادة التمويل الحكومي للتعليم، وتفعيل دور المؤسسات الحكومية في مقابل المؤسسات الخاصة .

١١- تعميق المنافسة بين المؤسسات التعليمية الحكومية ، والمؤسسات الخاصة بما يفيد في جودة التعليم .

١٢- تشجيع المشاركة المجتمعية نظرا لضمان وجود معايير جودة التعليم ، ومن ثم الثقة في النظم التعليمية .

١٣- تشجيع رجال الأعمال إلى دعم المؤسسات التعليمية سواء من خلال الدعم المادى أو الفنى .

١٤- زيادة القدرة التنافسية بين النظم التعليمية القومية والنظم التعليمية الدولية الأخرى .

والخلاصة أن أهداف الاعتماد تسعى في المقام الأول على تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية والتقييم الذاتى وثقة المجتمع في جودة مخرجات العملية التعليمية بما يحقق الآمال المنشودة من التعليم .

وتأسيساً على ما سبق ، وبناء على ما طرحه الخطاب الرسمى لرئيس الجمهورية فى المؤتمر الثامن للحزب الوطنى من ضرورة تحقيق الجودة الشاملة فى الخدمة التعليمية فى ظل توجه جديد يتيح للقطاع الخاص والمجتمع الفرصة الملائمة للمساهمة فى هذا المجال ، ويتضمن وضع وتنفيذ معايير قومية واضحة لقياس منتج التعليم (٢١) .

وبالفعل تم إعداد وثيقة لوضع المعايير القومية الواجب اتخاذها لضمان جودة التعليم ، ومن ثم فقد طرحت هذه الوثيقة ضرورة إنشاء لجنة للاعتماد التربوى، تبرز خطوها العريضة كما وردت فى الوثيقة سابقة الذكر مايلى :

لجنة الاعتماد التربوى كما وردت فى مشروع المعايير القومية :

أنشئت لجنة الاعتماد التربوى إلى جانب اللجنة العامة لإعداد المعايير القومية ، وتختص بإدارة عملية منح الاعتماد للهيئات والمؤسسات غير الحكومية ، كما تختص بمتابعة الاجراءات والممارسات التى تقوم بها هذه الهيئات .

وتعتمد وزارة التربية والتعليم إلى اعتبار اللجنة الخاصة بالاعتماد التربوى جزءاً لا يتجزأ من المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، بوصفه المركز القومى المنوط بالتقويم ، والذى أنشأ على شاكلة منظمة " OFSTED " بانجلترا .

المنطلقات الأساسية لعمل لجنة الاعتماد التربوي :

- ١- إن المعايير هي أساس عملية الاعتماد التربوي ، وهي الضمان لتحقيق المسئولية والشفافية ، وهو الوسيلة لتحقيق وضمان الجودة وفقاً للمستويات العالمية .
- ٢- إن الاعتماد التربوي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي تتم بواسطة هيئات متخصصة تمارس الاعتماد التربوي للمدارس في ضوء معايير محددة لكل محور من محاور العملية التعليمية .
- ٣- إن الهيئات الممارسة للاعتماد هي هيئات غير حكومية لا تهدف للربح ، وقد تكون كليات التربية أو روابط مهنية أو جمعيات أهلية .

المعايير الواجب توافرها في هيئات الاعتماد :

- ١- أن تكون هيئة وطنية اعتبارية مستقلة .
- ٢- أن تكون غير هادفة للربح .
- ٣- أن يكون لديها خبرة سابقة في التعامل مع المؤسسات التعليمية .
- ٤- أن تلتزم بالمعايير القومية للتعليم في ممارستها .

٥- أن يتوافر لديها رؤى وإجراءات واضحة عن عملها. وأن تقدم نماذج عن :

- * خطوات التقييم الذاتى .
- * إجراءات واضحة لتقييم المبدئى .
- * إجراءات واضحة للمتابعة والتقييم .
- * إجراءات واضحة لنشر النتائج .

٦- أن يتوافر لديها كوادر على درجة عالية من الكفاءة فى مجال التقييم التربوى .

٧- ألا تكون لها أو لأى من أعضائها مصالح خاصة ذات علاقة بالاعتماد التربوى .

٨- أن تقدم تقارير دورية إلى لجنة الاعتماد التربوى عن الاجراءات التى تمارسها ونتائجها (٢٢) .

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد

استهلّت المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الهيئة القومية وضمان جودة التعليم مقدّمة أوضحت فيها أهمية الهيئة والدوافع التى أدت إلى ضرورة إنشاء الهيئة ، وقد وضمت هذه الدوافع والمبررات بصورة إنشائية رنانة مثل " احتياج مصر لقدرة شبابها على الابتكار والالتقان فى العمل " .

وتوضح المذكرة الإيضاحية طبيعة هذه الهيئة باعتبارها " هيئة وطنية مصرية محايدة ومستقلة عن مقدمى الخدمات التعليمية حكومية كانت أم خاصة، تقيم وتتابع وتنشر نتائج أعمالها.." (٢٣) ومن ثم فإن مشروع الهيئة يتناول عددا من النقاط الواجب التوقف عندها .

أولاً: استقلالية الهيئة وتبعيةها لرئيس مجلس الوزراء :

تعمل الهيئة على أن تقوم فى ظل هذا القانون بالتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية . ويتضح من البند الأول التناقض بين استقلالية الهيئة وتبعيةها لرئيس مجلس الوزراء ، وإن تبعية الهيئة لمجلس الوزراء يجعلها هيئة حكومية تشرف عليها وتمولها الحكومة ، وبهذا تكون السلطة الحقيقية للحكومة فهي التى تبت فى تعيين الخبراء ، وخطة سير الهيئة مما يخل بمبدأ الاستقلالية، وبالتالي المحايدة .

أما ما ورد فى البند الثانى فتعلن أن الهيئة تقوم بالتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية واعتمادها. ويلاحظ غموض مفهوم الاعتماد ، وما دوره فى الاعتراف بالشهادات المصرية فى الخارج ؟

تتجاهل المذكرة الإيضاحية ومشروع القانون أيضا أهم مزايا نظام الاعتماد وهو إدخال مفهوم " الجودة الشاملة " فى تقييم البرامج التعليمية ، وعناصر الجودة الشاملة لابد أن تتضمن الأسس المعرفية ، الإدارة ، الإمكانيات المادية ، اختيار الطلاب ، المحتوى التعليمي ، أسلوب تقييم تحصيل الطلاب إلخ .

ثانياً: أهداف الهيئة :

نلاحظ فيما ورد في المادة الثالثة من مشروع القانون غموض الهدف حيث تحدد الهدف، في الارتقاء وضمن جودة التعليم من خلال القيام بالتقويم المستمر للمؤسسات التعليمية واعتمادها ، الأمر الذى يزيد من الغموض حول العلاقة بين كل من " الاعتماد " والارتقاء بالجودة ، علماً بأن النظام التعليمى الحالى يقوم فى الأساس بالاعتماد من خلال الشهادات التى تمنح فى المراحل الدراسية المختلفة ، و بالتالى لم يتضح الفرق بين الاعتماد الحالى والاعتماد من المنظر الجديد الذى تعتمد عليه الهيئة .

وتضيف نفس المادة بأن التقويم يعتمد على المعايير التعليمية المعتمدة من الوزارات والجهات الحكومية التى تتبعها . ومرة أخرى يقع القانون فى تناقض بين استقلالية الهيئة وبين تتبعها ، فإن استقلال الهيئة من المفترض أن تمنح الحرية فى وضع المعايير القياسية لجودة التعليم .

ويوضح مشروع القانون فى مادته الرابعة الأعمال والتصرفات واتخاذ القرارات اللازمة والتى أفرد لها خمسة عشر بنداً نخص منها البند الأول والسابع حيث ينص البند الأول على " وضع الاستراتيجيات والسياسات التعليمية الخاصة بضمان جودة التعليم "

وقد يختلط الأمر حول وضع السياسة التعليمية والاستراتيجيات التى تقوم بها بالفعل وزارة التربية والتعليم، كما أن التخصيص هنا بالسياسات الخاصة بضمان الجودة يعنى ضمناً عزلها عن سياسات التعليم ، مما يحدث تداخل فى أدوار وإزدواجية لكل منهما ، الأمر الذى يطرح تساؤلاً هاماً ، أى من السياسات المتعلقة بجودة التعليم الواجب الأخذ بها هل تلك السياسات التى أعلنتها الوزارة ، أم السياسات التى وضعتها الهيئة ، وفى كلا الأمرين فإن كل منهما يعرض على رئيس مجلس الوزراء الذى هو ممثل الحكومة مما يفقد أيضاً استقلالية الهيئة. أما ما يخص ما ورد فى البند السابع من نفس المادة والذى ينص على " الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ممن تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التى تحددها الهيئة بممارسة أعمال التقويم (٢٣) "

ويلاحظ مما سبق هيمنة الهيئة على نشاطات المجتمع المدني وتقييد الدور المنوط لهم ، وهى الحاكم فى تحديد هذه المؤسسات مما يفقد الهيئة عنصرى المحايدة والاستقلالية " . كذلك نجد فى البند التاسع " متابعة كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث المباني والأنشطة التعليمية والمناخ الاجتماعى وثقافة التعليم والتعلم ، وأيضاً هناك لجان المتابعة وجهاز التفتيش التابع لوزارة التربية والتعليم بما يزيد من إزدواجية المؤسسات التعليمية .

كذلك ما جاء فى البند العاشر من " وضع آليات التقويم الذاتى للمؤسسات " أيضاً هناك المركز القومى للتقويم والامتحانات والذى كان مطروحاً فى وثيقة المعايير القومية بالإشراف على الهيئة .

وفى المادة الحادية عشر " تلتزم الهيئة بتقديم تقرير التقويم إلى المؤسسة التعليمية المعنية ، وتقديم نسخة إلى كل من الوزارات والجهات الحكومية المختصة.." وأيضاً لم يحدد المروع ما هى الوزارات المعنية بهذا الأمر ، وما هو الدور المنوط لها فى الهيئة .

كذلك بنجد أن ما ورد فى المادة الثالثة عشر " يتولى الوزراء المختصون كل فى مجال اختصاصه تحديد آجال لاستيفاء المؤسسات التعليمية .." نلاحظ اقتصار تحديد الاستيفاء للمؤسسات التعليمية على الوزراء دونما الأشخاص أو الهيئات الاعتبارية الأخرى سواء من أشخاص أو مؤسسات المجتمع المدنى ، وهو ما يعمق التبعية الحكومية للمؤسسة ، وبالتالي تنتفى استقلالية الهيئة .

أما ما ورد فى المادة الخامسة عشر من " يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء " ويضيف يعين القرار من بين أعضاء المجلس رئيساً ونائبين للرئيس.." مرة أخرى يقيض المشروع أعمال الهيئة ، فالحكومة التى تحدد العاملين بها ، وتعين من يروق لها وبالتالي تظل المهيمنة على عمل الهيئة ، هذا بالإضافة إلى أنه حتى فى اختيار رئيس ونواب الهيئة بالتعيين وليس بالانتخاب الحر بين أعضاء الهيئة .

ثالثاً : مفهوم الاعتماد كما نص عليه مشروع القانون :

نلاحظ من مفهوم الاعتماد كما أوردته المذكرة الإيضاحية
اختزال المفهوم وعدم وضوحه في المشروع وإنما يذكر عوضاً عنه
عبارات مثل " الوقوف على مستوى الأداء ومدى جودته " والتي
توحى بأن معايير الجودة مطلقة .

رابعاً : الدور المنوط للهيئة :

تقوم الهيئة بدورين متعارضين، فهي تقوم بعمليات التقييم لجودة
التعليم ، فهي أيضاً منوط لها بمنح التراخيص للأفراد والمؤسسات
التي تقوم بالتقييم . وتعارض كلا الوظيفتين بما قد يخل بمبدأ
الشفافية الواجب توافرها في الهيئة .

وفي ضوء ما أوردته الدراسة من مفاهيم وأهداف كل من
الجودة الشاملة والاعتماد نجد أن دور الهيئة القومية للاعتماد
وضمن جودة التعليم قد افتقدت الكثير من منهجيات العمل والأداء ،
كما أنها تقوم - وكما سبق التوضيح - بأعمال تقوم بها هيئات
ومراكز بحثية قائمة بالفعل مثل المركز القومي للبحوث التربوية ،
والمركز القومي للتقويم والامتحانات ، بالإضافة إلى بعض الأجهزة
واللجان في وزارة التربية والتعليم مثل جهاز التفتيش ، لجان المتابعة.
مما يخلق ازدواجيات عديدة طالما عانى منها النظام التعليمي .

كذلك فإن مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية لم يحدد ما هو مستوى الأداء الواجب توفره في المؤسسات التعليمية وخاصة أن جميع المناهج والبرامج الدراسية والأنشطة التعليمية تتم كلها بشكل مركزي من قبل وزارة التربية والتعليم، ومن ثم تقتصر المنافسة على نتيجة النجاح بها وهو الوضع القائم بالفعل، بغض النظر عن ملائمة النظام التعليمي أو تطويره ، أو سد حاجات سوق العمل. فالاعتماد وضمان الجودة يتحتم معه ضرورة وتطوير المناهج ومرونة البرامج التعليمية ، وإعطاء الحرية للإدارات والمدارس التعليمية من خلال طرق التدريس المفروضة على المعلمين ، والتوسع في الأنشطة التعليمية بما يتيح للتلاميذ التعبير عن ذواتهم بما يمكن المؤسسة التعليمية من تنمية واكتشاف قدرات التلاميذ الحقيقية .

قائمة المراجع

- ١- مجمع اللغة العربية ، السعج الوجيز ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٥ .
- ٢- ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، مادة ج ، د .
- ٣- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ ، ص ٩١ .
- ٤- حسين كامل بهاء الدين ، الوطنية فى عالم بلا هوية: تحديات العولمة ، القاهرة ، دار المعارف ، ص ١١٥ .
- ٥- حنان فؤاد محمد محمد بحر ، الجودة الشاملة فى التعليم : نموذج مقترح ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية البنات جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٢ .
- ٦- نخلة وهبة ، مسألة النوعية فى التربية الجودة ؟ ، ص ٩ ، ٥٠ .

٧- العربية الأمريكية ، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية فى التعليم الجامعى الفلسطينى ، الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية فى جامعة القدس المفتوحة فى مدينة رام الله فى الفترة الواقعة ٣-٥/٧/٢٠٠٤ .

٨- اليونسكو ، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة ، باريس ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠ .

٩- محمد الرشيد ، الجودة الشاملة فى التعليم ، المعلم ، مجلة تربوية ثقافية جامعية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩٥ ، ص ٤ .

١٠- محمد أبو ملح ، الجودة الشاملة فى التعلم الصفى ، مركز القطان للبحث والتطوير ، غزة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

١١- اليونسكو التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

١٢- راغب فريد النجار فريد ، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة . ن . أميرال للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ م . ص ٧٣ .

١٣- ارين شميث وجيروم فانجا ، مدير الجودة الشاملة ، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى ، دار آفاق للإبداع العالمية للنشر والإعلام ، الرياض ، ١٩٩٧ م ، ص ٤٠ .

١٤- فيليب انكستون ، التغيير الثقافي فى الأساس الصحيح لإدارة الجودة الشاملة ، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان ، ١٩٩٥م ، ص ٣٨ .

15- Hixon,J.and K.lovelace (1992) .” Total Quality Management Challenge to Urban School ” Education Leadership,50(3) P.6-24 .

16- <http://www.esma.Ae/enas/Arabic/aenas.Htm> .

17- <http://www.zu.edu.eg/> .

١٨- محمد عز الدين عبد الهادى ، نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية: دراسة حالة ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير ٢٠٠٥ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ص ٣٨-٣٩ .

١٩- صفاء محمود عبد العزيز ، سلامة عبد العظيم حسين ، ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالى فى مصر: تصور مقترح ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥-٥٥٢ .

- ٢٠- محمد عبد الحميد محمد ، أسامه محمود قرنى ، استراتيجية
مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد
لبعض الدول ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الاعتماد وضمان جودة
المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٧ - ٤١٦ .
- ٢١- ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع إعداد المعايير القومية ،
المعايير القومية للتعليم فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢ .
- ٢٢- ج. م. ع. وزارة التربية والتعليم ، مشروع وثيقة المعايير القومية ،
مرجع سابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .
- ٢٣- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بإنشاء الهيئة
القومية للاعتماد وضمان الجودة .

الفصل الخامس

خبرة المملكة المتحدة في مجال التفقيش التربوي (*)

مقدمة

تتكون المملكة المتحدة جغرافيا من أربعة أجزاء رئيسية هي إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية ، وفي ظل الحرية والديمقراطية السائدة تتباين بعض الشيء بعض المسميات في النظم التعليمية الفرعية ، كتحديد المراحل التعليمية ، ومسميات المدارس في الأجزاء الأربعة من المملكة المتحدة ، إلا أنها تتفق جميعا في شكلها العام في ظل نظام تعليمي واحد يدار لا مركزيا . (١)

والمملكة المتحدة بتاريخها العريق وخصوصية مجتمعتها الذي تعود اهتماماته الرسمية الأولى بالتعليم الابتدائي إلى عام ١٨٣٣ م ، وذلك بتقديم أول مساعدة حكومية له ، ثم صدور قانون التعليم الابتدائي عام ١٨٧٠ م ، ثم ظهور نظام الإلزام في التعليم عام ١٨٨٠ م ، ومجانية التعليم فسي عام ١٨٩١ م ، ثم ظهور تنظيمات قانون بلفور عام ١٩٠٢ م ، وقانون فيشر عام ١٩١٨ ، ثم قانون بتر عام ١٩٤٤ ، والذي مثل خلاصة الخبرات والتجارب للسنوات السابقة له ، وذلك في صورة مخطط شامل يطبق على المدارس العامة . (٢)

(*) إعداد : د/ رانيا عبد المعز الجمال الباحث بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

وهناك سلطات تعليمية محلية فى المقاطعات المكونة لكل منطقة ، تتعاون مع إدارة التربية الخاصة بالمنطقة فى رسم وتنفيذ السياسة التعليمية على المستوى المحلى ، وهى تعتبر تنظيمياً مصغراً لإدارة التربية أو وزارة التربية والعلوم ، وفق كل منطقة وليس تابعاً لها ، وهى مستقلة إدارياً عنها ، وتهدف إلى الإشراف على أمور التعليم بالمدارس الخاضعة لها فى منطقتها ، وهى مسئولة أمام وزارة التربية وإدارتها فى إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية ، والمجالس المحلية للآباء عن حسن سير التعليم فى المدارس ، وذلك عن طريق الإشراف المباشر عليها إدارياً ، وتنظيمياً ، ومالياً . (٣)

وقد أبرز التقرير الذى أصدرته لجنة الممارسات عام ١٨٩٨ بعنوان " ضمان الجودة فى التعليم " القصور الشديد فى أسلوب التفتيش التابع لسلطات التعليم المحلية لعدم استناده إلى سياسات أو خطوط إرشادية واضحة ، كما أن متابعة نتائج الزيارة التفتيشية كان يتم من خلال الاستفسار عن المدارس عما إذا كانت تنفذ ما تم اقتراحه خلال الزيارة وليس تقييم ما تحقق من توجيهات خلال الزيارة .

الأمر الذى تطلب إعادة النظر فى التفتيش والاتجاه إلى تبنى آلية لإدارة الجودة ورقابتها فى المنظومة التعليمية واختيار الأفراد المرشحين للعمل وتدريبهم على نحو يودى إلى الارتفاع بمستويات العملية التعليمية ، ولتنفيذ ذلك كان يتعين إقامة بنية إدارية ولوضع المعايير التى يتم بمقتضاها عملية التفتيش ، لذلك تم إنشاء مكتب المعايير التربوية (OFSTED) .

وهو جهاز مستقل للتفتيش أنشئ عام ١٩٩٢ وفق قانون التربية والمدارس بطلب على هذا الجهاز أوفستد (Office for Standards in Education) (OFSTED) يهدف إلى تطوير معايير التحسين من جودة التعليم وإنجازاته من خلال الإشراف المنظم والمستقل مع تقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بالأداء العام ، يرأسه مفتش ملكي بدرجة وزير يعرف مكتبه باسم " مكتب كبير مفتش جلالته " (HMCI) (Her Majesty chief Inspector) ، ويضم فريق من المفتشين بفئاتهم المختلفة ، مثل المفتشين المسجلين ، والمفتشين المتخصصين في المناهج الوطنية والمواد الأخرى ، والمفتشين غير المتخصصين ، ويقوم كل منهم بأعمالهم التفتيشية على المدارس بشكل منظم ودقيق ، وفق ما تنص عليه بنود قانون التربية والمدارس عام ١٩٩٢ . (٤)

ويتميز نظام التربية في إنجلترا وويلز بمجموعة من السمات والخصائص من أهمها :- (٥)

- ١- اللامركزية في الإشراف على التعليم .
- ٢- الثقة بالنفس والحرية الشخصية والمحافظة على التقويم المستمر
- ٣- الحرية الشخصية والتي تبدو من خلال الحرية الأكاديمية والتي تتمتع بها المدارس في جميع مراحل التعليم بلا استثناء (حرية المعلمين والمعلمين) .
- ٤- الإيمان بالفروق الفردية ، وتنوع التعليم ، ويصنف المستفيدون منها وفقاً لقدراتهم بالإضافة إلى تطبيق ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

وفى دراسة (Smith and Tomlinson 1989) حددت شروط

تحقيق المدرسة ككل ، ومن أهم ما تتميز به من الخصائص العامة للمدارس

الفاعلة بإنجلترا وويلز مايلى :- (١)

* توفير قيادة قومية من قبل مدير جيد قبل أو بعد إجراء التقشير

مباشرة .

* اتخاذ إجراء فعال لتحسين نوعية التدريس وتقدم الطلاب ومستوى

تحصيلهم وإنجازهم بسرعة .

* إصدار وتنفيذ وثائق السياسة المدرسية وخطط العمل .

* اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لتحسين سلوك الطلاب

* رسم خطط عمل تتضمن معايير واضحة ، وأهداف واضحة تمكن

المدرسة من الإصلاح والتطور .

* توفير الدعم الجيد للمدارس من قبل السلطات التعليمية المحلية

(LEA) بسرعة وفى الوقت المناسب .

* البحث عن وسائل لتفعيل المجالس الحاكمة للمدرسة (Governing

Bodies) .

* تلقى دعم مالى إضافى من هيئات تمويل المدارس العامة ، أو من قبل

السلطات التعليمية المحلية من أجل التطوير .

* تضامن المعلمين وإشراكهم فى اتخاذ القرارات (المناهج ، وطرق

التدريس ، والتنظيم ، وسياسات العمل بالمدرسة ككل) .

* تقديم تغذية راجعة ايجابية ، والتفاعل مع الطلاب بصورة ايجابية .

* توفير مناخ من الاحترام بين (المعلمين ، الطلاب وبعضهم ،

والطلاب والمعلمين ، المعلمين والآباء) ، وكذلك احترام الثقافات

الأخرى .

* الاتصال الفعال بين المدرسة والآباء .

ولضمان إتمام عمليات التفتيش التربوى وفقاً لأعلى المستويات يطلب من المفتشين تقديم تقارير مفصلة لمكتب المعايير التربوية (OFSTED) عن الإجراءات التى يقومون بها لضمان جودة عملهم على أن تغطى هذه المتطلبات مايلي :- (٧)

- * الدعم والاختيار وتوزيع المفتشين .
- * العلاقة الوثيقة مع المدارس .
- * تقويم وتحليل لسجلات الأدلة .
- * ضمان إصدار أحكام على المدارس بصورة جماعية مشتركة .
- * ضمان الاتساق والوضوح والدقة فى تقارير المفتشين والتزامهم بكل ما يحقق ذلك .
- * استخدام التغذية المرتدة من خلال الالتزام بتوجيهات مكتب المعايير التربوية (OFSTED) .

هدف التفتيش

لقد تم تحديد الغرض من التفتيش فى " تحديد جوانب القوة والضعف فى المدارس حتى يمكن تحسين مستوى التعليم ورفع المستويات التى يحصل عليها طلابها " (٨) .

وتعد نتائج التفتيش أساساً للتقويم القومى للمدارس ، وأساساً لصياغة التقرير السنوى لصاحبة الجلالة الموجه لأول مدارس إنجلترا .

وكذلك يقدم مكتب المعايير التربوية أهداف متعددة على المستوى القومى يأتى فى مقدمتها :- (٩)

- * تقديم معلومات حقيقية عن الوضع الحالى للمستوى التحصيلي والمشكلات التى تواجه المدارس •
- * بحث ودراسة أداء المدارس فى مواد معينة ، أو فى بعض الجوانب التى تختص بالعملية التعليمية •
- * تقويم أداء المدارس المختلفة فى مناطق معينة ، ومقارنتها بالمستوى القومى •

وظيفة التفتيش

تتلخص وظيفة التفتيش كما جاءت فى قانون التعليم لسنة ١٩٩٢ م فيما يلى :- (١٠)

- ١- توضيح نوعية التعليم التى تمنحها المدارس •
- ٢- توضيح المستويات التعليمية التى تصل إليها تلك المدارس •
- ٣- توضيح الحكم على مدى كفاءة إدارة موارد المدارس المالية •
- ٤- توضيح التطور الروحى والأخلاقى والاجتماعى والثقافى للطلاب فى تلك المدارس •

عملية التفتيش

- تشتمل عملية التفتيش على :- (١١)
- * بيانات عن المدرسة •
 - * موضوعات أساسية لعمل فريق التفتيش ومستويات الجودة •

بيانات عن المدرسة

- ١- بيانات أساسية عن المدرسة : اسم ونوع وحالة المدرسة ، اسم المدير ، المدى العمرى للطلاب ، عنوان المدرسة ، رقم الهاتف ، أسم المفتش المسجل ، السلطة المحلية التى تتبعها المدرسة ، تواريخ التفتيش السابقة ، وصف لطبيعة العوامل البيئية المحيطة والمؤثرة على المدرسة .
- ٢- بيانات أساسية عن الطلاب وعددهم فى كل صف دراسى ، والعدد الكلى لطلاب المدرسة ، وعدد الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة ، ونسبة الطلاب المستحقين للوجبات المدرسية المجانية .
- ٣- بيانات أساسية عن المعلمين وعددهم ، نسبة الطلاب إلى المعلمين ، وكثافة الفصول فى كل مرحلة ، ومتوسط حجم مجموعات التدريس فى المدارس الخاصة والثانوية .
- ٤- وقت التدريس الاجمالى فى الأسبوع فى كل مرحلة .
- ٥- الحضور والغياب أسبوعياً ، وعدد المفصولين خلال العام الدراسى .
- ٦- ملخصات عن نتائج الامتحانات العامة للعامين السابقين للتفتيش على شكل إحصائيات قومية ومحلية .
- ٧- معلومات مادية عن المصروفات والإيرادات لكل طالب .
- ٨- سجل لأساسيات أدلة التفتيش والتى تتضمن عدد الحصص التى شوهنت ومدى المناقشات التى دارت مع الطلبة ، ومع الموظفين ، وهيئة التدريس ، وكمية العمل المكتوب (الواجبات) الخاصة بالطالبة الذى تم مشاهدته .

الموضوعات الأساسية لعمل فريق التفتيش ومستويات الجودة :

١- مستويات الإنجاز وتشمل :

- * فهم ومعرفة الطلاب لأهداف المنهج والمقررات الدراسية .
- * قدرات الطلاب على القراءة والكتابة ، والتحدث والاستماع ، ومدى قدراتهم في العلوم والرياضيات .
- * نتائج الاختبارات المحلية والقومية .

٢- جودة التعليم : يتم تقييم جودة تعليم الطلاب على أساس :

- * التقدم في المعرفة والفهم ومهارات القراءة والكتابة والاستماع والعلوم والرياضيات .
- * مهارات التعليم وتتضمن الملاحظة والبحث عن المعلومات وعن الفهم العميق ونقل المعلومات والأفكار بطرق مختلفة ، وحل المشكلات وتطبيق ما تم دراسته على مواقف غريبة ، وتقييم عمل الطلاب .
- * الاتجاهات نحو التعليم وتتضمن الدافعية والاهتمام والقدرة على التركيز والتعاون والعمل البناء .

٣- كفاءة المدرسة : ويكون الحكم عليها من خلال :

- * جودة الإدارة المالية وأخذ القرارات .
- * كفاءة التحكم المالي .
- * كفاءة وفعالية استخدام المصادر المتاحة للوصول إلى تحقيق أهداف المدرسة وما يتطابق مع أولوياتها

٤- تطور الطلاب الروحي والأخلاقي والاجتماعي والثقافي ، وبحكم

عليه مدى إظهار الطلاب مايلي :-

- * السلوك والنظام .
- * الحضور
- * نوعية العلاقات في المدرسة .
- * إحساس الطالب بالمسئولية والمبادرة .
- * القدرة على العمل في جماعة .
- * المشاركة في النشاطات التعليمية الملائمة لاحتياجاتهم .
- * احترام الأشخاص والحق والملكية .
- * القيم التي يظهروها الطالب .

٥- مواد المنهج المختلفة .

٦- جودة التدريس والتقويم .

٧- جودة المنهج وأهدافه .

٨- مبدأ تكافؤ الفرص .

٩- الإدارة والتنظيم .

١٠- الموارد وإدارتها .

المبادئ الحاكمة لعملية التفتيش بالمدارس

يحاط حق دخول المدارس بمسئوليات هامة للمفتشين ، توضح هذه القواعد المبادئ العريضة التي تحكم سلوك المفتشين في ظل الإطار التشريعي للتفتيش على المدارس ، وعلى المفتشين أن يحافظوا على أعلى المستويات فيما يتعلق بكل ما يرتبط بعملية التفتيش قبل وأثناء وبعد عملية التفتيش وينبغي على المفتشين إتباع المبادئ التالية :- (١٢)

- * الأمانة والوضوح والثبات والموضوعية في تحديد وإيصال الأحكام
- * عمل تقويم موضوعي
- * الاهتمام بالدقة واحترام الأدلة والشواهد
- * السرية في التعامل مع المعلومات التي يحصل عليها أثناء التفتيش
- * الحساسية لظروف المدرسة والأفراد والمجموعات المتصلة بها
- * بذل كافة الجهود لتقليل الضغوط على المشاركين في التفتيش ومراعاة اهتماماتهم وأولوياتهم
- * الاحترام والعدالة في التعامل مع الأفراد والمجموعات خلال التفتيش
- * الحفاظ على إقامة حوار منفتح مع من يقومون بالتفتيش عليهم ، وتبادل الأفكار بوضوح
- * الاعتراف بأن مصالح وسلامة الطلاب هي الاعتبار الأول فيما يتعلق بأى شيء يلاحظه المفتشون أو يبلغون عنه
- * التأكد من أن أحكام التقويم الذاتي دقيقة وحقيقية
- * الحساسية لأثر الأحكام على الآخرين

وعلى كل المفتشين أن يلتزموا بهذه القواعد عند التفيتش على المدارس وأن يتأكدوا أن الفرق المفتشين التابعة لهم تراعى ذلك أيضا .

وبناء عليه ، فإنه بصفة عملية ، يعنى قانون السلوك أن المفتشين ينبغي عليهم : - (١٣)

- * احترام تواجد المعلمين ، على سبيل المثال عند دخولهم ومغادرتهم الفصول .
- * ملاحظة المعلمون أكثر من نصف يوم تدريس ، وليس أكثر من ٤/٣ يوم .
- * ليس متوقعا من طاقم العمل إعداد أوراق عمل إضافية من أجل التفيتش .

الأوقات المحددة للتفتيش

هناك حد أدنى من الأيام يجب أن يقضيها الفريق بالمدرسة ولتحديد هذا الحد الأدنى تؤخذ العوامل التالية فى الاعتبار :-

- * عدد الطلاب .
- * المدى العمرى للطلاب .
- * نسبة الحصص التى تكون عينة صالحة لتقويم المدرسة . (١٤)

وسيكون هناك إحتياج لوقت إضافي لمابلى :- (١٥)

تحضير للتفتيش بما يتضمنه التشارو مع المدرسة ومقابلة أولياء الأمور ، والمطالبة بالوثائق والأوراق التى توفرها المدرسة كخلفية ضرورية للتفتيش ، ومقارنة ما وجده أعضاء التفتيش بعد عملية التفتيش ، ومناقشة ما وجده الأعضاء مع المسؤولين عن المدرسة لإكمال سجل الأدلة للتفتيش ، وكتابة التقرير وملخصه ، وإذا كان هناك خدمات خاصة للمدرسة قد يستلزم ذلك أيام إضافية .

سجل لأدلة التفتيش : The Record of Evidence

لقد أقام مكتب المعايير التربوية (OFSTED) فى السنوات الأخيرة قاعدة بيانات تشمل كل المدارس بإنجلترا ، إذ أن حوسبة بيانات التفتيش واستخدامها بهذه الطريقة ربما يكون أحدث وأكثر تطوراً فى تكنولوجيا التفتيش .

سوف يحتاج المفتشون المسجلون إلى تسجيل الأدلة التى تمت أثناء التفتيش للتأكد من أن التفتيش يشتمل على عينة صادقة وشاملة لعمل المدرسة ، ويعد سجل الأدلة هذا ملخص للشواهد والبراهين التى تم تجميعها أثناء عملية التفتيش ، وهو ما يساعد فى تقديم أحكام واضحة ، ويزود مفتشى مكتب جلاتها (HMCI) بنتائج رسمية ذات أدلة حقيقية مبنى عليها التفتيش . (١٦)

وتشتمل الأدلة على مايلي :- (١٧)

- * بيانات عديدة يتم تقديمها من قبل المدرسة .
- * عدد الحصص التي شوهدت .
- * مدى المناقشات التي تمت مع الطلاب والمعلمين .
- * تقييم عمل الطلاب ، وسجلات عمل الطلاب .
- * آراء الآباء .
- * ملاحظة أنشطة الطلاب أثناء العمل ، وأنشطة المنهج الخارجى .
- * أى أدلة أخرى .

اختبار عضو التفتيش بمكتب الأوفست

يتم اختيار فريق التفتيش عن طريق مناقصة يعلن عنها مكتب المعايير التربوية (OFSTED) ، ويتم التعاقد مع أخذ المفتشين الذين سبق لهم التدريب بالأوفست ، ويقوم بدوره بتكوين الفريق حسب الشروط التي يضعها المكتب على أن يكون هناك توازنا بين المتخصصين فى المواد الدراسية من أعضاء الفريق والقائمين بالتفتيش على الجوانب الأخرى . (١٨)

الاتصال والتعاقد Contract

عند تكوين فريق التفتيش ينبغي أن تقدم قائمة بأسماء تشكيل أعضاء الفريق إلى المدرسة ، وتوضح هذه القائمة مسؤوليات كل عضو والمدة التي سوف يقضيها كل منهم بالمدرسة ، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تصاحب قائمة الأسماء بسيرة ذاتية (C.V.) قصيرة توضح الخبرة السابقة لهؤلاء الأعضاء . (١٩)

وينبغي على المفتش المسجل (Rg.I) أن يتأكد من عدم أخذ أى عضو فى التفتيش إذا ثبت أنه على علاقة بالمدرسة التى سيتم عمل تفتيش لها ، وذلك من أجل رفع درجة الثقة فى عمل لجنة التفتيش .

وبعد تلقى قائمة بأسماء أعضاء الفريق ، تبدأ المدرسة فى إقامة اتصال بالمفتش المسجل ، أما إذا لم تبدى المدرسة موافقتها عن القائمة المقترحة بالأسماء ، يجب أن تتصل والحالة هذه بمكتب الأوفستد . (٢٠)

فريق التفتيش :

يتكون كل فريق تفتيش من ثلاثة أنواع من المفتشين هم :

- | | |
|----------------------|---------------------------|
| Registered Inspector | ١- المفتشون المسجلون |
| Team Members | ٢- المفتشون المتخصصون |
| Lay Inspectors | ٣- المفتشون غير المتخصصين |

١- المفتشون المسجلون (Rg I)

كل عملية تفتيش يتم تنفيذها وقيادتها من قبل مفتش مسجل (RgI) وعادة ما يسمى " مفتش قائد " ، وينبغي تدريب المفتشون المسجلون تدريباً شاملاً ينظم من قبل مكتب مفتشو جلالته (H M C I) هذا بعد اكتسابهم خبرة مفتش فريق . (٢١)

وأثناء عملية التفتيش ينبغي على المفتش المسجل أن يخطط
للتعليمات والجهود التي سيضطلع بها أعضاء فريق التفتيش ليتأكد من
مدى توزيعها جيداً . وبمجرد بدء المفتشون المسجلون عملهم
بالتفتيش ، يظلون تحت رقابة ومراجعة من قبل مكتب مفتشي صاحبة
الجلالة (H M C I) حيث يقوم بزيارتهم بصفة دورية لمراجعة
أعمال المفتشون المسجلون بالمدارس (٢٢)

وبعد انتهاء عملية التفتيش ، يناقش المفتشون المسجلون البيانات
والمعلومات الأساسية لعملية التفتيش مع كل من المدير وأعضاء فريق
إدارة المدرسة ، وكذلك تتم مناقشة البيانات بصفة فردية مع الجهاز
الحاكم للمدرسة (Governing Body) في وجود رئيس الجهاز ،
كل ذلك قبل صدور تقرير التفتيش .

مستوى جودة التفتيش :

وبناء على ماسبق يتطلب من المفتشين المسجلين أن يبرهنوا على أن
أحاديثهم تتصف بمايلي : - (٢٣)

- * أمانة Secure : مبنية على دليل (مصدر أساسي)
ومؤشرات عديدة .
- * حقيقة Reliable : مبنية ومتفقة مع معايير التقويم
المخطط لها في الإطار المرجعي
للتفتيش .

- * شاملة Comprehensive : تعكس المعايير الراهنة التى تم إنجازها .
- * تعاونية Corporate : تعكس نتائج وتوصيات جهات نظر جماعية لفريق التفتيش .

واجبات ومهام المفتشون المسجلون :

تحدد مهام المفتشون المسجلون فيما يلى : (٢٤)

- * يحدد تاريخ وموعد بدء التفتيش بالتشاور مع إدارة المدرسة .
- * يختار فريق التفتيش ويحدد مسؤولياته وواجباته .
- * تجميع بيانات ووثائق ما قبل عملية التفتيش .
- * مقابلة أولياء الأمور قبل عملية التفتيش ، ودعوة السلطة المعنية (غالباً الجهاز الحاكم) للتعرف على جهات نظر الآباء باستخدام صيغة الاستبيان .
- * تخطيط جدول مواعيد التفتيش وإدارة الترتيبات اللازمة للتفتيش .
- * تنسيق التفتيش بالتعاون مع المدير .
- * تجميع تقارير المفتشين الضرورية لإعداد أدلة (براهين التفتيش) .
- * مناقشة أدلة التفتيش والبراهين والتوصيات مع فريق التفتيش .
- * إعداد تقرير يتوافق مع مصطلحات عقد العمل .
- * مناقشة النتائج الأساسية بصفة مستقلة مع رئيس الإدارة والجهاز الحاكم للمدرسة .
- * إعداد التقرير النهائى وملخص التقرير لمكتب المعايير (OFSTED) وللجهاز الحاكم خلال ٣٥ يوم عمل من بدء عملية التفتيش .

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم اعتماد المفتش المسجل نهائياً بعد ثلاث سنوات من العمل تحت الاختبار وقبوله ضمن قوائم المفتشين المسجلين فى جهاز التفتيش التربوى ، ويتم تقويم المفتش المسجل من قبل مفتشى صاحبة الجلالة (H M C I) من خلال متابعة تقارير المفتشين عن المدارس ، من خلال الوقوف على مدى قدرته على قيادة فريق التفتيش فى الميدان ، ويعتمد رئيس جهاز التفتيش التربوى التقارير المكتوبة حول المفتش المسجل ، وفى ضوءها يتم النظر فى تجديد العقد من عدمه للعمل بالتفتيش . (٢٥)

٢- المفتشون المتخصصون Team Members

يستطيع أى شخص له خبرة فى التربية والتعليم تقديم طلب للانضمام إلى فرق التفتيش التربوية ، كمفتشين متخصصين بالمواد الدراسية المختلفة أو الإدارة التربوية أو غيرها عن طريق مكاتب الخدمات التربوية الخاصة أو عن طريق إدارات السلطات التعليمية المحلية (LEA) أو غيرها ، ولكن لا يتم القبول إلا لمن تتوافر لديهم شروط ومعايير محددة كمايلي : - (٢٦)

- * أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي متخصص فى أحد مواد المنهج الدراسى أو الإدارة التربوية .
- * أن يكون لديه القدرة على العمل والتعاون الجماعى ضمن فريق واحد ، ويتمتع بشخصية جذابة .
- * أن يكون ملماً بالأمور التربوية واحتياجات المجتمع ، وذا إطلاع واسع .

- * أن يكون لديه مهارات مهنية ، تتعلق بوظيفة التفتيش التربوى .
- * أن يكون متمتعاً بالكفاءة المطلوبة للعمل بالتفتيش ، وبالتحديد مهارات عمليات التخطيط والإدارة ، والمعرفة العالمية ، والقدرة على إصدار الأحكام وإجراء الاتصالات الشفهية والكتابية .
- * اجتياز البرامج التدريبية المقررة من جهات التفتيش .

٣- المفتشون غير المتخصصين Lay Inspectors

غالباً يكونون من خارج الحقل التربوى ، حيث تقر الفقرة (٣) من الجدول (٢) لقانون ١٩٩٢ على أن يتضمن فريق التفتيش فرد واحد على الأقل غير متخصص ، ليست له أى خبرة فى إدارة أى مدرسة أو الإشراف التعليمى على أى مدرسة .

ويمكن لهؤلاء المفتشين غير المتخصصين المشاركة الكاملة فى عملية التفتيش ، ولا يوجد قواعد أو عدد أيام محددة لتواجدهم أثناء عملية التفتيش لكن ينبغي عليهم تلقى تدريب من قبل مفتشى صاحبة الجلالة (H M C I) لكي يؤدوا مهامهم بنجاح . (٢٧)

ومن أهم معايير اختيار المفتشون غير المتخصصين مايلى : - (٢٨)

- * أن لا يكون عضواً فى إدارة المدرسة المراد تفتيشها ، ولا علاقة له بها .

- * أن يكون لديه خبرة تربوية كافية تمكنه من متابعة عمليات التفتيش ، وفهمها والمشاركة فيها بفاعلية .
- * أن يجتاز فترة التدريب المقررة من قبل جهاز التفتيش التربوي بنجاح .
- * أن يتمتع بمهارة تكوين علاقات الإنسانية الطيبة .
- * أن يكون لديه القدرة على النقد البناء ، وإبداء وجهة نظره بموضوعية ، ويساهم في نجاح العملية التفتيش بكفاءة وفاعلية .
- * أن يكون ذا إطلاع واسع ، وإلمام كاف بأمور التربية واحتياجات المجتمع ومشكلاته .

فريق التفتيش

على المفتش المسجل أن يظهر أن التفتيش سيجرى على يد مجموعة من المفتشين صالحة لإجراء التفتيش كما هو موضح في الإطار المرجعي ، وإن يتفق الفريق مع القانون المنظم من جميع الجوانب .

ويجب أن يتوفر في فريق التفتيش على المدارس الثانوية توازن بين المختصين بالمادة والقائمين بالتفتيش على النواحي العريضة وكل مواد المنهج القومي ، كما ينبغي أن يشمل الفريق ، في حالة المدرسة الثانوية التي بها طلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة على مفتش أو أكثر للتعرف على مدى توافر التجهيزات اللازمة لهؤلاء الطلاب ومن الضروري أن تكون فرق التفتيش في حجم ملائم لإكمال جميع الأدلة بالمدرسة . (٢٩)

واجبات أعضاء فريق التفتيش

يتقصد أعضاء فريق المفتش المهام التالية :- (٢٠)

- * مسئول عن المنهج وكل جوانب المدرسة .
- * تحليل الوثائق والبيانات المقدمة من المدرسة قبل بدء عملية التفتيش .
- * جمع أدلة الإثبات .
- * تسجيل كل الملاحظات بوضوح من سجل التفتيش .
- * مناقشة النتائج والأدلة مع أعضاء الفريق الآخرين
- * إلغاء بعض الفقرات من التقرير النهائي كما هو متطلب .
- * مساعدة المفتش المسجل في مقابلاته مع رئيس الإدارة والحكام .

مجالات التفتيش التربوي على مدارس إنجلترا وويلز

طبقا لقانون التربية والمدارس عام ١٩٩٢ بمدارس إنجلترا وويلز
تغطي مهارات التفتيش جميع الجوانب الإدارية والتعليمية عن طريق
الزيارات التفتيشية الميدانية ، وفق جداول وخطط مدروسة وموضوعة بعناية
لتحقيق الأهداف المرجوة بدقة وفاعلية .

ولضمان إتمام عمليات التفتيش وفقا لأعلى مستويات الجودة يجب
على المفتشين أن يقدموا تقارير مفصلة ومدعمة بالشواهد والأدلة لمكتب
المعايير التربوية (OFSTED) تغطي المجالات التالية : - (٢١)

١- مجال الإدارة وكفاءة التنظيم المدرسي وفاعليته وجودته:

ويحكم عليه من خلال مدى التنفيذ الفعال للخطط الموضوعية والقيام بالأعمال الدورية للتنظيم والإدارة بشكل كفاء ، ومدى العلاقات بين العاملين والطلاب والإدارة ، ومدى سهولة الاتصالات الداخلية والخارجية لتحقيق سلامة العمل ، واستخدام تقييم المدرسة ذاتها لإبراز فهمها لأهدافها ، وفعالية أداء الإدارة لأعمالها القانونية ، ومدى القيادة التي يوفرها الإدارة والمدير والموظفين فى مواقع القيادة ، وغيرها .

٢- البيانات المدرسية والمرافق:

التعرف على حال ومظهر المباني وموقع المدرسة بشكل عام ، وكفاءة استخدام المباني الكائنة وملئمتها لعدد وعمر الطلاب ومدى سهولة الوصول إليها من قبل الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة ، وإذا كان يستخدم المبنى فى غير أوقات الدراسة لأى أعمال أخرى .

٣- جودة التعليم ومستويات الإنجاز:

الوقوف على حسن تدريس المناهج المخططة ، وحسن استخدام المرافق والملاعب وغيرها من الأنشطة التعليمية ، وتقييم مستويات ونتائج الاختبارات القومية والتنظيمات السابقة فى المقررات القومية ، والمناقشة مع المدرسين والطلاب ، وعمل ملاحظات للدروس ، وكذلك تقييم عمل وسجلات الطلاب ، ومدى اتجاهات الطلاب نحو التعليم وتتضمن الدافعية والقدرة على التركيز والعمل التعاونى .

وينص الإطار المرجعي في هذا الصدد على أنه بمجرد انتهاء ملاحظة المفتشين للدروس ينبغي عليهم تقديم تغذية راجعة شفوية عن جودة التدريس للمعلمين من خلال حوار المفتشين مع المعلمين ، ويمكن للمفتشون التأكد من أن المدرس على وعى كاف بنقاط القوة والضعف في شرحه للدروس من خلال ملاحظتهم له .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجب على المفتشين بأي حال من الأحوال إيداء وجهات نظرهم عن العمل الفردي للمعلم داخل الفصل بصورة مباشرة إلى مديره قبل عمل مناقشة أولية مع هذا المعلم المعنى .

وأحكام المفتشين عن جودة التدريس بالمدرسة لا تبنى فقط على الدروس التي تتم ملاحظتها ، وإنما أيضا من خلال الأدلة والشواهد ، وعلى تحليل وتقويم لأعمال الطلاب ، ومن خلال المناقشات بين المعلمين والطلاب .

٤- نمو (تطور) الطلاب سلوكياً ورعايتهم اجتماعياً وصحياً وثقافياً وخلقياً :

يقوم المفتشون بالوقوف على مدى كفاءة الرعاية المقدمة للطلاب وجودتها من خلال التعرف على مدى المشاركة في النشاطات الثقافية الملائمة ، والقدرة على العمل وسط الجماعة ، والإطلاع على

ملفات الطلاب ، ومدى القيم التي يظهرها الطلاب ، وقواعد سلوك المدرسة ومدى احترامها ، والمكافآت والجزاءات على تطور الطلاب واتجاهات الطلاب كما تظهر في سلوكهم ومناقشتهم ، وغيرها .

٥- مواد المنهج وأى معطيات تعليمية أخرى :

ويتم من خلالها تقويم مواد المنهج القومى فيما يتعلق بأهداف التحصيل وبرامج الدراسة ، وخطط المناهج والجدول الزمنية ، وأساليب العمل والخطوط العريضة ومدى حسن اختيار الأنشطة بحيث تساعد على تعلم المحتوى ، والوقوف على طرق التدريس المستخدمة ومدى ملائمتها للأهداف ، ومدى نجاح تخطيط الدرس وتنظيم الفصل واستخدام المصادر ، والتعرف كذلك على خطط التعليم الخاصة للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة ، والحكم على جودة التعليم لإنجازات الطلاب ، وإلى أى مدى تتوافق المدرسة مع المتطلبات القانونية لسجل تقنيات المقررات القومية ، ومتطلبات الطلاب من التعليم الخاصة والوقوف على جودة المنهج واتساعه وتوازنه وتوافقه مع المتطلبات القانونية ومدى ملائمة محتواه مع متطلبات الطلاب وقدراتهم ، وما إلى ذلك .

٦- إعداد المعلم وتدريبه وآليات تحسين مستواه:

الوقوف على خبرة ومؤهلات المعلمين لتغطية المنهج ، والمدى العمري ، ومدى الكفاءات والقدرات داخل المدرسة ، مدى جودة

الترتيبات للتوظيف والحث والمكافأة ، ومدى كفاءة تشغيل المدرسين ، ومدى مساهمة توزيع المسؤوليات من أجل إنجاز الأهداف العامة ، والتعرف على ترتيبات زيارة مهارات ومعارف المعلمين ، وتحليل لسجلات الدروس أثناء الخدمة .

٧- مجال الهيئة العاملة بالمدرسة من غير المعلمين :

ويتم فيها الوقوف على معدلات الموظفين غير المدرسين في الفئات التالية (موظفي السكرتارية العامة ، موظفي مساندة أنظمة التمويل للمدرسة ، الفنيين للمعاونة في المواد العلمية ، أمناء المكتبات ، المساعدين في الفصول من غير المعلمين ، مساعدي التدريس في الفصول ، والتعرف على مدى فعالية إدارة هؤلاء الموظفين ، وترتيبات المدرسة إزاء ذلك) .

٨- التمويل ومصادره :

تتمتع المدارس في إنجلترا وويلز بالاستقلال المالي ، ومن هنا يقف المفتشون على مدى حسن استخدام الأموال العامة التي تدعم بها المدارس الحكومية من الدولة ومن الجمعيات الخيرية ، أو إيرادات الأنشطة المدرسية الذاتية ، والشكل العام للميزانية الحالية ، وأحدث حساب للمصروفات في مقابل الموازنة ، والتعرف كذلك على الترتيبات المتخذة لإيجاد مصادر تمويل لبنود الميزانية وحسابات المصاريف .

٩- الاتصالات مع الآباء والوكالات وأى مؤسسات أخرى :

حيث يقيم المفتشون اتصالات المدرسنة مع الآباء ومدى إسهاماتهم فى الحياة المدرسية ، ومدى جودة علاقات المدرسة مع الوكالات الخارجية مثل الصناعة والتجارة وغيرها ، والحكم على جودة الاتصال والتعاقد مع المؤسسات والمدارس الأخرى ، وإلى أى مدى تستخدم هذه العلاقات فى تحسين معدلات الإنجاز وجودة التعليم .

وفى ضوء ما تقدم يتضح أن عملية التفتيش التربوى ورقابة الجودة داخل المدارس ، والتى تتم فى مختلف المناطق فى إنجلترا وويلز لها طابعها الخاص ، ففى ظل مرونة النظام التعليمى المعتمد فى المملكة المتحدة ، ودور المجتمع المحلى فى إدارة المدارس عن طريق المدارس المختلفة ، والمنافسة الشديدة بين المدارس للظهور بالمستوى الجيد الملائم حتى تتمكن من الحصول على الدعم المالى المفروض لها من الحكومة ، وفى ظل القوانين واللوائح المنظمة للعمل التفتيشى فى كافة مناطق المملكة المتحدة ، تتخذ الفرق التفتيشية أساليباً كثيرة ومتنوعة فى عملياتها التفتيشية على المدارس حتى يظهر التقرير النهائى فى صورة موضوعية دقيقة بأكبر قدر ممكن .

أساليب عمل فريق التفتيش وأدواته

إن أساليب التفتيش التى يتبعها المفتشون فى مدارس إنجلترا وويلز ، تستخدم وفق معايير محددة ومدرسة بقانون التربية والمدارس الصادر عام ١٩٩٢ ، إذ تستخدم طرقاً وفق أرقى المستويات الإشرافية والتوجيهية لتعزيز الإيجابيات وتوضيح السلبيات ، بعيداً عن التسلط أو تصيد الأخطاء أو تبادل الاتهامات ، أو التقصير أو إلغاء اللوم على الآخرين .

ومن ثم فإن أساليب عمل المفتشين في مدارس إنجلترا وويلز تأخذ
صوراً عديدة من أهمها : (٣٢)

- ١- أساليب فردية مثل الزيارات الصفية ، والاجتماع مع المعلم فردياً ،
سواء عقب الزيارة الصفية أو بدون زيارة صفية .
- ٢ الملاحظة المباشرة والهادفة .
- ٣- أساليب جماعية تشمل المحاضرات والندوات والمناقشات الحرة
وغيرها .
- ٤- تبادل الزيارات بين المعلمين ، سواء عن طريق خطط مرسومة ، أو
في مواقف عملية داخل المدارس .
- ٥- المقابلة مع مدير المدرسة وهيئة التدريس وأولياء الأمور .
- ٦- استمارة تملأ بواسطة أعضاء الفريق بدقة وتضمن أوجه العمل داخل
المدرسة .
- ٧- معايير ومؤشرات من الجودة التعليمية لمقياس محددة سلفاً
- ٨- الدروس التوضيحية والتي يستخدم فيها التعليم المصغر ، أو يعرض
المفتش التربوي لبعض خبراته عن طريق درس يوضح خبرات
تربوية محددة .

ومن خلال الزيارات الميدانية لفريق التفيتش للمدرسة يراقب مدى
جودة العملية التعليمية ، ويتحدث مع المعلمين ويدرس تطوّر ومراجعة
السجلات بهدف إصدار أحكام موضوعية ، كما يعقد فريق التفيتش أثناء
الزيارة اجتماعات مع الأعضاء لمناقشة العمل والقضايا التي يتم دراستها
بشكل كامل .

إجراءات التفتيش على المدارس

تمر عملية التفتيش التربوي في مدارس إنجلترا وويلز بثلاث مراحل

هي :-

أولاً: مرحلة ما قبل التفتيش :

وهي تتضمن الخطوات التالية : (٣٣)

١- الإعداد لجمع معلومات وبيانات عن المدارس مثل موقعها

والمناطق التي تخدمها ، والتنظيم الداخلي لها ، والإدارة المدرسية ، والجدول وما إلى ذلك :

قبل بدء عملية التفتيش يتصل المفتش المسجل (Rgl) بالمدرسة عادة المجلس الحاكم (Governing Body) أو مدير المدرسة لعمل الترتيبات الأولية اللازمة والتي غالباً تتضمن مايلي :

- * حجم فريق التفتيش .
- * تاريخ بدء ونهاية مرحلة الملاحظة للتفتيش
- * موعد وصول فريق التفتيش للمدرسة .
- * بيانات عن أنشطة فريق التفتيش مشتملاً على زمن المقابلة الأولية مع مدير المدرسة .
- * ترتيبات التغذية الراجعة .
- * إحاطة مدير المدرسة علماً بما إذا كانت هناك بعض التغيرات في روتين عمل المدرسة أثناء التفتيش .
- * بيانات عن التغيرات التي حدثت بالمدرسة منذ آخر عملية تفتيش سابقة .

٢- يتم إرسال استبيانات للمدارس للتعرف على وجهات النظر وكذلك للشركاء المتضامون .

٣- ينظم الجهاز للمدرسة أو مجلس المدرسة لقاء بين المفتش المسجل والآباء قبل بدء عملية التفتيش ، وليس لإدارة المدرسة حق الحضور فى هذا الاجتماع .

وخلال هذا اللقاء يتعرف المفتش المسجل (Rgi) على أداء أولياء الأمور فى المدرسة ونظامها وطاقم عملها ، وآليات التقويم وأهدافه وطبيعته ، وكذلك التعرف على المعلومات التى توفرها المدرسة للآباء ، والمساعدة والتوجيه المقدم للطلاب ، والقسم التى تقترحها المدرسة فى الطلاب ، ودور المدرسة فى خدمة المجتمع . كل ذلك دليلاً من أدلة وشواهد التفتيش التى يستعين بها المفتش المسجل والفريق فى كتابة التقارير عن المدرسة ، ويدعو الآباء لتلقى نسخة عن ملخص مدير التفتيش بعد انتهاء عملية التفتيش ككل .

ثانياً: مرحلة التفتيش التربوى

يجب أن تمثل عينة الفصول والدروس التى تتم ملاحظتها شريحة مناسبة من العمل وكذلك بالنسبة للمجموعات العمرية ولجميع مستويات التحصيل . ويركز فريق التفتيش على عملية التعليم والتعلم ومراقبة جودة العمل التى تقوم به المدرسة ، حيث يتحرك المفتشون للعمل داخل المدرسة لملاحظة نوعية التعليم ، وكفاءة

المدرسة ، ونمو الطلاب وتطورهم السلوكي و الروحي والاجتماعي والاخلاقي والثقافي بالإضافة إلى السلوك والانضباط والنظام المدرسي ، وملاحظة المنهج والأنشطة والمهارات وجودة التدريس ، ومقدار ما حصله الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة .

وكذلك تقويم المدرسة والتجهيزات ومصادر التعليم بالإضافة إلى أساليب الرعاية والتوجيه للطلاب ، والاتصال بالوالدين والهيئات والمؤسسات المالية . وكذلك يقوم المفتشون أثناء عملية التفيتش بمناقشة وإقامة حوار مع المدرسين والطلاب ومدير المدرسة . (٣١)

وأثناء عملية التفيتش يتم عمل تقويم كامل وعادل للمدرسة من خلال جمع أدلة وشواهد تشتمل على :- (٣٢)

- * توثيق وبيانات عديدة .
- * ملاحظة الدروس .
- * أدلة شفوية .
- * أعمال الطلاب التحريرية وغيرها .
- * أدلة أخرى تشمل على ملاحظات لأنشطة الطلاب العامة خارج المدرسة ولقاءات المدرسة واجتماعاتها .

ثالثاً: مرحلة ما بعد التفتيش

بعد عملية التفتيش يتم اعتماد كل مدرسة تمت لها عملية تفتيش ، حيث تحدد تقارير المفتشين عادةً عدد من نقاط القوة ، مع بعض مجالات قابلة للتحسين والتطوير ، والتي تستطيع سلطة المدرسة أخذها في الاعتبار ووضعها في الخطط المستقبلية ، لكن هناك بعض الاستثناءات كالتالي :-

- عند انتهاء أى عملية تفتيش من الضروري أن يضع المفتش المسجل (RgI) مع الفريق الاعتبارات التالية :-^(٢١)
- * ما إذا كانت المدرسة عاجزة عن أو ناجحة في توفير حد مقبول من التعليم ، وهو ما يحتاج إلى مقاييس خاصة .
 - * وحتى إذا كانت المدرسة تقدم هذا الحد المقبول ، يجب على المفتش أن يضع في اعتباره إذا ما كانت هناك نقاط ضعف في واحد أو آخر من مجالات العمل بالمدرسة .
 - * أدلة شفوية .
 - * أعمال الطلاب التحريرية وغيرها .
 - * أدلة أخرى تشمل على ملاحظات لأنشطة الطلاب العامة خارج المدرسة ولقاءات المدرسة واجتماعاتها .
 - * وحتى إذا لم تكن بالمدرسة جوانب ضعف يجب على المفتش أن يضع في اعتباره ما إذا كانت المدرسة متخصصة الأداء (Underachieving) أم لا وتلك فئة جديدة .

وبعد عملية التفتيش ينبغي على المفتش المسجل المشاورة مع سلطة المدرسة (المدير / الناظر) عن ملاحظات التفتيش في أقرب وقت بعد عملية التفتيش ، وقبل كتابة التقرير بصفة نهائية ، وذلك من أجل دقة الحقائق والمعلومات وليس من أجل التفاوض أو المساومة حول النتائج . (٣٧)

وينبغي إرسال نسخ من التقرير إلى الجهات المعنية مثل وزارة التربية مفتشو صاحبة الجلالة (H M C I) ، سلطات التعليم المحلية (LEA) ، الجهات الوطنية والمحلية المهمة بشئون التعليم ، وكالات الأنباء ، الإذاعة المدرسية .

كذا يجب على المدارس أن تتأكد من تلقى أولياء أمور الطلاب المسجلين بالمدرسة نسخة من ملخص التقرير في خلال ١٠ أيام ، وسوف يعرض مكتب المعايير التقرير على الانترنت بعد ٤٠ يوم من تسلمه له . (٣٨)

تقرير التفتيش Report

يقوم المفتش المسجل بإعداد تقرير التفتيش وملخصه قبل نهاية المدة المعلنة بالتشاور مع أعضاء فريقه ، وتقديمه للسلطة المختصة بالمدرسة ويتراوح التقرير ما بين ١٥ - ٢٠ صفحة ، على أن يكتب بأسلوب واضح ومفهوم تسهل قراءته ، ويكون متاحاً لجميع المعنيين من المسؤولين المحليين والتربويين وأولياء الأمور ، والهيئات الممولة للتعليم .

وبناء على هذا التقرير يتم تصنيف المدارس حسب مستوى جودة الأداء بها بحيث يترك لولى الأمر اختيار أجود المدارس لأبنائه .

ويجب أن يتضمن التقرير مايلي :- (٣٩)

ملخص قصير للرأى العام لفريق التفتيش عن المستويات المرجوة فى المدرسة ، وجودة التعليم المتاح ، ومدى نجاح إدارة المدرسة ومواردها ، ودور المدرسة فى تطور الطلاب روحياً وأخلاقياً واجتماعياً وثقافياً ، ويجب أن يكون ذلك متوافق مع ما وجده المفتش مع توضيح نقاط القوة والضعف فى المدرسة مع توضيح فشل المدرسة أو احتمال فشلها فى إعطاء طلابها مستوى مقبول من التعليم .

كما يجب أن يتضمن التقرير النواحي الأساسية التى ستعامل معها الجهة المختصة فى وضع خطة عمل كرد على التفتيش .
و ينبغي كتابة التقرير بالترتيب التالى :- (٤٠)

- ١- مقدمة تتضمن معلومات عن المدرسة .
- ٢- الملاحظات والبند الأساسية للعمل .
- ٣- المعايير والجودة .
- ٤- كفاءة المدرسة .
- ٥- تطور الطلاب وسلوكهم .
- ٦- مواد المنهج ومستواها .
- ٧- نتائج المدرسة والأسلوب والعوامل المؤثرة فيها .
- ٨- مستوى المدرسة والمؤشرات الدالة على ذلك .
- ٩- الملخصات والتوصيات .

المتابعة

فى ضوء التقرير النهائى يتم وضع خطة لتحسين أداء المدرسة حيث تشكل مجموعة عمل من أحد أعضاء فريق التفتيش أو أكثر ، ومدير المدرسة ، ومسئول الحكومة عن المدارس أو السلطة التعليمية ، وأولياء الأمور ، وبعض مسئولى الجمعيات والهيئات المسؤولة عن تمويل التعليم بالمدرسة لمناقشة التقرير ، ووضع خطة علاج لنواحى القصور والضعف بالمدرسة خلال فترة زمنية محددة ، ومتابعة عملية العلاج والإصلاح .^(٢١) ويمكن أن يترك للمدرسة وضع هذه الخطة لامتلاكها صلاحية الإدارة الذاتية .

وبناء على قانون إصلاح التعليم عام ١٩٩٢ بإنجلترا وويلز ، تم وضع نظام جديد يفرض على ممثل الحكومة وضع خطط تنفيذية للمدارس بناء على نتائج تقارير المفتشون ، وتشمل هذه الخطة على الخطوات التى ينبغى اتخاذها ، ووقت تنفيذ الحطة ، والأشخاص الذين يقومون بالتنفيذ ، ويتم ذلك خلال ٤٠ يوما من تسلم التقرير ، وترسل نسخة من الخطة التنفيذية خلال ٥ أيام إلى أولياء الأمور المسجلين أولادهم بالمدرسة ، وإلى جمع العاملين بالمدرسة ، وإلى مكتب المعايير التربوية (OFSTED) ، إلى سلطات التعليم المحلية المسؤولة عن المدارس (LEA) .^(٢٢)

المدارس التى تعتبر راسية أو تحتاج إلى إجراءات خاصة School Causing Concern

حينما يكون من رأى المفتش المسجل (RGI) أن المدرسة فاشلة (غالبا ستقتل) فى تقديم مستوى تعليمى مقبول لطلابها ، وحينما لا يبرهن

الأشخاص المسؤولين عن قيادة المدرسة ، أو إدارتها للقدرة على ضرورة التحسين والتطوير . ففى هذه الحالة تعتبر المدرسة راسية ، ويجب على المفتش المسئول التعبير عن رأيه هذا فى التقرير .

وثمة معايير يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كانت المدرسة تطلب إجراءات خاصة وهى فى عجلة :- (٤٣)

- * انخفاض مستوى التحصيل بين غالبية الطلاب فى الاختبارات بشكل متكرر .
- * تكرار السلوك غير السوى ، والمستويات العالية من الغياب ، وجود مخاطر جسدية أو نفسية على الطلاب .
- * عداوة ونفاق بين العاملين ، ونسبة عالية من عدم الإشباع فى التدريس ، وانخفاض المستويات المتوقعة ، ومستويات عالية من الغياب والتنقلات للعاملين ، وعلاقات ضعيفة بين الطلاب .
- * عدم فعالية الإدارة وفقدان الثقة بين المعلمين وأولياء الأمور ، وكثرة الاحتكاكات وتكرارها بين المعلمين والإدارة ، وسوء إدارة المصادر من قبل الإدارة مما يؤثر على العملية التعليمية .

وجدير بالذكر أن نواجد أحد هذه الصفات لا يعنى بالضرورة أن المدرسة فاشلة ، حيث توجد عدة صفات توضع وجود قصور متكرر أو مخاطر على الطلاب ، واحتمال فقدان السيطرة .

زيارات الرقابة :

وفى ضوء التقارير فإن مفتشو صاحبة الجلالة (H M C I) يمكن أن يوافقوا أو يرفضوا رأى المفتش المسجل ، وفى حالة اتفاق رأى

(H M C I) مع وجهة نظر المفتش المسجل ، يتم اتخاذ بعض الإجراءات مثل :- (٤٤)

- * على السلطة المعنية إعداد خطة عمل .
- * الإشراف وتوجيه خطط العمل التي سيتم إعدادها .
- * يمكن نقل مسئولية إدارة المدرسة إلى رابطة التعليم إذ تصبح الهيكل المعنى والمسئول أمام سكرتارية الدولة .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المدارس في حالة " الإجراءات الخاصة " تستقبل أولى زيارات الرقابة عليها من مكتب مفتش صاحب الجلالة (OFSTED) حوالي ٤ أو ٦ شهور إلى جانب يومان ملاحظة وفي نهاية الزيارة تستقبل المدارس تغذية راجعة شفوية للتحسين والتطوير ، وسوف يتم عقب ذلك تقديم خطابات عن الزيارات وتنتشر على موقع (OFSTED) (٤٥)

وتأسيساً على ما تقدم تبين أنه على الرغم من أن التقييم الذاتي للأداء يمثل ركناً أساسياً في تأكيد جودة الأداء الإداري بالمدرسة الثانوية ، إلا أنه ثمة حاجة دائمة للتقييم الخارجي من قبل السلطات التعليمية المحلية لأداء الإدارة المدرسية باعتباره نظاماً مكماً لنظام التقييم الذاتي ، فـللـسلطات التعليمية دوراً مهماً في تقييم ومتابعة أداء الإدارة المدرسية وهي في ذلك ملتزمة التزاماً كاملاً بالتحسين المستمر في الأداء . (٤٦)

ومن ثم يتضح أن التفتيش كمنظومة لابد أن يتصف بالترابط والاتساق والتكامل الذي يبنى على نظرة شاملة لنمو الطلاب وتطورهم من جميع الجوانب هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالتفتيش يشمل كل مجالات

المنظومة التعليمية ويتكامل معها ويفسرها ، من خلال الوقوف على مدى جودة التعليم والتعلم داخل المدرسة ومدى جودة المدخلات ودورها في تحقيق المخرجات التربوية المستهدفة .

الدروس المستفادة من خبرة إنجلترا في التفتيش

- * الاستفادة من الخبرات العالمية ومنها خبرة إنجلترا في بناء مؤشرات تعليمية تعتمد عليها عمليات التفتيش التربوي على ان تستلزم مع المتطلبات المحلية والعالمية .
- * وضع السلطات التعليمية العليا معايير ومؤشرات لجودة الأداء ، واستخدام هذه المعايير لرفع جودة المدارس وتحسين أدائها .
- * توفير أكبر قدر من الشفافية في إظهار نتائج التقارير وإعداد نسخ منها لأولياء الأمور ، ولذا أمكن الامكان عنها بالمدارس وعلى الانترنت .
- * ضرورة الاستفادة من الخبرة الإنجليزية في التأكيد على المتابعة والعلاج بعد كتابة تقارير التفتيش ، إذ لابد من تشكيل لجنة على مستوى الإدارة التعليمية تضم مدير المدرسة ومدير الإدارة التعليمية التابعة لها المدرسة ، وبعض أعضاء فريق التفتيش ، وبعض المعنيين بشئون التعليم لوضع خطة علاج لنواحي القصور التي أظهرتها تقارير التفتيش ، ومتابعة الإصلاح لرفع كفاءة المدرسة وتحسين جودة أدائها .
- * العمل على نشر ثقافة المساعلة والتفتيش بين أطراف العمل وقطاعات المختلفة لدى كافة عناصر المنظومة التعليمية ، والتعريف بأهمية إصلاح وتحسين وتطوير العملية التعليمية .

- * ضرورة تدريب أفراد المدرسة على الاستفادة من استثمار نتائج التقييم في تحسين أداء المدرسة ككل .
- * الاهتمام بتطوير السياق التنظيمي الذي يحمل فيه أفراد الإدارة المدرسية لتيسير عمل فريق التفتيش وإتاحة الموارد والمتطلبات اللازمة لإتمام عمليات التفتيش
- * تهيئة ثقافة مدرسية قوامها التحسين المستمر لكافة جوانب الأداء والمراجعة المستمرة له
- * نشر ثقافة التقييم الذاتي (Self evaluation) بين أفراد الإدارة المدرسية ، من خلال تدريبهم على كيفية جمع المعلومات والمؤشرات والدلائل على توافر معايير الأداء وكيفية تسجيلها .
- * التكامل بين التقييم الذاتي والمحاسبية من قبل فريق خارجي ، والنظر إليها باعتبارهما طريقتين رئيسيتين لضمان الجودة ، إذ يعد التقييم الذاتي مدخلاً أساسياً لتنفيذ نظام التقييم الخارجي لأفراد المنظمة المدرسية .
- * الاستفادة من الخبرة الإنجليزية في الاهتمام بتدريب وتطوير كفاءات ومهارات القائمين بعملية التفتيش لضمان فعالية النظام ، وذلك من خلال تدريبهم على التزام الموضوعية وتنفيذ إجراءات التقييم ومقابلاته ، وتحديد الأهداف والمعايير الرقابية ، وتقديم التغذية الراجعة والمقترحات الاجرائية لتحسين الأداء وغيرها .
- * ضرورة اتسام نظام التقييم بالمرونة بحيث يمكن اجراء تعديلات فيه وفقاً للظروف ، مع الاهتمام بتوفير الموارد اللازمة كالوقت والتدريب اللازمين .

المراجع

- 1- U.K, The Scottish office – Education Department: Education in Scottish, The British Council , Edinburg , 1993 ,
- 2- Ibid , P. 5 .
- ٣- محمد منير مرسى : الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٩-٢٤ .
- ٤- يمكن الرجوع إلى :
 - OFSTED : Alexandera House ([http. Ofsted gov ukl about htm](http://Ofsted.gov.uk/about.htm)) crown , Copyrigh.ed , London, 1998 , Pp. 10-12.
 - Arcaro S., Jeron: Quality in Education " implementation on Handbook, 1995, Pp. 60-61 .
- ٥- أحمد عاصم عابد الطنطاوى ، وشاكر على سالم ، دراسات تربوية مقارنة ، مكتبة التقدم ، طنطا ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢٩ .
6. Smith, D. and Tom linson S: The school Effect – A study, of Multi-racial comprehensive, policy studies Institutes 1989, Pp. 15 – 20 .
7. Office for standards in Education: School Matters, London, Ofsted , 1989 , P .25 .

8. HMI : Handbook for the Inspection of schools, Ofsted, London, 1992, P.2 .

9. Department of Education (DEE): Choice and Diversity, A white paper, Adew Frase work for school, London, 1992, P. 47.

١٠- مكتب المعايير التعليمية : إطار عام للتفتيش على المدارس ،
ترجمة نادية حسن إبراهيم ، المركز القومي للاختبارات والتقويم
التربوي ، د٢٠٠٠ ، ص ٢ - ٢٢ .

١١- يمكن الرجوع إلى :

مكتب المعايير التعليمية ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ٤٠ .

- Office for standards in Education : Handbook for Inspecting Secondary schools with guidance on self-Evaluation , London, The stationery office, 1999. Pp. 50-57 .

- Handbook for Inspecting Secondary Schools, ([http://www.Ofsted.gov.Uk, Publication, docs/'b 2003 / sech b 03 / htm 136-01.html](http://www.Ofsted.gov.Uk/Publication/docs/'b 2003 / sech b 03 / htm 136-01.html)), 2003 , Pp. 1 -20 .

12. Office for standards in Education: Inspecting school sixth forms Supplement to the handbook for Inspecting Secondary Schools, London, Stationery office , 2001, Pp. 40-42 .

13. OFSTED: Inspection Framework, NUT, (www. Teachers, org . UK.), 2006 , P. 7 •

١٤- مكتب المعايير التعليمية : إطار عام التفتيش على المدارس ، مرجع ص ٩ •

١٥- المرجع السابق ، نفس الصفحة •

16 David Words and Susan orlik: School Review and Inspection , Kogan pag, London, Philadelvia , 1994, P. 24 ..

17. Ibid, PP. 24-25 .

18. CEPPP: The OFSTED system of Inspection : An Independent Evaluation, Center for The Evaluation of Public Policy and Practice UK bridge : Brunel University , 1999, Pp. 1-8 .

19. Office for Standards in Education: School Inspections for January 2000, (http: " www , Ofsted , gov Inspe. Htm), 2006, p.7.

20. Ibid, Pp. 7-8 .

21. Carron, G, De Gramme, A.: Current Issues in supervision : a bitter tare review . Trends in school supervision , Praise UNESCO, FIEP, 1997, Pp. 50 -53 .

22. Ibid, P. 29 .

23. David woods and susan orlik; School Review and Inspection , Op. cit., P. 28 .
24. Ibid, P. 29 .
25. U.K, OFSTED : Marketing of Registered Inspectors , Ofsted , London, April 1995, Pp. 3-20
- 26 U.K, OFSTED : Inspection of Schools in England, Ofsted , London, May 1995, Pp. 3-4
27. David woods and Suan Orlik: school review and inspection, op. cit., p. 30 .
28. Office for standards in Education : Inspecting Schools: The framework and Effective from January 2000, London, Ofsted, 1999 , Pp. 13-15 .
29. David woods and susan orlik: School Review and Inspection, Op. cit., p.30.
30. Ibid, Pp. 29-30 .
- U.K, Ofsted : Inspection Quality 1994L1996, Ofsted , London, Pp. 20-22 .
- U.K, Department for Education: Governing Bodies and Effective Schools, DEE , London , 1995 , Pp. 7-9 .
- U.k., Ofsted : Spiritual, Moral, Social and Cultural Department An Ofsted Discission Paper, Ofsted , London, 1994, Pp. 10-18 .

- 31- David Woods and Susan Orlik : School Review and Inspection, Op. cit., Pp. 109-132 .
32. David Woods and Susan Orlicke, Op. cit., Pp. 22-28 .
33. U.k., Ofsted : Inspecting Independent Schools - H M I Methods and Procedures, Ofsted, London, 1993, Pp. 4-6 .
34. COMMITTEE : The Work of Ofsted Volume I : Report and Proceeding of the committee (Fourth Report), London, The Stationary Office, 1999, 13-14 .
35. Ibid, P. 15 .
36. Office for Standards in Education: School Inspecting from January , Op. cit., P. 9 .
37. David Raymond's and Peter Acutance: School Effectives, Research Policy and Practice, Cass Elle, England, 1992, P. 49 .
38. Ibid, Pp. 49 - 50 .

٣٩- مكتب المعايير التعليمية : إطار عمل للتفتيش على المدارس ،

مرجع سابق ، ص ١٣ .

٤٠- المرجع السابق ، ص ١٤ .

41- Office for Standards in Education: Inspection Framework, Nut guidance, Op. cit., P. 12 .

42- Ibid, Idem.

٤٣- يمكن الرجوع إلى :

- مكتب المعايير التعليمية ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٢ .

- Ofsted : Inspection Framework Nut Guidance, Op. cit., P. 16 .

44. Department for Education and Employment : School Causing Concern, Curricular / 1999, London , DFEE , 1999, P. 17 .

45. Office for Standards in Education : Inspection Framework, Nut guidance , Op. cit., Pp. 16-17 .

46. What IS Good, School Based Evaluation 2 : Nov way, (http: " www .fk. Soft. Net, Sequels Lchapt – 2) chapt 2-4 en ., html) .

الفصل السادس

الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها (*)

يتناول هذا الفصل تحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية ، حيث يعرض تحليلاً لنتائج الاستبانة الموجهة لأعضاء جهاز التنقيش وتحليلاً لنتائج الاستبانة الموجهة للمدراء والنظار والوكلاء بمدارس التعليم العام (ابتدائي - اعدادى - ثانوى عام) فى سبع محافظات هى : القاهرة ، والإسكندرية ، والشرقية ، والقليوبية ، والإسماعيلية ، والمنيا وسوهاج .

أولاً: نتائج الاستبانة الموجهة لأعضاء جهاز التنقيش

يمكن عرض نتائج استبانة جهاز التنقيش من خلال المحاور الآتية :

١- الأهداف التى تحققها زيارات لجان جهاز التنقيش للمدارس

وجه الباحث السؤال الأول إلى أعضاء جهاز التنقيش بالوزارة للتعرف على آرائهم حول الأهداف التى تحققها زياراتهم للمدارس ، ويوضح جدول رقم (١) استجاباتهم عن هذا السؤال .

(*) إعداد: د/ ناجى شنودة نخلة الاسناذ المساعد بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

جدول رقم (١)

استجابات عينة جهاز التفقيش عن الأهداف التي تحققها زياراتهم للمدارس

م	العملية	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	متابعة العملية التعليمية (كفاءة وفاعلية الأداء داخل الفصول - جدية الأنشطة التربوية - حسن الإفادة من وسائل التكنولوجيا الموجودة بالمدرسة كفاءة أساليب التقويم ... الخ) .	٢٩٧	٩٧.٠٦	٨	٢.٦١	١	٠.٣٣
ب	متابعة جوانب العمل الإداري بالمدرسة (الانضباط المدرسي - نظافة المدرسة - صيانة مبنى المدرسة وسلامته - صلاحية المكتبة ومعمل الحاسب الآلي - سلامة وصلاحية الأثاث المدرسي - الأمن المدرسي ... الخ) .	٣٠٤	٩٩.٣٥	٢	٠.٦٥	-	-
جـ	تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة	٢٦٧	٨٧.٢٥	٣٥	١١.٤٤	٤	١.٣١
د	رصد السلبيات وأوجه القصور في العمل المدرسي	٢٨٨	٩٤.١٢	١٠	٣.٢٧	٨	٢.٦١
هـ	كشف المخالفات وإبلاغ إدارة المدرسة والإدارة والمديرية التعليمية بها .	٢٨٤	٩٢.٨١	٢٢	٧.١٩	-	-
و	اقتراح خطة لتعزيز الإيجابيات وعلاج السلبيات وأوجه القصور في العمل المدرسي .	٢٨٠	٩١.٥٠	٢٦	٨.٥	-	-

يتضح من الجدول السابق أن الأهداف التي تحققها زيارات لجان جهاز التفقيش للمدارس وفقا لآراء أفراد العينة ، وبنسبة استجابة تزيد عن ٨٥٪ هي - على الترتيب - كالآتي :-

- * جاءت عبارة متابعة العمل الإدارى بالمدرسة فى مقدمة الأهداف التى تحققها زيارات لجان جهاز التفتيش بالمدارس من حيث التحقق من توافر الانضباط المدرسى ، ونظافة المدرسة وصيانة مبنى المدرسة وسلامته ، وصلاحية المكتبة ومعمل الحاسب الآلى ، وسلامة وصلاحية الأثاث ، وتوافر الأمن المدرسى ٠٠٠ الخ ، وهى عناصر أساسية فى تهيئة بيئة جيدة للتعلم .
- * واحتلت عبارة متابعة العملية التعليمية المرتبة الثانية بالنسبة للأهداف التى تحققها زيارات لجان التفتيش للمدارس من حيث التحقق من كفاءة وفاعلية الأداء داخل الفصول ، وجدية الأنشطة التربوية ، وحسن الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الموجودة بالمدرسة ، وكفاءة أساليب التقويم ، ويرى الباحث أن متابعة العملية التعليمية عملية معقدة ومتشعبة تشمل الجوانب الثقافية والتربوية والأكاديمية ، ولذلك فمن الصعوبة تحقيق هذا الهدف بالصورة المرجوة ، خاصة إذا اقتصرت زيارة المدرسة على يوم واحد فى مرة واحدة فى السنة .
- * واحتلت عبارة رصد السلبيات وأوجه القصور فى العمل المدرسى المرتبة الثالثة بالنسبة للأهداف التى تحققها زيارات لجان جهاز التفتيش ، ثم جاءت عبارة كشف المخالفات وإبلاغ إدارة المدرسة والإدارة والمديرية التعليمية بها فى المرتبة الرابعة بالنسبة لأراء عينة أعضاء جهاز التفتيش بوزارة ، على حين احتلت عبارة اقتراح خطة لتعزيز الإيجابيات وعلاج السلبيات وأوجه القصور فى العمل المدرسى المرتبة الخامسة لدى أفراد العينة .
- * وجاءت عبارة تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة فى المرتبة السادسة والأخيرة بالنسبة لأراء عينة الدراسة .

٢- مدى اختلاف طبيعة عمل لجان جهاز التفتيش عن أجهزة

المتابعة الأخرى :

وجه الباحث السؤال الثانى إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش بالوزارة بهدف التعرف على آرائهم حول مدى الاختلاف بين طبيعة عملهم وما تقوم به أجهزة المتابعة الأخرى من أعمال عند زيارتها للمدارس . ويوضح جدول (٢) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

جدول (٢)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن مدى الاختلاف بين طبيعة عملهم عن الأعمال التى تقوم بها أجهزة المتابعة الأخرى

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢٣٤	٧٦,٤٧	٦٤	٢٠,٩٢	٨	٢,٦١

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من (٤/٣) أفراد العينة استجابوا بأنه يوجد اختلاف بين طبيعة عملهم وما تقوم به أجهزة المتابعة الأخرى من أعمال عند زيارتها للمدارس ، وهناك أكثر من (٥/١) أفراد العينة استجابوا بأن هناك اختلافات إلى حد ما بين طبيعة عملهم وما تقوم به أجهزة المتابعة الأخرى من أعمال ، على حين استجابت نسبة قليلة جداً بعدم وجود أى اختلافات بين طبيعة عملهم فى جهاز التفتيش وما تقوم به أجهزة المتابعة الأخرى من أعمال ، وقد بلغت هذه النسبة نحو (٢,٦١ %) من اجمالى أفراد العينة .

وقد يفسر استجابة أكثر من (٤/٣) عينة أعضاء جهاز التفتيش بوجود اختلافات بين طبيعة عملهم وعمل أجهزة المتابعة الأخرى إلى نظرهم إلى اختلاف المسمى الوظيفي بين جهاز التفتيش وأجهزة المتابعة العديدة سواء الموجود منها على المستوى المركزى مثل مكتب الوزير للمتابعة والموجهين بالإدارات المركزية للتعليم الأساسى والثانوى ، أو الموجود منها على المستوى المحلى فى المديریات والإدارات التعليمية من موجهين وأعضاء جهاز المتابعة ، على حين يفسر استجابة (٢,٦١ ٪) من أعضاء جهاز التفتيش بعدم وجود اختلافات بين طبيعة عملهم وبين عمل أجهزة المتابعة الأخرى إلى أن العينة تضم نحو (٢,٩٤ ٪) من الذين كان يعملون بوظيفة موجه أول ، كما تضم نحو (٢٤ ٪) من الذين كانوا يعملون بوظيفة موجه قبل انتقالهم للعمل بجهاز التفتيش ، ومن ثم فإن هذه الفئة من الموجهين قد مارسوا العمل بأجهزة المتابعة من قبل ، وبالتالي فإن حكمهم على عدم وجود أى اختلاف بين طبيعة عملهم الحالى بجهاز التفتيش قد يعكس برؤيتهم وخبرتهم العملية فى كل من مجال المتابعة ومجال التفتيش .

- غير أن الباحث وجه سؤالاً مفتوحاً إلى أفراد العينة الذين استجابوا عن السؤال السابق " بنعم " و " إلى حد ما " ، وذلك للتعرف على أوجه الاختلاف بين طبيعة عملهم وما تقوم به أجهزة المتابعة الأخرى من أعمال عند زيارتهم للمدارس ، وفيما يلى استجابات أفراد العينة :-
- حل المشكلات الموجودة بالمدارس وإزالة السلبيات فى الحال بنسبة (٩٥,٨٤ ٪) .
 - مناقشة تقارير زيارات المدارس مع مديرى الإدارات والمديریات التعليمية لتحقيق أهداف الزيارة (٩٣,٦١ ٪) .

- نقل خبرات الناجحة بين المدارس في المحافظات المختلفة بنسبة (٩٢,٧٤ %) .
- متابعة جميع الأنشطة التعليمية بنسبة (٩١,٦٥ %) .
- التقويم الموضوعى الدقيق للأداء المدرسى بنسبة (٩١,٤٣ %) .

٣- مدى وجود تنسيق وتعاون بين لجان جهاز التفتيش ولجان أجهزة المتابعة الأخرى :

وجه الباحث السؤال الثالث إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش بالوزارة للتعرف على آرائهم حول مدى وجود تنسيق وتعاون بين لجان جهاز التفتيش ولجان أجهزة المتابعة الأخرى فى إعداد خطط التفتيش على المدارس وتبادل تقارير المتابعة الميدانية . ويوضح جدول (٣) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن مدى وجود تنسيق وتعاون بينهم وبين لجان أجهزة المتابعة الأخرى

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٤٠	١٣,٠٧	٧٢	٢٣,٥٣	١٩٤	٦٣,٤

يتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة قليلة بلغت نحو (١٣,٠٧ %) من إجمالي أفراد عينة أعضاء جهاز التفتيش استجابوا أن هناك تنسيقاً وتعاوناً بينهم وبين لجان أجهزة المتابعة الأخرى في إعداد خطط التفتيش على المدارس وتبادل تقارير المتابعة الميدانية على حين استجاب نحو (٢٣,٥٣ %) من إجمالي أفراد العينة بأن مثل هذا التنسيق والتعاون محدود ، حيث استجابوا من هذا السؤال بـ " إلى حد ما " غير أن نسبة كبيرة تزيد عن (٦٣ %) من أفراد العينة استجابوا بعدم وجود مثل هذا التنسيق والتعاون .

- وجه الباحث سؤالاً مفتوحاً لأفراد العينة الذين استجابوا عن السؤال السابق " بنعم " أو " إلى حد ما " التعرف على الأوجه التنسيق والتعاون ، وجاءت استجاباتهم على النحو التالي :
- تحويل تقارير لجان جهاز التفتيش إلى لجان المتابعة لإزالة السلبيات والمخالفات .
 - قيام لجان جهاز التفتيش في بعض الأحيان باصطحاب أحد أعضاء لجان المتابعة بالإدارة التعليمية عند زيارة المدارس .
 - متابعة زيارات لجان المتابعة المحلية ومطابقة تقاريرها على أرض الواقع .

٤- كفايات أعضاء لجان جهاز التفتيش :

يضم هذا المحور أربعة أسئلة تشمل كل من السؤال الرابع والخامس والسادس والسابع ، ويهدف السؤال الرابع إلى التعرف على آراء أفراد العينة عن مدى حاجة أعضاء لجان جهاز التفتيش إلى معارف مهارات خاصة لممارسة أعمالهم .

جدول (٤)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن مدى حاجتهم
إلى معارف ومهارات خاصة لممارسة أعمالهم

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢٠٤	٦٦,٦٧	٤٩	١٦,٠١	٥٣	١٧,٣٢

يتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة كبيرة من عينة أعضاء جهاز التفتيش رأوا أنهم يحتاجون إلى معارف ومهارات خاصة لممارسة أعمالهم بصورة فعالة بنسبة بلغت نحو (٦٦,٦٧ %) من إجمالي أفراد العينة على حين استجاب نحو (١٦,٠١ %) بأنهم يحتاجون إلى حد ما إلى اكتساب هذه المعارف والمهارات ، غير أن هناك نحو (١٧,٣٢ %) من إجمالي أفراد العينة رأوا أنهم لا يحتاجون إلى معارف ومهارات خاصة لممارسة أعمالهم ، وقد يفسر ذلك باقتراب عمر بعض أفراد العينة من سن الإحالة للمعاش وعدم حاجتهم إلى كسب معارف ومهارات أخرى .

ووجه الباحث سؤالا مفتوحاً لأفراد العينة للذين استجابوا " بنعم " أو " إلى حد ما " للتعرف على المعارف والمهارات التى يحتاجونها لممارسة أعمالهم ، حيث جاءت استجاباتهم على النحو التالى :

- المعرفة الكاملة بمؤشرات السياسة التعليمية والقوانين واللوائح المنظمة للعمل والقرارات الوزارية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٢) تكراراً بنسبة (٤١,٩٨ %) .
- الإلمام بأحدث أساليب المتابعة والتعرف على الجديد فى التعليم والخطط والاستراتيجيات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٨) تكراراً بنسبة (٤٠,٣٣ %) .
- المعرفة الجيدة بالمعايير القومية وعناصر توكيد الجودة وأساليب التقويم الذاتى وإدارة الوقت ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٦) تكراراً بنسبة (٣٩,٥١ %) .
- إعداد نماذج واستمارات المتابعة وتحليل البيانات واستخراج النتائج وكتابة التقارير ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٥) تكراراً بنسبة (٣٩,١ %) .
- تنمية مهارات الاتصال بالآخرين (مؤسسات - أفراد) حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩١) تكراراً بنسبة (٣٧,٤٥ %) .
- تنمية القدرة على الابتكار والإبداع وحل المشكلات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٧) تكراراً بنسبة (٣٥,٨ %) .
- تنمية مهارات اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلى وتكنولوجيا التعليم ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٥) تكراراً بنسبة (٣٤,٩٨ %) .
- المعرفة بالنواحي المالية والإدارية وشؤون العاملين والطلاب وكيفية التسجيل بجميع السجلات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٤) تكراراً بنسبة (٣٤,٥٧ %) .

- معرفة أدوار أجهزة التفش في بعض البلاد المتقدمة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٧) تكراراً بنسبة (٣١,٦٩ %) .

وقد وجه الباحث السؤال الخامس لأعضاء جهاز التفش للتعرف على مدى حصولهم على تدريب قبل ممارسة أعمالهم بالجهاز . ويوضح جدول (٥) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٥)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفش عن مدى حصولهم
على تدريب قبل ممارسة أعمالهم بالجهاز

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢٨٤	٩٢,٨١	١٢	٣,٩٢	١٠	٣,٢٧

يتضح من الجدول السابق أن معظم عينة أعضاء جهاز التفش قد حصلوا على دورات تدريبية قبل ممارسة أعمالهم بالجهاز وبنسبة استجابة (٩٢,٨١ %) ، على حين أن هناك نسبة قليلة جداً من أفراد العينة بلغت نحو (٣,٢٧ %) لم يحصلوا على دورات تدريبية قبل ممارسة أعمالهم بالجهاز .

واستكمل الباحث هذا السؤال بسؤال فرعى مفتوح وجه للذين استجابوا على السؤال السابق " بنعم " وذلك للتعرف على مجالات التدريب التى حصلوا عليها قبل البدء فى ممارسة أعمالهم بجهاز التدريب وفيمايلى استجاباتهم تنازلياً حسب تكرار نسبة كل عبارة عن هذا السؤال المفتوح .

- طبيعة عمل الجهاز وعناصر وأساليب التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٩٦) تكراراً بنسبة (٦٩ ٪) .
- كتابة التقارير والمذكرات ومحاضر الاجتماعات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (١٨٢) تكراراً بنسبة (٦٤,٠٨ ٪) .
- التدريب على المعايير القومية للتعليم وتطبيق الجودة الشاملة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (١٦٥) تكراراً بنسبة (٥٨,١ ٪) .
- متابعة المعامل ووحدة التدريب بالمدرسة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (١٥٤) تكراراً بنسبة (٥٤,٢٣ ٪) .
- أساليب التخاطب مع مديري عموم الإدارات التعليمية ووكلاء الوزارة ونقل الخبرات بين المدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٣) تكراراً بنسبة (٣٦,٢٧ ٪) .
- التدريب على النواحي الإدارية والمالية وفحص سجلات شئون الطلاب والعاملين ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٨) تكراراً بنسبة (٣٤,٥١ ٪) .
- تنمية مهارات اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلى ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٤) تكراراً بنسبة (٢٦,١ ٪) .

ووجه الباحث السؤال السادس لأفراد عينة أعضاء جهاز التفقيش
بالوزارة للتعرف على الدورات التدريبية التي حصلوا عليها - فى العام
السابق لإجراء هذه الدراسة - عام ٢٠٠٥ - ومدة هذه الدورات . ويوضح
جدول (٦) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٦)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفقيش عن الدورات
التي حصلوا عليها عام ٢٠٠٥ ومدتها

أسم الدورة التدريبية	مدة الدورة	ت	(%)
التفتيش من أجل جودة التعليم	أسبوعان	٥٧	١٨,٦٣
التقويم الشامل	أسبوعان	٤٤	١٤,٣٨
المعايير القومية للتعليم	أسبوع	٤١	١٣,٤
استخدام الحاسب الآلى	أسبوعان	٣٨	١٢,٤٢
اللغة الإنجليزية	أسبوعان	٣٥	١١,٤٤
الترقية للوظائف الأعلى	أسبوعان	٣٢	١٠,٤٦
		٢٤٧	٨٠,٧١

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- بلغت نسبة الذين حضروا برامج تدريبية عام ٢٠٠٥ نحو (٨٠,٧١ ٪) من إجمالي عينة أعضاء جهاز التفتيش .
- بلغ عدد برامج التدريب التي حصل عليها عينة أعضاء جهاز التفتيش عام ٢٠٠٥ ستة برامج تدريبية ولم تقل مدة البرامج عن أسبوعين باستثناء برنامج واحد هو برنامج المعايير القومية للتعليم مدته أسبوعاً .
- جاء في مقدمة برامج التدريب التي حصل عليها أعضاء جهاز التفتيش برنامجي " التفتيش من أجل " جودة التعليم " و " التقييم الشامل " ، حيث بلغت نسبة الذين حصلوا على هذين البرنامجين نحو (٣٣,٠١ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، ويرى الباحث أنه يمكن انتقال أثر التدريب من خلال هذه النسبة إلى بقية أفراد العينة ، ومنها إلى الميدان ، وهو ما يحقق أهداف الوزارة في نقل ثقافة جودة التعليم إلى المدارس ، وتقويم عناصر المنظومة التعليمية بموضوعية .
- كما جاء برنامج التدريب على المعايير القومية للتعليم في المرتبة الثالثة بالنسبة لعدد الذين حضروا البرامج التدريبية من عينة أعضاء جهاز التفتيش ، كما جاء برنامج استخدام الحاسب الآلي في المرتبة الرابعة من إجمالي أفراد العينة ، على حين جاء برنامج اللغة الإنجليزية في المرتبة الخامسة ، وقد بلغت نسبة الذين حضروا هذه البرامج الثلاثة نحو (٣٧,٢٥ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وتمثل هذه البرامج التدريبية الثلاثة أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المهنية لأعضاء جهاز التفتيش .

- ويأتى برنامج الترقية للوظائف الأعلى فى المرتبة الأخيرة بالنسبة لعدد الذين حضروا البرامج التدريبية من عينة أعضاء جهاز التفقيش ، وبنسبة (١٠,٤٦ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، وتهدف مثل هذه البرامج إلى تعريف المرشحين للترقية بمسئوليات وواجبات الوظيفة الجديدة التى سيشغلونها .

وقد وجه الباحث السؤال السابع إلى عينة أعضاء جهاز التفقيش للتعرف على احتياجاتهم لاكتساب معارف ومهارات أخرى تسهم فى زيادة فعالية عملهم بجهاز التفقيش . ويوضح جدول (٧) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٧)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفقيش عن مدى احتياجاتهم لاكتساب معارف ومهارات أخرى تسهم فى زيادة فعالية عملهم بجهاز التفقيش

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(٪)	ت	(٪)	ت	(٪)
١٧٦	٥٧,٥٢	٧٩	٢٥,٨٢	٥١	١٦,٦٦

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف العينة رأوا أنهم يحتاجون إلى اكتساب معارف ومهارات أخرى تسهم فى زيادة فعالية عملهم بجهاز التفقيش .

كما أن هناك نسبة تزيد عن (٢٥ %) من اجمالي العينة رأوا أنهم في حاجة إلى حد ما لاكتساب مثل هذه المعارف والمهارات ، وقد ترجع استجابة أفراد العينة " بنعم " إلى أن عملية التفتيش لا يمكن حصرها في رصد السلبيات بل هي عملية فنية وإنسانية نامية تقوم على أسس علمية متطورة ، غير أن هناك نحو (١٦,٦٦ %) من اجمالي أفراد العينة استجابوا بأنهم لا يحتاجون إلى اكتساب معارف ومهارات أخرى .

وقد وجه الباحث سؤالاً مفتوحاً لأفراد العينة الذين استجابوا عن السؤال السابق " بنعم " أو " حد ما " للتعرف على المعارف والمهارات التي يحتاجونها إلى اكتسابهم من خلال التدريب وفيمايلي استجابة أفراد العينة عن هذا السؤال :

- رفع المستوى في اللغة الإنجليزية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٢) تكراراً بنسبة (٣٢,١٦ %) من إجمالي أفراد هذه العينة (الذين استجابوا سواء " بنعم " أو " إلى حد ما " .
- الحاسب الآلي ودورة " I C D L " ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٨) تكراراً بنسبة (٣٠,٥٩ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- الجودة الشاملة للتعليم ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٧) تكراراً بنسبة (٣٠,٢٠ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- الإلمام بالنواحي المالية والإدارية في المدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦٤) تكراراً بنسبة (٢٥,١ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .

- طرق التدريس الحديثة واستخدام تكنولوجيا التعليم ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٠) تكراراً بنسبة (١١,٧٦ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- نظم المعلومات وقواعد البيانات وتحليلها كماً وكيفاً ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٢٦) تكراراً بنسبة (١٠,٢٠ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- الإلمام بقوانين التعليم والقرارات الوزارية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٢٤) تكراراً بنسبة (٩,٤١ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- الجديد في التربية وعلم النفس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٢٤) تكراراً بنسبة (٩,٤١ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- المعايير القومية للتعليم ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٧) تكراراً بنسبة (٦,٦٧ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .
- قياس عناصر المنظومة التعليمية وأدواته ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧) تكرارات بنسبة (٢,٧٥ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .

٥- التيسيرات والحوافز التي تتوافر لأعضاء جهاز التفيتش

للقيام بأعمالهم في المدارس :

وجه الباحث السؤال الثامن لعينة أعضاء جهاز التفيتش للتعرف على التيسيرات والحوافز التي تتوافر لهم للقيام بأعمالهم في المدارس بالمحافظات المختلفة .

يوضح جدول (٨) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٨)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن التيسيرات والحوافز التي تتوافر لهم للقيام بأعمالهم في المدارس بالمحافظات المختلفة

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	وجود سيارة حكومية لمرافقة اللجان	٣	٠,٩٨	٤	١,٣١	٢٩٩	٩٧,٧١
ب	استراحة مناسبة لمبيت الأعضاء	٩	٢,٩٤	١٨٩	٦١,٧٦	١٠٨	٣٥,٢٩
جـ	بدل سفر .	١١٥	٣٧,٥٨	١٨٥	٦٠,٤٦	٦	١,٩٦
د	بدل انتقال بين مدارس الإدارة التعليمية .	١٠٩	٣٥,٦٢	١٦٢	٥٢,٩٤	٣٥	١١,٤٤
هـ	بدلات تنفق وطبيعة العمل بجهاز التفتيش .	١٠٣	٣٣,٦٦	١٤٢	٤٦,٤١	٦١	١٩,٩٣
و	حوافز مادية مناسبة لطبيعة العمل .	٦٩	٢٢,٥٥	١٨٦	٦٠,٧٨	٥١	١٦,٦٧
ز	حوافز معنوية	٦٩	٢٢,٥٥	١٠٦	٣٤,٦٤	١٣١	٤٢,٨١

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- إن استجابة أفراد عينة جهاز التفتيش " بنعم " عن العبارات السابقة تقل كثيراً عن الاستجابة لعبارة " إلى حد ما " مما يشير إلى ضعف التيسيرات والحوافز التي تتوافر لهم للقيام بأعمالهم في المدارس بالمحافظات المختلفة .

- استجاب أعضاء جهاز التفتيش بـ " إلى حد ما " للتيسيرات والحوافز التي تتوفر لهم للقيام بأعمالهم في المدارس بالمحافظات المختلفة وهي على النحو التالي : استراحة مناسبة لمبيت الأعضاء بنسبة (٦١,٧٦ ٪) وحوافز مادية مناسبة لطبيعة العمل بنسبة (٦٠,٧٨ ٪) ، وبدل سفر بنسبة (٦٠,٤٦ ٪) ، وبدل انتقال بين مدارس الإدارة التعليمية بنسبة (٤٦,٤١ ٪) من إجمالي أفراد هذه العينة .

- على حين استجاب أفراد العينة بعدم وجود تيسيرات وحوافز بالنسبة لعبارة وجود سيارة حكومية لمرافقة اللجان حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " (٩٧,٧١ ٪) وعبارة حوافز معنوية حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " (٤٢,٨١ ٪) من إجمالي أفراد هذه العينة .

٦- نظم وإجراءات التفتيش التي يتبعها أعضاء الجهاز خلال زيارتهم للمدارس :

يضم هذا المحور سبعة أسئلة من (السؤال التاسع إلى السؤال الخامس عشر) ، ويهدف السؤال التاسع إلى التعرف على مدى إعلام المدارس بميعاد زيارة أعضاء لجان جهاز التفتيش . ويوضح جدول (٩) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٩)

استجابات أفراد العينة عن مدى
إعلام المدارس بميعاد زيارة أعضاء لجان جهاز التفتيش

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٨	٢,٦١	٢٩	٩,٤٨	٢٦٩	٨٧,٩١

يتضح من الجدول السابق أن (٨٧,٩١ %) من عينة جهاز التفتيش لا يبلغون المدارس بميعاد زيارتهم لها ، على حين أن هناك نسبة صغيرة بلغت نحو (٢,٦١ %) من إجمالي أفراد هذه العينة يبلغون المدارس بميعاد زيارتهم لها .

ويرى الباحث أن المدارس التي تحرص على تحقيق مستوى مناسب من الجودة التعليمية لا تجد أى مشكلة فى عدم إبلاغها بميعاد زيارات لجان جهاز التفتيش ، على عكس المدارس التي يقل فيها عنصر الانضباط وجدية الأداء فى العملية التعليمية ، ومن ثم فإن عدم إبلاغ المدارس بميعاد زيارات لجان جهاز التفتيش قد يعطى صورة حقيقية عن جودة العملية التعليمية فى المدارس التي يزورها أعضاء جهاز التفتيش بالوزارة

وقد وجه الباحث السؤال العاشر إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش للتعرف على المدة التي تستغرقها زيارات أعضاء لجنة جهاز التفتيش للمدرسة .

ويوضح جدول (١٠) استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن هذا السؤال

جدول (١٠)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن
المدة التي تستغرقها زيارتهم للمدارس

المدة	ت	(%)
يوم	٣٠١	٩٨,٣٧
يومان	٣	٠,٩٨
ثلاثة أيام	صفر	صفر
أكثر من ثلاثة أيام	٢	٠,٦٥

يتضح من الجدول السابق أن المدة التي تستغرقها زيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة تكاد تنحصر في يوم واحد ، بنسبة استجابة (٩٨,٣٧ %) من إجمالي أفراد هذه العينة .

ويرى الباحث أن مدة زيارة لجان جهاز التفتيش للمدارس ينبغي أن تكون مرنة ، لا تقتصر على يوم واحد فقط ، بل تراعى هذه المدة ظروف كل مدرسة من حيث عدد فصولها وأنشطتها ، والمشكلات التي تواجهها ، والسلبيات أو المخالفات التي تتطلب التصدي لها ، كما أن هذه المدة تتوقف على عدد أعضاء لجان جهاز التفتيش الذين يزورون المدرسة .

وقد وجه الباحث السؤال الحادى عشر إلى عينة أعضاء جهاز
التفتيش للتعرف على عدد أعضاء لجنة جهاز التفتيش التى تزور المدرسة
الواحدة . ويوضح جدول (١١) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١١)

استجابات أفراد العينة عن عدد أعضاء
لجنة جهاز التفتيش التى تزور المدرسة الواحدة

عدد الأعضاء	ت	(%)
عضو	١٥٢	٤٩,٦٧
عضوان	١٥٤	٥٠,٣٣
ثلاثة أعضاء	صفر	صفر
أكثر من ثلاثة أعضاء	صفر	صفر

يتضح من الجدول السابق أن عدد أعضاء لجنة جهاز التفتيش التى
تزور كل مدرسة تتراوح ما بين عضو إلى عضوين ولا يزيد عن ذلك .

وقد وجه الباحث السؤال الثانى عشر إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش
للتعرف على مدى قيامهم بزيارة الفصول وحضور حصص للمعلمين بها .
ويوضح جدول (١٢) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٢)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش عن
مدى قيامهم بزيارة الفصول وحضور حصص المعلمين بها

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
١٨٩	٦١,٧٦	١١٥	٣٧,٥٨	٢	٠,٦٥

يتضح من الجدول السابق أن هناك نحو (٦١,٧٦ %) من إجمالي عينة أعضاء جهاز التفتيش يقومون بزيارة الفصول ويحضرون فيها حصصاً للمعلمين ، على حين أن هناك نحو (٣٧,٥٨ %) من إجمالي أفراد هذه العينة يزورون الفصول أحياناً ، وقد يفسر ذلك باقتصار زيارة المدارس في معظم الأحوال على يوم واحد . واقتصار عدد أعضاء اللجنة على عضو واحد وفقاً لآراء نحو (٥٠ %) من أعضاء جهاز التفتيش ، الأمر الذي قد لا يسمح لعضو الجهاز بزيارة الفصول وحضور حصص للمعلمين في كل المدارس التي يزورها .

وقد وجه الباحث سؤالاً لعينة أعضاء جهاز التفتيش الذين استجابوا عن السؤال السابق " بنعم " أو " أحياناً " للتعرف على عدد الفصول التي يزورها ، ومدى بقائهم في زيارة كل فصل . ويوضح جدول (١٣) ، (١٤) استجابات العينة عن هذا السؤال .

جدول (١٣)

استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش
عن عدد الفصول التي يزورونها في كل مدرسة

عدد الفصول	ت	(%)
فصل من كل صف	٢	٠,٦٦
فصل من كل صف	٦	١,٩٧
ثلاثة فصول من كل صف	٢٤	٧,٨٩
جميع صفوف المدرسة	٢٧٢	٨٩,٤٧

يتضح من الجدول السابق أن هناك نحو (٨٩,٤٧ %) من إجمالي
أفراد العينة يزورون جميع صفوف المدرسة .

وقد وجه الباحث سؤالاً لأفراد العينة للتعرف عن مدة بقائهم في زيارة
كل فصل . ويوضح جدول (١٤) استجابات أفراد العينة عن مدة بقائهم
في زيارة كل فصل .

جدول (١٤)
استجابات عينة أعضاء جهاز
التفتيش عن مدة بقائهم في زيارة كل فصل

المدة	ت	(%)
أقل من نصف حصة	٢٧٤	٩٠,١٣
نصف حصة	٣٠	٩,٨٧
حصة كاملة	صفر	صفر
أكثر من حصة	صفر	صفر

يتضح من الجدول السابق أن مدة زيارة أكثر من (٩٠ %) من أعضاء جهاز التفتيش لكل فصل تقل عن نصف حصة ، على حين أن هناك نحو (٩,٨٧ %) من أعضاء جهاز التفتيش تصل مدة زيارتهم لكل فصل إلى نصف حصة وقد يفسر قلة مدة زيارة أعضاء جهاز التفتيش لكل فصل إلى وجود أعداد كبيرة من الفصول في معظم المدارس ، واقتصار زيارة المدرسة على يوم واحد ، الأمر الذي لا يسمح لأعضاء الجهاز بالبقاء في زيارة الفصول إلى نصف حصة .

وقد وجه الباحث السؤال الثالث عشر إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش للتعرف على مدى قيامهم بالتفتيش مرة أخرى على نفس المدرسة التي زاروها أثناء العام الدراسي .

ويوضح جدول (١٥) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٥)

استجابات أفراد العينة عن مدى قيامهم بالتفتيش

مرة أخرى على نفس المدارس التي زاروها أثناء العام الدراسي

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
١٢	٣,٩٢	٤٧	١٥,٣٦	٢٤٧	٨٠,٧٢

- يتضح من الجدول السابق أن أكثر من (٨٠ %) من إجمالي عينة أعضاء جهاز التفتيش لا يقومون بالتفتيش مرة أخرى على نفس المدارس التي زاروها أثناء العام الدراسي ، وقد يفسر ذلك إلى كثرة عدد المدارس في التعليمين الأساسي والثانوي العام بمختلف محافظات الجمهورية ، في حين أن القوى البشرية لأعضاء جهاز التفتيش قليلة جداً لا تتناسب مع كثرة عدد المدارس .
- أن هناك نسبة بلغت نحو (٣,٩٢ %) من أعضاء جهاز التفتيش يقومون بالتفتيش مرة أخرى على نفس المدارس التي زاروها أثناء العام الدراسي ، على حين أن هناك نحو (١٥,٣٦ %) من إجمالي أفراد العينة استجابوا بأنهم يقومون بالتفتيش أحياناً على نفس المدارس التي زاروها أثناء العام الدراسي ، وقد يفسر تكرار زيارة أعضاء جهاز التفتيش لنفس المدارس أثناء العام الدراسي إلى وجود سلبيات أو مخالفات في هذه المدارس مما يتطلب من أعضاء جهاز التفتيش التعرف على ما تم على أرض الواقع لعلاج السلبيات وتقاضي المخالفات ، أو قد يرجع إلى تطبيق استطلاعات الرأي حول موضوعات معينة .

ووجه الباحث السؤال الرابع عشر إلى أفراد العينة للتعرف على
العناصر الرئيسة التي تركز عليها لجان التفتيش أثناء زياراتها للمدارس .
ويوضح جدول (١٦) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٦)

استجابات أفراد العينة عن العناصر الرئيسة
التي تركز عليها لجان التفتيش أثناء زياراتها للمدارس

م	العـــــــــــــــــبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	النظافة العامة للمدرسة	٣٠١	٩٨,٣٦	٤	١,٣١	١	٠,٣٣
ب	حضور وانتظام العاملين بالمدرسة	٣٠٣	٩٩,٠٢	٣	٠,٩٨	صفر	صفر
جـ	انتظام الطلاب ونسبة حضورهم	٣٠٤	٩٩,٣٥	٢	٠,١٥	صفر	صفر
د	صلة المدرسة بالمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية	٢٧٦	٩٠,٢	٣٠	٩,٨	صفر	صفر
هـ	جدية الإدارة المدرسية في تطبيق القرارات والتعليمات والنشرات	٢٩٣	٩٥,٧٥	٩	٢,٩٤	٤	١,٣١
و	مراجعة احتياجات المدرسة (من حجات للأنشطة ومتطلبات المكتبة والأجهزة والوسائل التعليمية الخ	٢٧٤	٨٩,٥٤	٢٩	٩,٤٨	٣	٠,٩٨
ز	طريقة تدريس المعلم وإعداده لدروسه	٢٢٩	٧٤,٨٤	٦٣	٢٠,٥٩	١٤	٤,٥٧
ح	استخدام المعلم لمعينات التدريس وتكنولوجيا التعليم	٢٦٩	٨٧,٩١	٢٢	٧,١٩	١٥	٤,٩
ط	مستوى تحصيل الطلاب في المواد الدراسية	٢٠٧	٦٧,٦٥	٦٦	٢١,٥٧	٣٣	١٠,٧٨
ي	ممارسة الطلاب للأنشطة والهوايات	٢٣٦	٧٧,١٢	٣٣	١٠,٧٨	٣٧	١٢,٠٩

يتضح من الجدول السابق أن العناصر الرئيسة التي تركز عليها لجان التفتيش أثناء زياراتها للمدارس هي - على الترتيب تنازلياً - على النحو التالي :

- استجاب نحو أكثر من (٩٠ ٪) من أفراد العينة لخمسة عناصر يركزون عليها أثناء زياراتهم للمدارس في مقدمتها " انتظام الطلاب ونسبة حضورهم " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٩,٣٥ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وجاء في الترتيب الثاني عنصر " حضور وانتظام العاملين بالمدرسة " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٩,٠٢ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، كما جاء في الترتيب الثالث عنصر " النظافة العامة بالمدرسة " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٨,٣٦ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وجاء في الترتيب الرابع عنصر " جدية الإدارة المدرسية في تطبيق القرارات والتعليمات والنشرات " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٥,٧٥ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، على حين جاء في الترتيب الخامس عنصر " صلة المدرسة بالمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٠,٢ ٪) من إجمالي أفراد العينة .

ويفسر الباحث ارتفاع الاستجابة عن العناصر الخمسة السابقة لدى أفراد العينة بأن أعضاء جهاز التفتيش يستخدمون استمارة متابعة سير الدراسة تحتوى على العناصر السابقة فهم يلتزمون بالتركيز على هذه العناصر في عملية التفتيش على المدارس واستيفاء استمارة متابعة سير الدراسة لأي مدرسة يزورها .

- وجاء فى الترتيب السادس عنصر " مراجعة احتياجات المدرسة من حجات للأشطة ، ومتطلبات المكتبة ، والأجهزة والوسائل التعليمية " ، بنسبة استجابة بلغت (٨٩,٥٤ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، وجاء فى الترتيب السابع عنصر " استخدام المعلم لمعينات التدريس وتكنولوجيا التعليم " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٨٧,٩١ ٪) من إجمالى أفراد العينة .

وقد يفسر تأخر ترتيب استجابة أعضاء جهاز التفقيش عن هذين العنصرين بالمقارنة بالعناصر الخمسة السابقة إلى أن استمارة متابعة سير الدراسة لا تهتم بتحديد احتياجات المدرسة من حجات للأشطة ومتطلبات المكتبة والأجهزة والوسائل التعليمية وإنما تهتم برصد السلبيات فقط التى تعوق الاستخدام الأمثل لكل من الملاعب وحجات الأشطة والتكنولوجيا ، ومن ثم فإن تركيز أعضاء جهاز التفقيش على هذين العنصرين أثناء زيارتهم للمدارس يتم بشكل غير مباشر .

وهناك ثلاث عناصر تأتى فى الترتيب الأخير بالنسبة لإستجابات عينة أعضاء جهاز التفقيش عن العناصر التى يركزون عليها أثناء زيارتهم للمدارس حيث تقل نسبة الإستجابة لهذه العناصر عن (٨٠ ٪) من اجمالى أفراد العينة ، وهذه العناصر هى " ممارسة الطلاب للأشطة والهوايات " ، حيث جاءت فى الترتيب الثامن بنسبة (٧٧,١٢ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، وجاءت " طريقة تدريس المعلم وإعداده لدروسه " فى الترتيب التاسع ، حيث بلغت الإستجابة عن هذا العنصر (٧٤,٨٤ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، على حين جاء فى الترتيب العاشر والأخير للعناصر التى يركز عليها أعضاء جهاز التفقيش عنصر " مستوى تحصيل

الطلاب فى المواد الدراسية " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا
العنصر (٦٧,٦٥ ٪) من إجمالى أفراد العينة .

ووجه الباحث السؤال الخامس عشر إلى أعضاء جهاز التفتيش
للتعرف على مدى قيامهم بعقد اجتماعات عقب عملية التفتيش على
المدارس . ويوضح جدول (١٧) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٧)

استجابات أفراد العينة عن مدى قيامهم
بعقد اجتماعات عقب عملية التفتيش على المدارس

م	العـــــــــــــــــبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(٪)	ت	(٪)	ت	(٪)
أ	إدارة المدرسة (المدير - الناظر - الوكلاء)	٢٩٧	٩٧,٠٦	٩	١,٣١	صفر	صفر
ب	المعلمين	٩٠	٢٩,٤١	١٨٥	٥٠,٩٨	٣١	١٠,١٣
جـ	المسؤولين بالإدارة التعليمية	٢٩٩	٩٧,٧١	٥	٠,٦٥	٢	٠,٦٥
د	المسؤولين بالمديرية التعليمية	٢٤٧	٨٠,٧٢	٥٦	٩,٨	٣	٠,٩٨

يتضح من الجدول السابق أن عينة أعضاء جهاز التفتيش يعقدون
اجتماعات عقب قيامهم بعملية التفتيش على المدارس - على الترتيب - مع
المسؤولين بالإدارة التعليمية فى المقام الأول حيث بلغت نسبة الاستجابة
(٩٧,٧١ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، ومع إدارة المدرسة ، حيث بلغت
نسبة الاستجابة (٩٧,٠٦ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، على حين يعقد
أعضاء جهاز التفتيش أحياناً اجتماعات مع المعلمين ، حيث بلغت نسبة
الاستجابة بـ " أحياناً " (٦٠,٤٦ ٪) من إجمالى أفراد العينة .

ويلحظ أن اجتماعات أعضاء جهاز التفتيش مع المسؤولين في كل من الإدارة والمديرية التعليمية تتمثل في تسليم صور تقارير متابعة المدارس التي زاروها ، والتي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في أساليب العمل بالمدارس التابعة لإشرافهم حتى يقومون بمتابعتها ، ووضع كل من مدير الإدارة ومدير المديرية التعليمية أمام مسؤولياته وتوقيعه على بعض عناصر استمارة المتابعة مثل العناصر التي تتعلق بموقف وصول الكتب الدراسية ، وتشكيل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين .

ويفسر ضعف اهتمام أعضاء جهاز التفتيش بعقد اجتماعات مع المعلمين إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بضيق وقت زيارتهم للمدارس واقتصاره على يوم واحد في معظم الأحوال ، كما أن هدف زيارتهم يتمثل في التعرف على مدى قيام المدرسة برسالتها التعليمية ، وليس توجيه المعلمين ، ذلك لأن هذه المسؤولية تقع على عاتق موجهي المواد الدراسية ، وبالتالي فإن عدم قيام أعضاء جهاز التفتيش بعقد اجتماعات مع المعلمين لا يتفق مع الوقت المحدود لزياراتهم للمدارس ولا مع الأهداف المرجوة لها .

٧- الجهات التي تدعم عمل أعضاء جهات التفتيش

يضم هذا المحور سؤاليين السادس عشر والسابع عشر ، وقد استهدف السؤال السادس عشر التعرف على الجهات التي توجه إليها تقارير لجان جهاز التفتيش بعد زيارتهم للمدارس .

ويوضح جدول (١٨) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٨)

استجابات أفراد العينة عن الجهات التي
توجه إليها تقارير لجان جهاز التفتيش بعد زيارتهم للمدارس

م	العلـــــــــــــــــبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ن	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	المدرسة التي زارها المفتش وكتب تقريراً عنها في سجل الزيارات .	٢٨٦	٩٣,٤٦	٩	٢,٩٤	١١	٣,٥٩
ب	الإدارة التعليمية التابعة لها المدارس التي تم زيارتها	٢٩٧	٩٧,٠٦	٧	٢,٢٩	٢	٠,٦٥
جـ	المديرية التعليمية التي تتبعها المدارس	٢٩٢	٩٥,٤٢	١٢	٣,٩٢	٢	٠,٦٥
د	جهاز التفتيش بالوزارة	٣٠٤	٩٩,٣٥	صفر	صفر	٢	٠,٦٥
هـ	مكتب المتابعة بالوزارة	١٤	٤,٥٧	١٣	٤,٢٥	٢٧٩	٩١,١٨
و	مراء الإدارات العامة للتعليم بالوزارة حسب المدارس التابعة لكل منهم .	١٦	٥,٢٣	١١	٣,٥٩	٢٧٩	٩١,١٨

يتضح من الجدول السابق أن الجهات التي توجه إليها تقارير لجان
جهاز التفتيش بعد زيارتهم للمدارس تتركز في ثلاث جهات هي - على
الترتيب تنازلياً - على النحو التالي :

- جهاز التفتيش بالوزارة باعتباره الجهة التى يتبعها أعضاء لجان التفتيش ، والتى تحدد لهم المدارس التى يزورونها فى كل محافظة من محافظات الجمهورية ، ومن ثم فإنه يتعين عليهم رفع تقاريرهم إلى جهاز التفتيش التابعين له ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٩,٣٥ %) من اجمالى أفراد العينة ، ويأتى فى المرتبة الثانية الإدارة التعليمية التابعة لها المدارس التى تم زيارتها باعتبارها الجهة المسؤولة عن الإشراف عليها ومتابعتها ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٧,٠٦ %) من اجمالى العينة ، على حين جاءت المدرسة التى زارها أعضاء جهاز التفتيش فى الترتيب الثالث والأخير ، باعتبارها الجهة المنوط بها تنفيذ توصيات لجان جهاز التفتيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٣,٤٦ %) من اجمالى أفراد العينة .
- لم يوجه أعضاء جهاز التفتيش تقاريرهم إلى كل من : مكتب المتابعة بالوزارة ، ومدراء الإدارات العامة للتعليم بالوزارة حسب المدارس التابعة لكل منهم ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " أكثر من (٩٠ %) وتشير هذه الاستجابات إلى أن كل جهة من هذه الجهات تعمل بمعزل عن الأخرى رغم اهتمامهم المشترك بمتابعة سير العمل فى المدارس والتعرف على حسن الأداء بها . ويرى الباحث أن جهاز التفتيش يمكنه - من خلال التنسيق - الاستفادة من القوى البشرية فى هذه الجهات لمتابعة ما جاء فى تقارير اللجان التى تزور المدارس .
- وقد أضاف أعضاء جهاز التفتيش جهات أخرى وهى : " وزير التعليم " ، حيث يتم تجميع التقارير وتحليلها وعرضها على سيادته ، كما توجه أحياناً بعض التقارير إلى محافظ الأقاليم ورؤساء الأحياء والوحدات المحلية خاصة إذا وجدت مخالفات فى هذه المدارس .

ووجه الباحث السؤال السابع عشر لعينة جهاز التفتيش للتعرف على مدى فعالية دور بعض الجهات فى متابعة ما جاء فى تقاريرهم ويوضح جدول (١٩) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (١٩)

استجابات أفراد العينة عن مدى فعالية

دور بعض الجهات فى متابعة تقارير لجان جهاز التفتيش

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى كل مدرسة	٤٦	١٥,٠٣	١٥٥	٥٠,٦٥	١٠٥	٣٤,٣١
ب	إدارة المدرسة .	٢٦٨	٨٧,٥٨	٣٥	١١,٤٤	٣	٠,٩٨
جـ	الإدارة التعليمية	٢٧٧	٩٠,٥٢	٢٩	٩,٤٨	صفر	صفر
د	المديرية التعليمية	٢٦٩	٨٧,٩١	٣٥	١١,٤٤	٢	٠,٦٥
هـ	جهاز التفتيش بالوزارة	٢٨٤	٩٢,٨١	٥	١,٦٣	١٧	٥,٥٦
و	قطاع التعليم بالوزارة التابع له المدارس التى تم زيارتها .	١٩	٦,٢١	٢٨	٩,١٥	٢٥٩	٨٤,٦٤

يتضح من الجدول السابق ماأتى :-

- يقوم جهاز التفتيش بدور فعال فى متابعة ما جاء فى تقارير لجان التفتيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٢,٨١ %) من اجمالى العينة ، وجاءت الإدارة التعليمية فى المرتبة الثانية من حيث فعاليتها فى متابعة تقارير لجان جهاز التفتيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٠,٥٢ %) من اجمالى العينة على حين جاءت المديرية التعليمية فى الترتيب الثالث من حيث درجة فعاليتها فى متابعة تقارير هذه اللجان ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٨٧,٩١ %) من اجمالى العينة

- يقوم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين فى كل مدرسة أحياناً بدور فى متابعة ما جاء فى تقارير لجان جهاز التفتيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " أحياناً " (٥٠,٦٥ %) من اجمالى العينة .
- لا يقوم قطاع التعليم بالوزارة التابع له المدارس التى زارها أعضاء لجان التفتيش بدور فى متابعة تقارير هذه اللجان ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " (٨٤,٦٤ %) من اجمالى العينة .

٨- مدى فعالية زيارات لجان جهاز التفتيش فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها

ووجه الباحث السؤال الثامن عشر إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش للتعرف على آرائهم عن مدى فعالية زياراتهم فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها . ويوضح جدول (٢٠) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٢٠)

استجابات أفراد العينة عن مدى فعالية زياراتهم فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢١٣	٦٩,٦١	٦٨	٢٢,٢٢	٢٥	٨,١٧

يتضح من الجدول السابق أن عينة أعضاء جهاز التفتيش بالوزارة رأوا أن زيارتهم تساعد المدرسة في تحسين جودة أداء العاملين بها ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " نعم " (٦٩,٦١ %) من اجمالي العينة ، واستكمل الباحث السؤال الرئيسي السابق بسؤال أفراد العينة الذين استجابوا بـ " نعم " للتعرف على آرائهم عن مدى رغبتهم في استمرار عملهم بوضعه الراهن أو تطويره . ويوضح جدول (٢١) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٢١)

استجابات أفراد العينة عن مدى رغبتهم
في استمرار عملهم بوضعهم الراهن أو تطويره

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	استمرار عمل لجان جهاز التفتيش بوضعها الحالي	١٤٩	٦٩,٩٥	٤٧	٢٢,٠٧	١٧	٧,٩٨
ب	تطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء العاملين به	١٤٤	٦٧,٦٠	٤٥	٢١,١٣	٢٤	١١,٢٧

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء جهاز التفتيش تكاد تتساوى بين استمرار عمل لجان التفتيش بوضعها الحالي ، وتطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء العاملين به ، حيث تراوحت نسبة الاستجابة ما بين (٦٧ %) من اجمالي أفراد العينة بالنسبة للعبارة الثانية ، (٦٩ %) من اجمالي أفراد العينة بالنسبة للعبارة الأولى .

كما استكمل الباحث السؤال الرئيسى السابق بسؤال فرعى لأفراد العينة الذين استجابوا بـ " إلى حد ما " و " لا " للتعرف على آرائهم حول إلغاء لجان جهاز التفتيش أو ضمها مع أجهزة المتابعة فى جهاز واحد . ويوضح جدول (٢٢) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٢٢)

استجابات أفراد العينة حول إلغاء لجان التفتيش

أو ضمها مع أجهزة المتابعة فى جهاز واحد

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	إلغاء لجان التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة	٤٣	٤٦,٢٣	١	١,٠٨	٤٩	٥٢,٢٣
ب	ضم أجهزة المتابعة فى جهاز واحد بدلاً من تعددها	٤١	٤٤,٠٨	٥	٥,٣٨	٤٧	٥٠,٥٤

يتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة تزيد عن (٥٠ %) يمثلون نحو (٣٠,٣٩ %) من اجمالى العينة الذين استجابوا عن السؤال الرئيسى بـ " إلى حد ما " ، " لا " يرون عدم إلغاء لجان جهاز التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة ، على حين جاءت استجابة أفراد هذه العينة لعبارة ضم أجهزة المتابعة الميدانية فى جهاز واحد بدلاً من تعددها فى المرتبة الثانية .

وربما يفسر آراء ضعف نسبة استجابة أفراد العينة حول عدم إلغاء جهاز التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة إلى وجود بعض المعوقات التى تواجه لجان جهاز التفتيش لدى البعض كالحرق فى الماء من حيث وجود العديد من السلبيات فى معظم المدارس .

٩- المعوقات الخارجية التي تواجه لجان جهاز التفتيش

وجه الباحث سؤالاً مفتوحاً لأفراد العينة وذلك للتعرف على المعوقات الخارجية التي تواجه لجان جهاز التفتيش في المدارس والإدارات والمديرية التعليمية ، وفيما يلي تصنيف استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

أ - معوقات في المدارس:

- غياب المدير أو بعض المسؤولين مما يشكل صعوبة في الحصول على البيانات المطلوبة يوم الزيارة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٦) تكراراً بنسبة (٣٤,٦٤ %) من اجمالي العينة .
- ضعف تأهيل قيادات المدرسة وقلة خبراتهم ومقاومتهم للتغيير والتطوير ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٣) تكراراً بنسبة (٣٠,٣٩ %) من اجمالي العينة .
- وجود عدد كبير من المدرسين يعملون بالحصّة غير مؤهلين تربوياً ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٥) تكراراً بنسبة (١١,٤٤ %) من اجمالي العينة .
- بعد المسافة في الوصول إلى المدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٤) تكراراً بنسبة (١١,١١ %) من اجمالي العينة .

ب - معوقات في الإدارات التعليمية

- عدم وجود متابعة جادة وفعالية من الإدارات التعليمية للمدارس وخصوصاً في النواحي الفنية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٣) تكراراً بنسبة (٣٠,٣٩ %) من اجمالي العينة .

- ضعف تعاون الإدارات التعليمية مع لجان جهاز التفتيش ، وعدم الفصل السريع فى المخالفات ، استهتار المسؤولين بالإدارة قبل الوصول لهم للتصديق على التقارير ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٩) تكراراً بنسبة (٢٩,٠٨ %) من اجمالى العينة .
- عدم الاهتمام بتجهيزات استراحات مناسبة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٨) تكراراً بنسبة (٢٨,٧٦ %) من اجمالى العينة .
- تناقض التقارير والبيانات والإحصاءات بين الواقع ف المدارس والإدارة التعليمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٤٢) تكراراً بنسبة (١٣,٩١ %) من اجمالى العينة .

ج- معوقات فى المديريات التعليمية :

- عدم تعاون المديريات التعليمية مع لجان التفتيش (ومن أمثلة ذلك رفض بعض مديرى المديريات مقابلة أعضاء جهاز التفتيش لتبصيرهم بالسلبيات فى بعض المدارس التابعة لهم، وعدم اهتمام بعض مديرى المديريات بتقارير لجان التفتيش) ، وعدم الجدية فى متابعة إزالة السلبيات التى جاءت فى تقارير لجان جهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٦) تكراراً بنسبة (٣١,٣٧ %) من اجمالى العينة .
- عدم إعطاء بيانات دقيقة بشأن وصول الكتب وعنوانات المدارس ، وتضارب الإحصاءات والبيانات بين الإدارة والمديرية التعليمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٥) تكراراً بنسبة (٢٧,٧٨ %) من اجمالى العينة .

- عدم وجود استراحات مناسبة لأعضاء لجان جهاز التفتيش ،
حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣١) تكراراً
بنسبة (١٠,١٣ %) من اجمالي العينة .

١٠ - المعوقات الخارجية التي تواجه عمل لجان جهاز التفتيش

وجه الباحث السؤال العشرون إلى عينة أعضاء جهاز التفتيش للتعرف على الصعوبات التي تواجه عملهم داخل هذا الجهاز وفيمايلي تصنيف استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

أ - معوقات تتعلق بالنواحى المادية

- تخفيض الأجر الإضافي عن المأموريات (بدل مبيت) إلى (٥٠ %) بدلا من زيادته ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٩٦) تكراراً بنسبة (٦٤,٠٥ %) من اجمالي العينة .
- تخفيض قيمة استمارات السفر والانتقالات الداخلية بشكل واضح (حيث تم حذف ليلة السفر ، وليلة العودة من الاستمارة) ، وقد بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٥٩) تكراراً بنسبة (٥١,٩٦ %) من اجمالي العينة .
- تأخر صرف المستحقات المالية (مثل بدل الانتقال والحوافز) وعدم انتظام صرفها ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٩) تكراراً بنسبة (٢٩,٠٨ %) من اجمالي العينة .

- عدم تخصيص يوم لصرف مرتبات أعضاء جهاز التفتيش من جهة العمل الأصلية وعدم وجود خزينة مستقلة لأعضاء جهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦٧) تكراراً بنسبة (٢١,٨٩ %) من اجمالي العينة .
- ارتفاع تكلفة المبيت في بعض المأموريات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣١) تكراراً بنسبة (١٠,١٣ %) من اجمالي العينة .

ب - صعوبات تتعلق بالعنصر البشري

- قلة عدد أعضاء جهاز التفتيش بالنسبة لعدد مدارس الجمهورية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٦) تكراراً بنسبة (٢٤,٨٤ %) من اجمالي العينة .
- عدم تعاون بعض المسؤولين في الإدارات وخاصة المسؤولين عن التوريدات في إعطاء بيانات عن صرف الكتب بالمدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٤) تكراراً بنسبة (٢٤,١٨ %) من اجمالي العينة .
- تتابع مأموريات أعضاء جهاز التفتيش بدون فواصل زمنية مما يتسبب في إرهاق أعضاء الجهاز ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦٤) تكراراً بنسبة (٢٠,٩٢ %) من اجمالي العينة .
- عدم استقرار أعضاء الجهاز بسبب ندبهم للعمل بجهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٣) تكراراً بنسبة (١٠,٧٨ %) من اجمالي العينة .

- عدم الثقة فى الأعضاء أثناء المأموريات والتحرى عن مدى قيامهم بها ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٨) تكراراً بنسبة (٥,٨٨ %) من اجمالى العينة .

ج- صعوبات تتعلق بالنواحى التشريعية والقرارات التنظيمية

- عدم وجود هيكل تنظيمى لجهاز التفتيش ، وعدم تثبيت أعضاء الجهاز ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٢٦) تكراراً بنسبة (٤١,١٨ %) من اجمالى العينة .
- حرمان عضو جهاز التفتيش من العلاوات التشجيعية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦٥) تكراراً بنسبة (٢١,٢٤ %) من اجمالى العينة .
- عدم مشاركة أعضاء الجهاز فى القرارات التنظيمية قبل صدورها ، والتقييد بعناصر المأمورية فقط وعدم التعرض لأية جوانب أخرى قد تظهر أثناء الزيارة ، ومحاسبة العضو وعدم النظر إلى ظروف المأمورية التى يوجد بها ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦٢) تكراراً بنسبة (٢٠,٢٦ %) من اجمالى العينة .
- صعوبة حصول أعضاء جهاز التفتيش على أجازة عارضة أو اعتيادية نظراً لظروف العمل ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٧) تكراراً بنسبة (١٨,٦٣ %) من اجمالى العينة .
- عدم مواكبة لائحة بدل الانتقال والإقامة (المبيت) لارتفاع الأسعار ، (حيث تتراوح القيمة النقدية لبذل المبيت ما بين (٦ : ٧ جنيهات) ، وقد بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٣) تكراراً بنسبة (١٧,٣٢ %) من اجمالى العينة .

د - صعوبات أخرى

- عدم وجود دافعية للتحسين لدى قطاع كبير من العاملين بالمدارس .
- رفض مديرية القاهرة ترشيح المنتدبين لجهاز التفتيش للترقي للوظائف الأعلى .
- عدم وجود كاريهات تحقيق شخصية لعضو جهاز التفتيش لتسهيل عمله .
- وجود بعض المدارس فى أماكن نائية جداً ، وعدم وجود وسيلة انتقال للوصول إليها .

ونقل نسبة تكرار الاستجابة عن هذه العبارات السابقة عن (٥٠ ٪) من اجمالى العينة .

١١ - مقترحات أفراد العينة لتطوير جهاز التفتيش:

يمكن تصنيف مقترحات عينة أعضاء جهاز التفتيش لتطوير العمل بالجهاز إلى ثلاثة محاور رئيسية هي :

١ - تطوير نظم وأساليب العمل بجهاز التفتيش

- زيادة مدة زيارة المدرسة لأكثر من يوم ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١١٧) تكراراً بنسبة (٣٨,٢٤ ٪) من اجمالى العينة .
- التكامل والتعاون بين أداء جهاز التفتيش وأجهزة المتابعة بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٨) تكراراً بنسبة (٣٥,٢٩ ٪) من اجمالى العينة .

- تكرار الزيارة لنفس المدارس على فترات متقاربة للتأكد من إزالة السلبات والالتزام بتنفيذ التوصيات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٧) تكراراً بنسبة (٣١,٧ %) من اجمالي العينة .
- أن تضم لجنة جهاز التفتيش أكثر من عضو لمتابعة النواحي الفنية وتنفيذ المناهج إلى جانب النواحي الإدارية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٥) تكراراً بنسبة (٣١,٥٥ %) من اجمالي العينة .
- إعداد أدلة حديثة بأسماء وعنوانات المدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٣) تكراراً بنسبة (٣٠,٣٩ %) من اجمالي العينة .
- إعداد هيكل للوظائف بجهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٩) تكراراً بنسبة (٢٩,٠٨ %) من اجمالي العينة .
- عدم التركيز الشديد عند زيارة المدارس على جمع الإحصاءات والبيانات الكمية وضرورة الاهتمام بالبيانات الكيفية ، وتجديد وتطوير آليات المتابعة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٤) تكراراً بنسبة (٢٧,٤٥ %) من اجمالي العينة .
- تطبيق اللامركزية بالنسبة لجهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٨) تكراراً بنسبة (١٨,٩٥ %) من اجمالي العينة .
- توسيع نطاق عمل الجهاز ليمتد إلى المدارس الفنية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٤) تكراراً بنسبة (١٧,٦٥ %) من اجمالي العينة .
- تقويم أداء جهاز التفتيش باستمرار ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٢) تكراراً بنسبة (١٧ %) من اجمالي العينة .

٢ - التنمية المهنية لأعضاء جهاز التفتيش

- زيادة عدد الدورات التدريبية لأعضاء جهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١١٥) تكراراً بنسبة (٣٧,٥٨ %) من اجمالي العينة .
- اشتراك أعضاء جهاز التفتيش في البعثات الخارجية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٨) تكراراً بنسبة (٣٥,٢٩ %) من اجمالي العينة .
- إنشاء مكتبة داخل جهاز التفتيش وتزويدها بالمراجع العلمية وتكنولوجيا المعلومات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٧) تكراراً بنسبة (٣١,٦٩ %) من اجمالي العينة .
- عقد لقاءات عملية الأعضاء الجهاز مع الخبراء والمتخصصين في المؤسسات والمنظمات العلمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٦) تكراراً بنسبة (٢٨,١٠ %) من اجمالي العينة .
- استخدام تكنولوجيا التعليم في عمل أعضاء الجهاز ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٥) تكراراً بنسبة (٢٧,٧٨ %) من اجمالي العينة .

٣ - تحسين ظروف العمل بجهاز التفتيش ومتطلباته المادية :

- تثبت أعضاء جهاز التفتيش من خلال هيكله الجهاز وتوفير درجات العاملين به ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٢١) تكراراً بنسبة (٣٩,٥٤ %) من اجمالي العينة .

- إعادة النظر فى الأجر الإضافى وبديل المبيت والتنقلات بين المدارس ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١١٨) تكراراً بنسبة (٣٨,٥٦ ٪) من اجمالى العينة .
- توفير استراحات مناسبة لأعضاء جهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١١٥) تكراراً بنسبة (٣٧,٥٨ ٪) من اجمالى العينة .
- توفير الرعاية الصحية المناسبة والتأمين ضد حوادث المواصلات ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (١٠٧) تكراراً بنسبة (٣٤,٩٧ ٪) من اجمالى العينة .
- توفير جهاز كمبيوتر فى مقر كل مجموعة من مجموعات جهاز التفتيش ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٨) تكراراً بنسبة (٣٢,٠٣ ٪) من اجمالى العينة .
- تزويد أعضاء جهاز التفتيش بالقرارات الوزارية والتشريعية بصيغة منتظمة ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٨٤) تكراراً بنسبة (٢٧,٤٥ ٪) من اجمالى العينة .
- تقسيم جهاز التفتيش إلى عدة قطاعات على مستوى الجمهورية (أربعة قطاعات رئيسية) ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٥) تكراراً بنسبة (٢٤,٥١ ٪) من اجمالى العينة .

ثانياً: نتائج الاستبانة الموجهة لمدراء ونظار ووكلاء المدارس :

تضم هذه الاستبانة تسعة أسئلة بالإضافة إلى سؤالين فى المقدمة ضمن محور البيانات الأساسية لأفراد العينة والتى تتكامل مع محاور أسئلة الاستبانة ، وفيمايلى عرضاً لنتائج هذه الاستبانة :

١/٢ تحليل نتائج أسئلة البيانات الأولية :

وجه الباحث سؤالين ضمن محور البيانات الأساسية لأفراد العينة ، حيث استهدف السؤال الأول التعرف على عدد زيارات لجان جهاز التفتيش للمدرسة التي يوجد بها أفراد العينة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ من واقع سجل الزيارات ، ويوضح جدول (٢٣) استجابات عينة المدراء والنظار والوكلاء عن هذا السؤال .

جدول (٢٣)

استجابات أفراد العينة عن عدد زيارات
لجان جهاز التفتيش للمدارس عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٥

البيان	ت	(%)
ولا مرة	٣٦	٧,٦٣
مرة واحدة	١٩٩	٤٢,١٦
مرتين	١١٩	٢٥,٢١
ثلاث مرات	٥٨	١٢,٢٩
أكثر من ثلاث مرات	٦٠	١٢,٧١
	٤٧٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن هناك نحو (٧,٦٣ %) من أفراد العينة استجابوا بأن لجان جهاز التفتيش لم تزور مدارسهم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، على حين استجاب نحو (٤٢,١٦ %) من أفراد العينة بأن زيارة لجان جهاز التفتيش اقتصرت على مرة واحدة خلال هذا العام . ويرى الباحث أن الاقتصار على زيارة واحدة للمدارس لا يحقق الأهداف المرجوة من حيث التعرف على التحسين الذى طرأ على جودة التعليم فى هذه المدارس .

وتتفق استجابات هذه العينة مع استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش حيث استجاب منهم نسبة تقدر بنحو (٨٠,٧٢ %) من اجمالى أفراد بعدم قيامهم بالتفتيش مرة أخرى على نفس المدارس التى زاروها أثناء العام الدراسى .

غير أن هناك نسبة بلغت نحو (٢٥,٢١ %) من اجمالى عينة المدراء والنظار والوكلاء استجابوا بأن لجان جهاز التفتيش قاموا بزيارتين للمدارس التى يعملون بها خلال هذا العام ، كما استجابوا نحو (٢٥ %) من اجمالى أفراد العينة بأن زيارات هذه اللجان للمدارس تمت بمعدل ثلاث مرات فأكثر ، منهم نسبة تقدر بنحو (١٢,٧١ %) من اجمالى العينة استجابوا بأن عدد زيارات هذه اللجان للمدارس التى يعملون بها بلغت أكثر من ثلاث زيارات . وقد يرجع ذلك إلى تكليف اللجان بمتابعة بعض القضايا التربوية فى مدارس بعض المحافظات مثل متابعة تطبيق النقيوم التربوى الشامل للصفوف الثلاث الأولى من التعليم الابتدائى ، واستطلاع رأى التلاميذ فى رد بعض الكتب الدراسية فى نهاية العام الدراسى .

وبطبيعة الحال فإن زيارة لجان جهاز التفتيش لتطبيق استطلاعات
الرأى تقتصر على عينة من المدارس التى تمثل الإدارة التعليمية ، ومن هنا
تكررت زيارات لجان جهاز التفتيش لبعض المدارس عن غيرها من
المدارس الأخرى نتيجة لتكليفهم بمتابعة بعض القضايا فى مدارس مرحلة
معينة من التعليم أو من أجل جمع معلومات من عينة ممثلة للمدارس .

كما قد يرجع تكرار مرات الزيارة لبعض المدارس إلى وجود سلبية
أو مخالفات فى هذه المدارس ، الأمر الذى يتطلب من لجان جهاز التفتيش
تكرار زياراتهم لمثل هذه المدارس .

وقد وجه الباحث سؤالاً آخر لأفراد العينة استهدفت التعرف على عدد
أعضاء لجنة جهاز التفتيش فى آخر زيارة للمدرسة . ويوضح جدول
(٢٤) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٢٤)

استجابات أفراد العينة عن عدد أعضاء
لجنة جهاز التفتيش فى آخر زيارة للمدرسة

عدد الأعضاء	ت	(%)
عضو	٢٧٠	٥٧,٢٠
عضوان	١٣٧	٢٩,٠٣
ثلاثة أعضاء	٢١	٤,٤٥
أكثر من ثلاثة أعضاء	٤٤	٩,٣٢
	٤٧٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة تقدر بنحو (٥٧,٢٠ %) من اجمالي أفراد العينة استجابوا بأن عدد أعضاء لجنة جهاز التفتيش تقتصر على عضو واحد فقط ، على حين استجاب نحو (٢٩,٠٣ %) من اجمالي أفراد العينة بأن عدد أعضاء هذه اللجنة يقتصر على عضوين فقط .

وتتفق استجابات هذه العينة - إلى حد كبير - مع استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش الذين استجابوا بأن عدد عينة أعضاء لجنة جهاز التفتيش التي تزور المدرسة تتراوح ما بين عضو أو عضوين . ويشير قلة عدد أعضاء هذه اللجان إلى العجز في القوى البشرية العاملة بهذا الجهاز .

٢/٢ تحليل نتائج أسئلة الاستبانة :

استملت هذه الاستبانة على تسعة أسئلة تدرج تحت المحاور الآتية :

١/٢/٢ المهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفتيش أثناء زيارتها للمدرسة :

وجه الباحث السؤال الأول إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء بهدف التعرف على المهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفتيش أثناء زيارتها للمدرسة

ويوضح جدول (٢٥) استجابات المدراء والنظار والوكلاء عن هذا السؤال

جدول (٢٥)

استجابات أفراد العينة عن المهام التي
تقوم بها لجنة جهاز التفقيس أثناء زيارتها للمدرسة

م	العملية	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	متابعة العملية التعليمية (كفاءة وفاعلية الأداء داخل الفصول - جدية الأنشطة التربوية - حسن الإدارة من وسائل التكنولوجيا الموجودة بالمدرسة كفاءة أساليب التقويم ... الخ .	٢٨١	٥٩,٥٣	١٤٥	٣٠,٧٢	٤٦	٩,٧٥
ب	متابعة جوانب العمل الإداري بالمدرسة (الانضباط المدرسي - نظافة المدرسة - صيانة مبنى المدرسة وسلامته - صلاحية المكتبة ومعمل الحاسب الآلي - سلامة وصلاحية الأثاث المدرسي - الأمن المدرسي ... الخ .	٤٠٤	٨٥,٥٩	٥٣	١١,٢٣	١٥	٣,١٨
جـ	تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة .	٢١٩	٤٦,٤٠	١٧٣	٣٦,٦٥	٨٠	١٦,٩٥
د	رصد السلبيات وأوجه القصور في العمل المدرسي .	٣٠٦	٦٤,٨٣	١٠٣	٢١,٨٢	٦٣	١٣,٣٥
هـ	كشف المخالفات وإبلاغ إدارة المدرسة والإدارة والمديرية التعليمية بها .	٣٥٨	٧٥,٨٥	٦٦	١٣,٩٨	٤٨	٩,١٨
و	اقتراح خطة لتعزيز الإيجابيات وعلاج السلبيات وأوجه القصور في العمل المدرسي .	٢٠١	٤٢,٥٨	٩٥	٢٠,١٣	١٧٦	٣٧,٢٩

يتضح من الجدول السابق أن المهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفقيش أثناء زيارتها للمدرسة وفقاً لأراء عينة المدراء والنظار والوكلاء هي - على الترتيب - كالآتي :-

- متابعة جوانب العمل الإداري بالمدرسة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٨٥,٥٩ %) من اجمالي أفراد العينة . وتتفق آراء عينة أعضاء جهاز التفقيش حول هذه العبارة حيث احتلت المرتبة الأولى ، وبنسبة استجابة تزيد عن (٨٥ %) لدى أفراد العينتين .
- وجاعت عبارة كشف المخالفات وإبلاغ إدارة المدرسة والإدارة والمديرية التعليمية بها في الترتيب الثاني لدى أفراد العينة بالنسبة للمهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفقيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٧٥,٨٥ %) من اجمالي أفراد العينة .
- واحتلت عبارة رصد السلبيات وأوجه القصور الترتيب الثالث لدى أفراد عينة المدراء والنظار والوكلاء ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٦٤,٨٣ %) من اجمالي أفراد العينة . وتتفق آراء عينة المدراء والنظار والوكلاء مع عينة أعضاء جهاز التفقيش حول ترتيب هذه العبارة حيث احتلت المرتبة الثالثة لدى أفراد العينتين بالنسبة للمهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفقيش أثناء زيارتها للمدرسة .
- واحتلت عبارة متابعة العملية التعليمية الترتيب الرابع لدى أفراد العينة بالنسبة للمهام التي تقوم بها لجنة جهاز التفقيش أثناء زيارتها للمدرسة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٥٩,٥٣ %) من اجمالي أفراد عينة المدراء والنظار والوكلاء على حين احتلت هذه العبارة الترتيب الثاني لدى عينة أعضاء جهاز التفقيش .

وقد يرجع هذا الاختلاف إلى أن عينة المدراء والنظار والوكلاء يرون أن متابعة العملية التعليمية من صميم عمل موجهى المواد الدراسية كل حسب تخصصه ، ومن الصعوبة على عضو جهاز التفتيش متابعة العمل الفنى فى جميع المواد الدراسية وخاصة المواد البعيدة عن تخصصه .

- وجاءت عبارة تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة فى الترتيب الخامس لدى أفراد العينة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٤٦,٤٠ %) من اجمالى عينة المدراء والنظار والوكلاء ، على حين احتلت هذه العبارة الترتيب السادس لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش .
- واحتلت عبارة اقتراح خطة لتعزيز الإيجابيات وعلاج السلبيات وأوجه القصور الترتيب السادس لدى أفراد هذه العينة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٤٢,٥٨ %) من اجمالى أفراد عينة المدراء والنظار والوكلاء على حين احتلت هذه العبارة الترتيب الخامس لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش .

٢/٢/٢ مدى اختلاف طبيعة عمل لجان جهاز التفتيش عن أجهزة المتابعة الأخرى :

وجه الباحث السؤال الثانى إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء وهو سؤال مشترك مع عينة أعضاء جهاز التفتيش ، ويهدف إلى التعرف على مدى اختلاف طبيعة عمل لجان جهاز التفتيش عن أجهزة المتابعة الأخرى .

ويوضح جدول (٢٦) استجابات عينة المدراء والنظار والوكلاء عن
هذا السؤال

جدول (٢٦)

استجابات أفراد العينة عن مدى اختلاف طبيعة
عمل لجان جهاز التفتيش عن أجهزة المتابعة الأخرى

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
١٢٤	٢٦,٢٧	٤٤	٩,٣٢	٣٠٤	٦٤,٤١

يتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة تقدر بنحو (٢٦,٢٧ %) من
عينة المدراء والنظار والوكلاء يرون أن هناك اختلافاً بين طبيعة عمل لجان
جهاز التفتيش ولجان أجهزة المتابعة الأخرى في زياراتها للمدارس ، على
حين ترى نسبة كبيرة من أفراد هذه العينة أنه لا يوجد أى اختلاف بين
طبيعة عمل لجان جهاز التفتيش وعمل لجان أجهزة المتابعة الأخرى ، حيث
بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " (٤٦,٤١ %) من اجمالى عينة المدراء
والنظار والوكلاء .

وتختلف استجابات عينة المدراء والنظار والوكلاء عن استجابات عينة
أعضاء جهاز التفتيش الذين استجابوا بوجود اختلاف بين طبيعة عملهم
وعمل لجان أجهزة المتابعة الأخرى .

وقد يفسر اختلاف الاستجابة بين أفراد العينتين: إلى نظرة المدراء والنظار والوكلاء إلى أن أى لجنة تزور المدرسة هدفها واحد وهو الكشف عن أوجه القصور ورصد السلبيات على حين تفسر آراء عينة أعضاء جهاز التفقيش بوجود اختلاف بين طبيعة عملهم وطبيعة عمل لجان أجهزة المتابعة الأخرى إلى شعورهم بالانضباط والجدية التى يؤدون بها أعمالهم من ناحية ونفردهم بمأموريات للمدارس لا تقوم بها لجان أجهزة المتابعة الأخرى مثل استطلاع آراء الطلاب فى رد بعض الكتب الدراسية ، وجمع المعلومات عن طريق الاستبيانات ، والتجديد باستمرار فى النماذج التى يستخدمونها فى عملية المتابعة بعكس لجان أجهزة المتابعة الأخرى التى تستخدم نماذج مكرره عبر سنوات سابقة .

ويرى الباحث أنه إذا كان هناك اختلافاً بين طبيعة عمل لجان التفقيش وعمل أجهزة المتابعة الأخرى ، فإنه لابد أن تتكامل أدوارهما بحيث لا يؤدي ذلك إلى تكرار نفس الأعمال ، وبما يحقق التحسن فى أداء العمل بالمدارس .

٣/٢/٢ مدى وجود عبء على المدرسة من تزامن زيارات لجنة جهاز التفقيش مع لجان أجهزة المتابعة :

وجه الباحث السؤال الثالث إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على آرائهم حول مدى وجود أعباء على المدرسة من جراء تزامن زيارات لجنة جهاز التفقيش مع لجان أجهزة المتابعة الأخرى فى نفس اليوم أو فى الأيام التالية مباشرة .

ويوضح جدول (٢٧) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

جدول (٢٧)

استجابات أفراد العينة عن مدى وجود أعباء على العمل المدرسى من تزامن زيارات لجنة جهاز التفيتش مع أجهزة المتابعة الأخرى فى نفس اليوم أو الأيام التالية مباشرة					
نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٣١٧	٦٧,١٦	٥٥	١١,٦٥	١٠٠	٢١,١٩

يتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة تقدر بنحو (٢١,١٩ %) من اجمالى عينة المدراء والنظار والوكلاء رأوا أن تزامن زيارات لجان جهاز التفيتش مع أجهزة المتابعة الأخرى فى نفس اليوم أو الأيام التالية مباشرة لا يمثل أى عبء على العمل المدرسى ، على حين أن هناك نسبة كبيرة بلغت نحو (٦٧,١٦ %) من اجمالى أفراد العينة رأوا أن تزامن زيارات هذه اللجان فى نفس اليوم أو الأيام التالية يمثل عبئاً على العمل المدرسى . وقد يفسر ذلك بأن المسؤولين عن إدارة المدرسة (المدراء والنظار والوكلاء) يكونون فى حالة استنفار لطاقتهم من حيث ضبط إيقاع العمل المدرسى وانضباطه من ناحية ، والاستجابة لتقديم البيانات عن العمل المدرسى لأعضاء اللجان المختلفة التى تزور المدرسة فى نفس اليوم سواء كانوا من جهاز التفيتش بالوزارة أو المديرية أو الإدارة التعليمية ، من ناحية ثانية ، الأمر الذى قد يؤدى إلى ضيق الإدارة المدرسية ونفورها من تزامن زيارات هذه اللجان فى نفس اليوم أو الأيام التالية ، مما يتطلب ضرورة تنسيق لجان المتابعة لزياراتها للمدارس بما يتيح فرصة لإدارة المدرسة بحل مشكلات العمل المدرسى وحسن تنظيمه ومتابعته .

اشتمل هذا المحور على خمسة أسئلة (من السؤال الرابع إلى السؤال الثامن) ، واستهدف السؤال الأول التعرف على مدى إعلام المدرسة بميعاد زيارة أعضاء لجان التفتيش • ويوضح جدول (٢٨) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول رقم (٢٨)

استجابات أفراد العينة عن مدى
إعلام المدرسة بميعاد زيارة أعضاء لجان التفتيش

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
١٩	٤٠,٣	١٠	٢٠,٢	٤٤٣	٩٣,٨٥

يتضح من الجدول السابق أن هناك نحو (٩٣,٨٥ %) من اجمالي أفراد العينة استجابوا بعدم إبلاغهم بميعاد زيارة أعضاء لجان جهاز التفتيش للمدرسة التي يعملون بها ، وتتفق هذه النتائج مع نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش حيث استجاب نحو (٨٧,٩١ %) بعدم إبلاغ المدارس بميعاد زيارتهم لها •

يرى الباحث أنه بالرغم من أن عدم إبلاغ المدارس بميعاد زيارات لجان أجهزة المتابعة يمثل عنصر المفاجأة غير المرغوبة في مشاركة جميع الأطراف للتخطيط للزيارة ، إلا أن عدم إبلاغ المدارس يمثل هذه الزيارات يقدم صورة حقيقية لمدى جدية أداء العمل المدرسي ، كما يجعل المدارس في حالة استنفار للعاملين بها من أجل بذل الجهد وتحسين أدائهم .

وقد وجه الباحث السؤال الخامس إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على المدة التي تستغرقها زيارات أعضاء لجنة جهاز التفتيش للمدرسة . ويوضح جدول (٢٩) استجابات عينة المدراء والنظار عن هذا السؤال

جاءل رقم (٢٩)

استجابات أفراد العينة عن المدة التي تستغرقها إعلام زيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة

المدة	ت	(%)
يوم	٤٤١	٩٣,٤٣
يومان	٢١	٤,٤٥
ثلاثة أيام	٣	٠,٦٤
أكثر من ثلاثة أيام	٧	١,٤٨

يتضح من الجدول السابق أن المدة التي تستغرقها زيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة تكاد تنحصر في يوم واحد ، وبنسبة إستجابة (٩٣,٤٣ %) من إجمالي عينة المدراء والنظار والوكلاء وهناك نسبة قليلة لا تصل إلى (٥ %) من إجمالي هذه العينة استجابوا بأن مدة هذه الزيارة يومان ، وهناك نسبة تقدر بنحو (٢,١٢ %) من إجمالي هذه العينة استجابوا بأن مدة زيارة لجنة جهاز التفتيش ثلاث أيام فأكثر . وقد يرجع زيادة مدة زيارة لجنة جهاز التفتيش إلى بعض المدارس إلى وجود بعض المشكلات أو السلبيات أو المخالفات في العمل المدرسي مما يتطلب امتداد زيارة عضو جهاز التفتيش لبعض المدارس لمدة ثلاثة أيام فأكثر .

غير أن المدة السائدة لزيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة تكاد تنحصر في يوم واحد ، وتتفق هذه النتائج مع نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش ، حيث استجاب نحو (٩٨,٣٧ %) من إجمالي أفراد هذه العينة بأن مدة زيارتهم للمدارس هو يوماً واحداً .

وعينة أعضاء جهاز التفتيش للمدرسة تنحصر في يوم واحد ، بنسبة استجابة (٩٨,٣٧ %) من إجمالي أفراد هذه العينة يبلغون المدارس بميعاد زيارتهم لها .

وقد وجه الباحث السؤال السادس إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على مدى قيام أعضاء لجنة جهاز التفتيش بزيارة الفصول وحضور حصص للمعلمين بها . ويوضح جدول (٣٠) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣٠)

استجابات أفراد العينة عن مدى قيام أعضاء لجنة
جهاز التفتيش بزيارة الفصول وحضورهم لحصص المعلمين

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢٤٨	٥٢,٥٤	١٢٠	٢٥,٤٢	١٠٤	٢٢,٠٣

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد العينة استجابوا بأن أعضاء لجنة جهاز التفتيش يقومون بزيارة الفصول وحضور حصصاً للمعلمين ، حيث بلغت نسبة الاستجابة " بنعم " (٥٢,٥٤ %) من اجمالي أفراد العينة ، على حين استجاب أكثر من ربع أفراد العينة بأن زيارة أعضاء لجنة جهاز التفتيش للفصول تتم أحياناً ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٢٥,٤٢ %) من اجمالي أفراد العينة ، غير أن أقل من ربع أفراد العينة استجابوا بعدم قيام أعضاء لجنة جهاز التفتيش بزيارة الفصول ، حيث بلغت نسبة الاستجابة " بلا " (٢٢,٠٣ %) من اجمالي أفراد العينة .

وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش من الاستجابتين " بنعم " ، " أحياناً " ، حيث بلغت نسبة الاستجابة " بنعم " (٦١,٧٦ %) ، وبلغت نسبة الاستجابة بـ " أحياناً " (٣٧,٥٨ %) من اجمالي أفراد عينة جهاز التفتيش .

غير أن نتائج الاستجابة " بلا " تختلف بين أفراد العينيتين ، حيث استجاب أقل من (١ ٪) من أفراد عينة أعضاء جهاز التفتيش بأنهم لا يقومون بزيارة الفصول وحضور حصصاً للمعلمين ، ومن ثم زادت نسبة الاستجابتين " بنعم " و " أحياناً " لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش عنها لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء ، على حين انخفضت نسبة الاستجابة " بلا " إلى أدنى حد لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش .

ويرى الباحث أن استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش تميل إلى نفى أى قصور فى زيارة الفصول وحضور حصصاً للمعلمين ، غير أن اقتصار زيارتهم للمدرسة على يوم واحد فى معظم الأحوال ومطالبتهم بجمع البيانات عن العمل المدرسى ، وكشف السلبيات ، وتحديد المخالفات فى هذا اليوم يحول دون قيام بعضهم بهذه المهمة خاصة إذا كان بعضهم يعانى من متاعب صحيحة ، فضلاً عما يواجههم من إرهاق السفر والمواصلات .

وقد وجه الباحث سؤالاً فرعياً مشتقاً من السؤال السابق إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء الذين استجابوا " بنعم " أو " أحياناً " للتعرف على عدد الفصول التى يزورها ، ومدة بقائهم فى زيارة كل فصل .

وبوضح جدول (٣١) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣١)

استجابات أفراد العينة عن عدد الفصول التي يزورها أعضاء لجنة جهاز التفيتش في المدرسة

عدد الفصول	ت	(%)
فصل من كل صف	١٦٩	٤٥,٩٢
فصل من كل صف	٤٩	١٣,٣٢
ثلاثة فصول من كل صف	٤٢	١١,٤١
جميع صفوف المدرسة	١٠٨	٢٩,٣٥

يتضح من الجدول السابق أن عينة المدراء والنظار والوكلاء استجابوا بنسبة (٤٥,٩٢ %) من إجمالى أفراد العينة بأن زيارة أعضاء لجنة جهاز التفيتش تقصر على فصل واحد من كل صف دراسي ، على حين استجاب نحو (٢٩,٣٥ %) من إجمالى أفراد العينة بأن زيارة أعضاء لجنة جهاز التفيتش تشمل جميع الصفوف الدراسية بالمدرسة .

وقد يرجع اختلاف آراء عينة المدراء والنظار والوكلاء حول عدد الفصول التي يزورها أعضاء لجنة جهاز التفيتش في المدارس إلى اختلاف عدد الفصول بين المدارس الأمر الذي يتوقف عليه زيارة كل الفصول أو بعضها ، ذلك لأن المدرسة التي تضم فصولاً قليلة العدد (ستة فصول مثلاً) فإنه يمكن لأعضاء لجنة جهاز التفيتش زيارتها ، على العكس من ذلك المدرسة التي تضم فصولاً كثيرة (ستون فصلاً مثلاً) ، فإنه من الصعوبة بمكان زيارتها في يوم واحد ، وإنما يكتفى أعضاء لجنة جهاز التفيتش بزيارة عينات من الفصول في مثل هذه المدارس .

وتختلف هذه النتائج عن النتائج التي أسفرت عنها استبانة أعضاء جهاز التفتيش من حيث استجابوا بأنهم يزورون جميع صفوف المدرسة بنسبة بلغت (٨٩,٤٧ %) من إجمالي أفراد العينة ، على حين استجاب أقل من (١ %) بأنهم يزورون فصل من كل صف . وقد يرجع اختلاف نسبة الاستجابتين بين أفراد العينتين إلى رغبة أعضاء جهاز التفتيش في اختيار الاستجابة المثالية وليس الواقعية .

كما وجه الباحث سؤالاً فرعياً آخرأ لعينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على مدة بقاء لجنة جهاز التفتيش في زيارة كل فصل .

ويوضح جدول (٣٢) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣٢)

استجابات أفراد العينة عن مدة بقاء
لجنة جهاز التفتيش في زيارة كل فصل

المدة	ت	(%)
أقل من نصف حصة	١٨٥	٥٠,٢٧
نصف حصة	١٠٦	٢٨,٨٠
حصة كاملة	٧٤	٢٠,١١
أكثر من حصة	٣	٠,٨٢

يتضح من الجدول السابق أن مدة زيارة أعضاء لجنة جهاز التفتيش لكل فصل نقل عن نصف حصة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة لدى عينة المدراء والنظار (٢٨,٨ ٪) من اجمالي أفراد العينة بأن مدة زيارة كل فصل نصف حصة .

وتتفق استجابات عينة المدراء والنظار والوكلاء مع استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش من حيث أن مدة زيارة كل فصل تتراوح ما بين أقل من نصف حصة ، ونصف حصة ، ونسبة استجابة كبيرة للمدة المحددة بأقل من نصف حصة . ويرى الباحث أن هذه المدة لا تعط للرائس إلا انطباعات عامة لا تتيح الحكم الدقيق على فعالية العملية التعليمية والسلبيات التي تعترضها .

ووجه الباحث السؤال السابع إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على العناصر الرئيسية التي تركز عليها لجنة جهاز التفتيش أثناء زيارتها للمدرسة .

ويوضح جدول (٣٣) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣٣)

استجابات أفراد العينة عن العناصر الرئيسية
التي تركز عليها لجان التفتيش أثناء زياراتها للمدارس

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	النظافة العامة للمدرسة	٤٤٩	٩٥,١٣	١٦	٣,٣٩	٧	١,٤٨
ب	حضور وانتظام العاملين بالمدرسة	٤٥٣	٩٥,٩٧	١٥	٣,١٨	٤	٠,٨٥
جـ	انتظام الطلاب ونسبة حضورهم .	٤٥٢	٩٥,٧٦	٩	١,٩١	١١	٢,٣٣
د	صلة المدرسة بالمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية	١٩٦	٤١,٥٣	١٥١	٣١,٩٩	١٢٥	٢٦,٤٨
هـ	جدية الإدارة المدرسية في تطبيق القرارات والتعليمات والنشرات	٣٦٩	٧٨,١٨	٧٢	١٥,٢٥	٣١	٦,٥٧
و	مراجعة احتياجات المدرسة (مسن حجرات للأنشطة ومتطلبات المكتبة والأجهزة والوسائل التعليمية الخ	٢٦٧	٥٦,٥٧	١٠٧	٢٢,٦٧	٩٨	٢٠,٧٦
ز	طريقة تدريس المعلم وإعداده لدروسه	٢٥٣	٥٣,٦	١٢١	٢٥,٦٤	٩٨	٢٠,٧٦
ح	استخدام المعلم لمعينات التدريس وتكنولوجيا التعليم	٢٧٣	٥٧,٨٤	١٠٧	٢٢,٦٧	٩٢	١٩,٤٩
ط	مستوى تحصيل الطلاب في المواد الدراسية	٢٠٥	٤٣,٤٣	١٣٧	٢٩,٠٣	١٣٠	٢٧,٥٤
ي	ممارسة الطلاب للأنشطة والهوايات	٢٤١	٥١,٠٦	١٤٧	٣١,١٤	٨٤	١٧,٨

يتضح من الجدول السابق أن عينة المدراء والنظار والوكلاء رأّت أن العناصر الرئيسية التي تركز عليها لجان جهاز التفتيش أثناء زيارتها للمدرسة - على الترتيب تنازليا - كالآتي :-

- استجاب أكثر من (٧٥ ٪) من اجمالي أفراد العينة عن أربعة عناصر تركز عليها لجان جهاز التفتيش هي : حضور وانتظام العاملين بالمدرسة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٥,٩٧ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وجاء في الترتيب الثاني انتظام الطلاب ونسبة حضورهم حيث بلغت نسبة الاستجابة (٩٥,٧٦ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وجاء في الترتيب الثالث النظافة العامة للمدرسة ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٩٥,١٣ ٪) ، وجاء في الترتيب الرابع جدية الإدارة المدرسية في تطبيق القرارات والتعليمات والنشرات ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذا العنصر (٧٨,١٨ ٪) ، من اجمالي أفراد العينة .
- كما استجاب أكثر من (٥٠ ٪) من اجمالي أفراد العينة عن أربعة عناصر تركز عليها لجان جهاز التفتيش هي : استخدام المعلم لمعينات التدريس وتكنولوجيا التعليم ، حيث جاء هذا العنصر في الترتيب الخامس بنسبة (٥٧,٨٤ ٪) من إجمالي أفراد العينة ، وجاء في الترتيب السادس لاستجابة أفراد العينة عنصر مراجعة احتياجات المدرسة (من حجرات للأنشطة ، ومتطلبات المكتبة ، والأجهزة والوسائل التعليمية ٠٠ الخ) بنسبة (٥٦,٥٧ ٪) ، على حين جاء في الترتيب السابع عنصر طريقة تدريس المعلم وإعداده لدروسه بنسبة (٥٣,٦ ٪) من اجمالي أفراد العينة ، وجاء

فى الترتيب الثامن عنصر ممارسة الطلاب للأنشطة والهوايات بنسبة (٥١,٠٦ ٪) ، من اجمالى أفراد العينة ٠ .

- وهناك عنصران جاء ترتيبهما فى آخر العناصر التى تركز عليها لجان جهاز التفتيش ، بنسبة استجابة تقل عن (٥٠ ٪) لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء ، حيث جاء فى الترتيب التاسع عنصر مستوى تحصيل الطلاب فى المواد الدراسية بنسبة (٤٣,٤٣ ٪) من اجمالى أفراد العينة ، على حين جاء فى الترتيب العاشر والأخير عنصر صلة المدرسة بالمجتمع المحلى والمشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية ، بنسبة (٤١,٥٣ ٪) من اجمالى أفراد العينة .

وتتفق هذه النتائج - إلى حد كبير - مع النتائج التى أسفرت عنها استبانة أعضاء جهاز التفتيش بالنسبة للعناصر الأربعة الأولى التى تنصدر قائمة العناصر التى تركز عليها لجان التفتيش أثناء زياراتها للمدارس ، كما يتفق أفراد العينتين على أن عنصر مستوى تحصيل الطلاب فى المواد الدراسية يحتل آخر قائمة العناصر التى تركز عليها هذه اللجان . ويختلف أفراد العينتين حول الاستجابة عن عنصر صلة المدرسة بالمجتمع المحلى والمشاركة المجتمعية ، حيث جاء فى الترتيب الخامس لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش بنسبة استجابة (٩٥,٧٥ ٪) من اجمالى أفراد العينة ، على حين جاء هذا العنصر فى الترتيب العاشر والأخير لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء بنسبة استجابة (٤١,٥٣ ٪) من اجمالى أفراد العينة ، وقد يرجع ضعف نسبة الاستجابة لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء بالمقارنة باستجابة عينة أعضاء جهاز التفتيش إلى عنصر صلة المدرسة بالمجتمع المحلى والمشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية الذى بدأ الاهتمام به حديثاً من قبل أجهزة المتابعة ولم يكن ضمن العناصر التى تركز عليها فيما

مضى ، وربما لازال المدراء والنظار والوكلاء فى بعض المدارس متأثرين بهذه النظرة القديمة التى لا تعط أهمية لهذا العنصر .

وقد وجه الباحث السؤال الثامن إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على مدى قيام لجنة جهاز التفتيش بعقد اجتماعات معهم بعد الانتهاء من عملية التفتيش بالمدرسة . ويوضح جدول (٣٤) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣٤)

استجابات أفراد العينة عن مدى قيام لجنة جهاز التفتيش بعقد اجتماعات مع المدراء والنظار والوكلاء بعد الانتهاء من عملية التفتيش

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
٢١١	٤٤,٧	٢٨	٥,٩٣	٢٢٣	٤٩,٣٦

يتضح من الجدول السابق أن (٤٤,٧ %) من أفراد العينة استجابوا بأن لجنة جهاز التفتيش تعقد اجتماعات معهم بعد الانتهاء من عملية التفتيش ، على حين استجاب نحو (٤٩,٣٦ %) من أفراد العينة بأنه لا يتم عقد هذه الاجتماعات . وقد يفسر اختلاف استجابات أفراد العينة إلى أن عقد هذه الاجتماعات لا يشمل كل أفراد العينة وخاصة جميع وكلاء المدرسة ، أو قد يرجع إلى أن هذه الاجتماعات تقتصر على قراءة ما دونه عضو جهاز التفتيش فى سجل المتابعة مما قد لا يعتبره البعض منهم اجتماعاً بالمعنى المتعارف عليه .

وقد وجه الباحث سؤالاً فرعياً لأفراد العينة الذين استجابوا بنعم للتعرف على النقاط التي يتضمنها اجتماع لجنة جهاز التفيتش . ويوضح جدول (٣٥) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول (٣٥)

استجابات أفراد العينة عن النقاط التي يتضمنها اجتماع لجنة جهاز التفيتش

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	الجوانب الإيجابية وعناصر الجودة في العمل المدرسي .	١٧١	٨١,٠٤	٢٨	٥,٩٣	١٩	٩
ب	الجوانب السلبية وأساليب علاجها .	١٦١	٧٦,٣٠	٢١	٩,٩٥	١٧	٨,٠٦
جـ	تدارك المخالفات الفنية والإدارية وعدم تكرارها .	١٧٦	٨٣,٤١	٣٣	١٥,٦٤	١٤	٦,٦٤
د	علاج المشكلات التي تواجه العملية التعليمية .	١١٢	٥٣,٠٨	٢١	٩,٩٥	٤٣	٢٠,٣٨
هـ	تقديم توصيات لتحسين جودة العملية التعليمية .	١١٧	٥٥,٤٥	٥٢	٢٤,٦٤	٤٢	١٩,٩١

يتضح من الجدول السابق مايتأتى :

- استجاب أكثر من (٧٥ ٪) من أفراد العينة بأن لجنة جهاز التفقيش مع المدراء والنظار والوكلاء تتضمن فى المقدمة تدارك المخالفات الفنية والإدارية وعدم تكرارها ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٨٣,٤١ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، وجاء فى الترتيب الثانى عبارة الجوانب الايجابية وعناصر الجودة فى العملية التعليمية بنسبة (٨١,٠٤ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، على حين جاءت عبارة الجوانب السلبية وأساليب علاجها فى الترتيب الثالث ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارة (٧٦,٣٠ ٪) من اجمالى أفراد العينة .

- واستجاب أكثر من (٥٠ ٪) من أفراد العينة بأن اجتماعات لجنة جهاز التفقيش مع المدراء والنظار والوكلاء تتضمن أيضاً تقديم توصيات ومقترحات لتحسين جودة العملية التعليمية ، حيث جاءت هذه العبارة فى الترتيب الرابع بنسبة (٥٥,٤٥ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، على حين جاءت عبارة علاج المشكلات التى تواجه العملية التعليمية فى الترتيب الخامس بنسبة (٥٣,٠٨ ٪) من اجمالى أفراد العينة .

٥/٢/٢ مدى فعالية زيارات أجان جهاز التفقيش فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها :

وجه الباحث السؤال التاسع إلى عينة المدراء والنظار والوكلاء للتعرف على مدى فعالية زيارات لجان جهاز التفقيش فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها .

• ويوضح جدول (٣٦) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

جدول (٣٦)

استجابات أفراد العينة عن مدى فعالية زيارات لجان جهاز
التفتيش في مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها .

نعم		إلى حد ما		لا	
ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
١٩٠	٤٠,٢٥	١٢٠	٢٥,٤٢	١٦٢	٣٤,٣٢

يتضح من الجدول السابق أن عينة المدراء والنظار والوكلاء استجابوا " بنعم " بنسبة أكبر من الاستجابة " بلا " عن مدى فعالية جهاز التفتيش في مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها ، حيث بلغت الاستجابة " بنعم " (٤٠,٢٥ %) من اجمالي أفراد العينة على حين بلغت نسبة الاستجابة " بلا " (٣٤,٣٢ %) من اجمالي أفراد العينة .

ويلحظ أن هذه النتائج تتفق - إلى حد كبير - مع النتائج التي أسفرت عنها استبانة أعضاء جهاز التفتيش حيث بلغت نسبة الاستجابة " بنعم " (٦٩,٦١ %) من اجمالي أفراد العينة . وقد يفسر قلة نسبة الاستجابة لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء إلى أن تحسين جودة أداء العاملين بالمدرسة أمر يتوقف على عدة عوامل منها نجاح الإدارة المدرسية في متابعة العمل المدرسي .

وقد وجه الباحث سؤالاً فرعياً لأفراد العينة الذين استجابوا " بنعم " عن السؤال السابق للتعرف على آرائهم في استمرار عمل لجان جهاز التفتيش بوضعها الحالي أو تطويره . ويوضح جدول (٣٧) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

جدول (٣٧)

استجابات أفراد العينة عن مدى رغبتهم
في استمرار عملهم بوضعها الحالي أو تطوير عملهم

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	استمرار عمل لجان جهاز التفتيش بوضعها الحالي	١٠٢	٥٣,٦٨	٤١	٢١,٥٨	٤٧	٢٤,٧٤
ب	تطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء العاملين به	١٤٣	٧٥,٢٦	٣٩	٢٠,٥٣	٨	٤,٢١

يتضح من الجدول السابق أن عينة المدراء والنظار والوكلاء استجابوا بضرورة تطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء العاملين به بنسبة (٧٥,٢٦ %) من اجمالي أفراد العينة ، على حين استجاب نحو (٥٣,٦٨ %) من اجمالي أفراد العينة باستمرار عمل لجان جهاز التفتيش بوضعها الحالي .

ووجه الباحث سؤالاً فرعياً آخرًا لأفراد العينة الذين استجابوا " إلى حد ما " و " لا " على السؤال الرئيسى السابق بهدف التعرف على آرائهم حول إلغاء لجان جهاز التفتيش أو ضمها مع أجهزة المتابعة في جهاز واحد . ويوضح جدول (٣٨) استجابات أفراد العينة عن هذا السؤال .

جدول (٣٨)

استجابات أفراد العينة حول إلغاء لجان التفتيش

أو ضمها مع أجهزة المتابعة فى جهاز واحد

م	العبارة	نعم		أحياناً		لا	
		ت	(%)	ت	(%)	ت	(%)
أ	إلغاء لجان التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة	٤٩	٥٢,٦٩	١	١,٠٨	٤٣	٤٦,٢٣
ب	ضم أجهزة المتابعة فى جهاز واحد بدلاً من تعددها	٤١	٤٤,٠٨	٥	٥,٣٨	٤٧	٥٠,٥٤

يتضح من الجدول السابق أن آراء أفراد العينة الذين استجابوا عن السؤال السابق بـ " إلى حد ما " ، " لا " رأوا ضم أجهزة المتابعة الميدانية فى جهاز واحد بدلاً من تعددها بنسبة استجابة (٧٨,٩٤ %) ، وجاء فى الترتيب الثانى عبارة إلغاء لجان جهاز التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة بنسبة (٥٠,٧١ %) .

وبمقارنة النتائج التى أسفرت عنها استبانة المدراء والنظار والوكلاء بنتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش يلحظ وجود اختلاف واضح لدى أفراد العينتين فى الاستجابة عن هاتين العبارتين .

ففى الوقت الذى تميل فيه عينة أعضاء جهاز التفتيش إلى الاستجابة بـ " لا " عن هاتين العبارتين بنسبة أكبر من الاستجابة " بنعم " ، نجد العكس من ذلك لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء حيث جاءت الاستجابة " بنعم " بنسبة أكبر من الاستجابة بـ " لا " ، وقد يفسر ذلك بعدم رغبة بعض المدراء والنظار والوكلاء من تعدد المحاسبية واختلاف دقتها ودرجتها ونمطها بين أجهزة المتابعة المختلفة .

الفصل السابع

النتائج والتوصيات والمقترحات (*)

تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ، وعرض الفصل الثاني للجنور التاريخية لأجهزة التفتيش والتوجيه وتطورها ، وتناول الفصل الثالث دور أجهزة التوجيه والمتابعة في تحسين جودة التعليم ، كما تناول الفصل الرابع دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في تحسين جودة التعليم ، على حين تناول الفصل السادس الدراسة الميدانية لدور جهاز التفتيش في تحسين التعليم .

ويتناول هذا الفصل عرضاً لأهم النتائج إلى أسفرت عنها الدراسة ، وعلى ضوء هذه النتائج يعرض الباحث لمجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في زيادة فعالية جهاز التفتيش في تحسين جودة التعليم .

(*) إعداد: د/ ناجي شنودة نخلة الأستاذ المساعد بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

أولاً: نتائج الدراسة

يمكن عرض نتائج الدراسة من خلال المحاور الرئيسة الآتية :

١- الأهداف التي تتحقق من زيارات لجان جهاز التفتيش للمدارس :

١/١- اتفقت آراء عينتي الدراسة (عينة أعضاء جهاز التفتيش وعينة المدراء والنظار والوكلاء) على أن هناك أهدافا تتحقق من زيارات لجان جهاز التفتيش وهى : متابعة جوانب العمل الإدارى بالمدرسة ، وكشف المخالفات وإبلاغ إدارة المدرسة والإدارة والمديرية التعليمية بها ، ورصد السلبيات وأوجه القصور فى العمل الدراسى ، ومتابعة العملية التعليمية ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارات أكثر من (٥٩ ٪) لدى أفراد العينتين ، غير أن هذه النسبة تزيد عن (٩٠ ٪) لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش .

٢/١- كما اتفقت آراء عينتي الدراسة على أن هناك أهدافا أخرى احتلت المرتبة الأخيرة فى قائمة الأهداف التى تتحقق من زيارات لجان جهاز التفتيش إلى المدارس وهى : تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة ، اقتراح خطة لتعزيز الإيجابيات والتغلب على السلبيات و أوجه القصور فى العمل المدرسى . وتزيد نسبة الاستجابة عن هاتين العبارتين لدى عينة أعضاء جهاز التفتيش عن (٨٥ ٪) ، على حين تقل نسبة الاستجابة لها عن (٥٠ ٪) لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء .

٢- الجهات التي تقوم بمتابعة المدرسة ومدى اختلافها ووجود تنسيق

وتعاون فيما بينها :

١/٢- كشفت الدراسة عن تعدد الجهات التي تقوم بمتابعة المدرسة سواء الموجود منها على المستوى المركزي وفي مقدمتها لجان جهاز التفقيش بالوزارة ، ومكتب الوزير للمتابعة ، والموجهين بالإدارات المركزية للتعليم الأساسي والثانوي ، ولجان المتابعة بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ، أو الموجود منها على المستوى المحلي في المديريات والإدارات التعليمية من لجان متابعة لكل مرحلة تعليمية وموجهين للمواد الدراسية .

٢/٢- أظهرت استجابة عينة جهاز التفقيش بنسبة تزيد عن (٧٥ ٪) من اجمالي العينة على أن هناك اختلافا في طبيعة عمل لجان جهاز التفقيش وأجهزة المتابعة الأخرى عند زيارتها للمدرسة ، تتمثل في سرعة حل المشكلات الموجودة بالمدارس ، وإزالة السلبات ، ومناقشة تقارير زيارات المدارس مع المسؤولين بالإدارات والمديریات التعليمية ، ونقل الخبرات الناجحة بين المدارس في المحافظات المختلفة ، ومتابعة تنفيذ القرارات الوزارية ، ومتابعة جميع الأنشطة التعليمية ، والتقويم الموضوعي للأداء المدرسي ، غير أن هذه الاختلافات غير واضحة لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء ، حيث استجاب أكثر من (٦٠ ٪) من أفراد العينة بعدم وجود اختلافات بين طبيعة عمل لجان جهاز التفقيش وأجهزة المتابعة الأخرى .

٣/٢- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك نحو (٦٣,٤ ٪) من عينة أعضاء جهاز التفتيش رأوا عدم وجود تنسيق وتعاون بينهم وبين أجهزة المتابعة الأخرى فى إعداد خطط التفتيش على المدارس وتبادل تقارير المتابعة الميدانية ، وإن هذا التنسيق والتعاون محدود جدا يتمثل فى تحويل تقارير لجان جهاز التفتيش إلى لجان المتابعة لإزالة السلبات من ناحية ، ومتابعة زيارات لجان المتابعة المحلية ومطابقة تقاريرها على أرض الواقع من ناحية أخرى .

٤/٢- أظهرت نتائج استبانة المدرء والنظار والوكلاء بنسبة (٦٧,١٦ ٪) من اجمالى أفراد العينة أن تزامن زيارات لجان جهاز التفتيش مع زيارات أجهزة المتابعة الأخرى فى نفس اليوم أو الأيام التالية مباشرة يمثل عينا على العمل المدرسى .

٣- كفايات أعضاء لجان جهاز التفتيش والتيسيرات والحوافز التى تتوافر لهم :

١/٣- أظهرت الدراسة الميدانية بان هناك نحو (٦٦,٦٧ ٪) من عينة أعضاء جهاز التفتيش رأوا أن أعضاء لجان جهاز التفتيش يحتاجون إلى معارف ومهارات خاصة لممارسة أعمالهم ، وتتمثل فى الحاجة إلى اكتساب المعرفة والمهارات فى مؤشرات السياسة التعليمية والإلمام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل والقرارات الوزارية ، وأحدث أساليب المتابعة ، والتعرف على خطط واستراتيجيات التعليم ، وعناصر توكيد الجودة ، وأساليب التقويم

الذاتي ، وإدارة الوقت ، وإعداد نماذج واستثمارات المتابعة وتحليل البيانات واستخراج النتائج وكتابة التقارير ، وتنمية مهارات الاتصال بالآخرين (مؤسسات - أفراد) ، وتنمية مهارات استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا التعليم ، والمعرفة بالنواحي المالية والإدارية وشئون العاملين والطلاب ، وأدوار أجهزة التفتيش في بعض البلاد المتقدمة .

٢/٣ - أظهرت نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش أن (٩٢,٨١ ٪) من أفراد العينة حصلوا على دورات تدريبية قبل ممارسة أعمالهم بالجهاز ، وإن هذه الدورات تتمثل في التعرف على عمل جهاز التفتيش وعناصر وأساليب العمل به ، وكتابة التقارير والمذكرات ومحاضر الاجتماعات ، والمعايير القومية للتعليم ، وتطبيق الجودة الشاملة ، ونقل الخبرات للمدارس ، وأساليب التعامل والعلاقات مع مديري عموم الإدارات التعليمية ووكلاء الوزارة بالمديريات ، والتدريب على النواحي الإدارية والمالية ، وفحص سجلات شئون الطلاب والعاملين ، وتنمية مهارات اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي .

٣/٣ - كشفت الدراسة الميدانية بأن نحو (٨٠,٧١ ٪) من أعضاء جهاز التفتيش حصلوا على دورات تدريبية عام ٢٠٠٥ ، لم تقل مدتها عن أسبوعين باستثناء برنامج واحد مدته أسبوع وهو برنامج المعايير القومية .

٤/٣- أتضح من استجابات عينة أعضاء جهاز التفقيش أن هناك (٥٧,٥٢ ٪) من اجمالى العينة يحتاجون إلى اكتساب معارف ومهارات أخرى تسهم فى زيادة فعالية عملهم بجهاز التفقيش ، كما أن هناك نحو (٢٥,٨٢ ٪) فى حاجة إلى حد ما لاكتساب مثل هذه المعارف والمهارات والتي تتمثل فى رفع مستوى اللغة الإنجليزية ، والحاسب الآلى وخاصة دورة " ICDL " ، والجودة الشاملة للتعليم ، والإلمام بالنواحي المالية والإدارية فى المدارس ، وطرق التدريس الحديثة واستخدام تكنولوجيا التعليم ، ونظم المعلومات وقواعد البيانات وتحليلها كما وكيفا ، والإلمام بقوانين التعليم والقرارات الوزارية ، والجديد فى التربية وعلم النفس ، وقياس عناصر المنظومة التعليمية وأدواته .

٥/٣- أظهرت الدراسة الميدانية ضعف التيسيرات والحوافز التى تتوافر لأعضاء لجان جهاز التفقيش للقيام بإعمالهم فى المحافظات المختلفة ، والتي تتمثل فى عدم الاهتمام بتوفير استراحة مناسبة للأعضاء ، وضعف الحوافز المادية المناسبة لطبيعة العمل ، وتخفيض بدل السفر ، وبذل الانتقال بين مدارس الإدارة التعليمية والبدلات التى تتفق وطبيعة العمل بجهاز التفقيش ، وعدم وجود سيارة حكومية لمرافقة اللجان ، وضعف الحوافز المعنوية .

٤ - نظم وإجراءات التفتيش التى يتبعها أعضاء جهاز التفتيش خلال

زياراتهم للمدارس:

١/٤- اتفقت آراء عينة أعضاء جهاز التفتيش مع عينة المدراء والنظار والوكلاء بنسبة كبيرة تزيد عن (٨٧ ٪) لدى أفراد العينتين بأنه لا يتم إبلاغ المدارس بميعاد زيارات لجان جهاز التفتيش ، وقد يتيح هذه الأمر الكشف عن جدية الأداء فى الظروف العادية ، وإعطاء صورة حقيقية عن جودة العملية التعليمية ، وجعل المسؤولين فى المدارس فى حالة استنفار لطاقتهم من أجل بذل الجهد وتحسين الأداء .

٢/٤- كشفت الدراسة الميدانية عن أن مدة زيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة تقتصر فى معظم الأحوال على يوم واحد ، وهو ما أجمعت عليه آراء عينة أعضاء جهاز التفتيش وعينة المدراء والنظار والوكلاء ، وبنسبة كبيرة تزيد عن (٩٠ ٪) لدى أفراد العينتين .

٣/٤- بينت استجابة عينة المدراء والنظار والوكلاء بنسبة (٥٢,٥٤ ٪) أن أعضاء لجنة جهاز التفتيش يقومون بزيارة الفصول وحضور حصصاً للمعلمين ، غير أن هناك نحو (٢٥,٤٢ ٪) من أفراد العينة استجابوا بأن هذه الزيارات تتم أحياناً ، على حين استجاب نحو (٢٢,٠٣ ٪) بأن هذه الزيارات لا تتم بالمرة ، وتختلف هذه النتائج عن النتائج التى أسفرت عنها استبانة جهاز التفتيش ، حيث زادت نسبة الاستجابتين بـ " نعم " و " أحياناً " على حين

انخفضت نسبة الاستجابة بـ " لا " إلى اقل من (١ %) لدى أفراد هذه العينة . وقد يرجع عدم زيارة أعضاء لجان جهاز التفتيش للفصول إلى طبيعة المأمورية المكلفين بها مثل تطبيق بعض استطلاعات الرأى ، أو جمع بيانات معينة مثل موقف وصول الكتب المدرسية ، أو قد يرجع إلى اقتصار زيارة المدرسة على يوم واحد في معظم الأحوال .

٤/٤- اتفقت استجابة عينة المدراء والنظار والوكلاء مع استجابة عينة أعضاء جهاز التفتيش بأن عدد أعضاء لجنة جهاز التفتيش التى تزور المدرسة يتراوح ما بين عضوا إلى عضوين . وتشير قلة عدد أعضاء هذه اللجان إلى العجز فى القوى البشرية العاملة بهذا الجهاز .

٥/٤- اختلفت آراء عينة المدراء والنظار والوكلاء عن آراء عينة أعضاء جهاز التفتيش حول عدد الفصول التى يزورها أعضاء جهاز التفتيش ، حيث استجاب أفراد العينة الأولى - وبنسبة كبيرة - بأن هذه الزيارة تتم لفصل واحد من كل صف دراسي ، على حين استجاب أفراد العينة الثانية - وبنسبة كبيرة - بأن هذه الزيارة تتم لجميع صفوف المدرسة ، غير أن الدراسة بينت أن هناك علاقة عكسية بين عدد الفصول فى كل مدرسة ، ومدة زيارة لجنة جهاز التفتيش للمدرسة ، وعدد أعضائها من ناحية ، وعدد الفصول التى يمكن زيارتها من ناحية أخرى .

-٦/٤-

اتفقت استجابات عينة المدراء والنظار والوكلاء مع استجابات عينة أعضاء جهاز التفتيش على أن مدة زيارة كل فصل تتراوح ما بين أقل من نصف حصة ، ونصف حصة . وأشارت الدراسة إلى أن هذه المدة لا تعط الزائر إلا انطباعات عامه ، ولا تتيح الحكم الدقيق على فعالية العملية التعليمية والسليبات التي قد تعترضها .

-٧/٤-

أسفرت نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش عن أن هناك نحو (٨٠,٧٢ ٪) من إجمالى أفراد العينة لا يقومون بالتفتيش مرة أخرى على نفس المدارس التى زاروها أثناء العام الدراسي ، وبينت نتائج استبانة المدراء والنظار والوكلاء أن عدد زيارات لجان جهاز التفتيش للمدرسة يتراوح ما بين زيارة واحدة بنسبة استجابة (٤٢,١٦ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، ومابين زيارتين بنسبة (٢٥,٢١ ٪) من إجمالى أفراد العينة ، غير أن هناك نحو (٧,١٣ ٪) من إجمالى أفراد العينة استجابوا بعد قيام لجان جهاز التفتيش بزيارة مدارسهم ولا مرة خلال العام الدراسة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

-١٧/٤-

اتفقت نتائج استبانة أعضاء جهاز التفتيش مع نتائج استبانة المدراء والنظار والوكلاء على أربعة عناصر رئيسة تنصدر قائمة العناصر التي تركز عليها لجان جهاز التفتيش وهي: التأكد من حضور وانتظام العاملين بالمدرسة ، ومتابعة انتظام الطلاب ونسبة حضورهم ، وتوافر النظافة العامة فى المدرسة ، وجدية الإدارة المدرسية في تطبيق القرارات

والتعليمات والنشرات ، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه العبارات أكثر من (٩٥ ٪) لدى أفراد العينتين باستثناء العبارة الأخيرة التي قلت الاستجابة عنها لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء عن هذه النسبة .

٢/٧/٤-

كما اتفقت استجابة العينتين على أربعة عناصر أخرى تركز عليها لجان جهاز التفقيش هي : استخدام المعلم لمعينات التدريس وتكنولوجيا التعليم ، ومراجعة احتياجات المدرسة (من حجات للأنشطة ، ومتطلبات المكتبة ، والأجهزة والوسائل التعليمية ٠٠٠٠ الخ) وطريقة تدريس المعلم وإعداده لدروسه ، وممارسة الطلاب للأنشطة والهوايات ، وتزيد نسبة الاستجابة عن هذه العبارات لدى عينة أعضاء جهاز التفقيش بالمقارنة بنسبة الاستجابة لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء .

٣/٧/٤-

اختلفت استجابة أفراد العينتين حول عنصرين من العناصر التي تركز عليها لجان جهاز التفقيش سواء في نسبة الاستجابة عنها أو في ترتيبها بالنسبة لقائمة العناصر وهما : التعرف على مستوى تحصيل الطلاب في المواد الدراسية ، وصلة المدرسة بالمجتمع المحلي ، حيث قلت نسبة استجابة المدراء والنظار والوكلاء عن (٥٠ ٪) على حين بلغت نسبة الاستجابة لدى عينة أعضاء جهاز التفقيش (٦٧,٦٥ ٪) بالنسبة للعبارة الأولى ، (٩٠,٢ ٪) بالنسبة للعبارة الثانية .

١/٨/٤-

أسفرت نتائج استبانته المدراء والنظار الوكلاء عن أن هناك نحو (٤٩,٣٦ %) من أفراد العينة استجابوا بعد قيام لجنة جهاز التفتيش بعقد اجتماعات معهم ، على حين استجاب نحو (٤٤,٧ %) من اجمالي أفراد العينة بأنه يتم عقد هذه الاجتماعات بعد الانتهاء من عملية التفتيش . ونظرا لان العينة تضم ثلاث فئات فان هذه الاجتماعات قد تكون قاصرة على المديرين والنظار دون الوكلاء أو قد تقتصر على قراءة ما دونه أعضاء لجنة جهاز التفتيش في سجل المتابعة مما قد لا يعتبره البعض اجتماعا بالمعنى المعروف .

٢/٨/٤-

أسفرت نتائج استبانته أعضاء التفتيش أن هذه الاجتماعات تتم على ثلاثة مستويات هي : في المقدمة مع المسئول بالإدارة التعليمية ، ومع إدارة المدرسة ، وأخيرا مع المسئولين بالمديرية التعليمية ، إما الاجتماعات مع المعلمين فأنها تتم في أضيق نطاق وفي بعض الأحيان ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بنعم عن هذه الاجتماعات اقل من (٣٠ %) لدى أفراد العينة : وقد يرجع ذلك إلى ضيق الوقت المخصص لزيارة المدرسة ، واقتصاره على يوم واحد في معظم الأحوال .

٣/٨/٤-

بينت نتائج استبانته المدراء والنظار الوكلاء أن اجتماعات لجنة جهاز التفتيش معهم تتضمن في المقدمة : تدارك المخالفات الفنية والإدارية وعدم تكرارها ، وجاءت في الترتيب الثاني عبارة رصد الجوانب الايجابية وعناصر الجودة في العملية التعليمية ، على حين جاءت عبارة تحديد الجوانب السلبية

وأساليب علاجها فى الترتيب الثالث لاستجابة أفراد العينة ،
وينسبة تزيد عن (٧٥ ٪) ، وجاءت فى الترتيب الرابع عبارة
تقديم توصيات ومقترحات لتحسين جودة العملية التعليمية بنسبة
(٥٥,٤٥ ٪) كما جاءت عبارة علاج المشكلات التى تواجه
العملية التعليمية فى الترتيب الخامس والأخير بالنسبة للعناصر
التي تتضمنها اجتماعات لجنة جهاز التفتيش مع أفراد العينة ،
وبنسبة (٥٣,٠٨ ٪) .

-٩/٤-

كشفت نتائج استبانته أعضاء جهاز التفتيش أن الجهات التى
توجه إليها تقاريرهم تتمثل فى المقام الأول فى : جهاز التفتيش
بالوزارة ، والمديرية التعليمية التى تتبعها المدارس ، والإدارة
التعليمية التابعة لها المدارس التى تم زيارتها ، والمدرسة التى
زارها المفتش وكتب تقرير عنها ، حيث بلغت نسبة الاستجابة
عن هذه العبارات أكثر من (٩٣ ٪) . غير أنه لا توجه
أى تقارير من لجان جهاز التفتيش إلى كل من مكتب المتابعة
بالوزارة ، ومدراء الإدارات العامة للتعليم مما يشير إلى انعدام
التعاون والتنسيق بين هذه الجهات ، وجهاز التفتيش
بالوزارة . وقد يرجع ذلك إلى تعظيم الإفادة من المتابعة
اللامركزية فى عملية المتابعة التى قد تكون أجدى فى المتابعة
عن متابعة الجهات المركزية .

١٠/٤ - أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك جهات تقوم بدور فعال فى متابعة ما جاء فى تقارير لجان أعضاء جهاز التفتيش فى مقدمتها جهاز التفتيش بنسبة استجابة (٩٢,٨١ ٪) ، والإدارة التعليمية التابعة لها المدارس بنسبة (٩٠,٥٢ ٪) ، على حين جاءت المديرية التعليمية فى الترتيب الثالث من حيث درجة فعاليتها فى متابعة تقارير هذه اللجان ، حيث بلغت نسبة الاستجابة (٨٧,٩١ ٪) على حين جاءت إدارة المدرسة فى الترتيب الرابع بنسبة (٨٧,٥٨ ٪) . ويقوم مجلس الأمناء والإباء والمعلمين فى كل مدرسة أحيانا بدور فى متابعة ما جاء فى تقارير لجان جهاز التفتيش ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " أحيانا " (٥٠,٦٥ ٪) من اجمالى العينة ، على حين لا يقوم قطاع التعليم بالوزارة التابع له المدارس التى تمت زيارتها بدور فى متابعة تقارير هذه اللجان ، حيث بلغت نسبة الاستجابة بـ " لا " (٨٤,٦٤ ٪) من اجمالى العينة .

٥ - مدى فعالية زيارات لجان جهاز التفتيش فى مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين بها:

١/٥ - اتفقت استجابة عينة أعضاء جهاز التفتيش مع استجابة عينة المدراء والنظار والوكلاء على أن زيارات لجان جهاز التفتيش بالوزارة تساعد المدرسة على تحسين جودة أداء العاملين ، حيث استجاب بـ " نعم " أفراد العينة بنسبة أكبر من

الاستجابة بـ " لا " ٠ غير أن نسبة الاستجابة بـ
" نعم " لدى عينة المدراء والنظار والوكلاء قليلة
حيث بلغت (٤٠,٢٥ %) من إجمالي العينة ، على
حين بلغت هذه النسبة لدى عينة أعضاء جهاز
التفتيش (٦٩,٦١ %) ٠

٢/١/٥- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن أن تفعيل زيارات لجان
جهاز التفتيش للمدريات وتحسين جودة أداء العاملين
بها تتطلب - وفقا لاستجابة عينة المدراء والنظار
والوكلاء - ضرورة تطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء
العاملين به حيث بلغت نسبة الاستجابة (٧٥,٢٦ %) على حين
أن آراء أعضاء جهاز التفتيش تكاد تتساوى بين الرغبة فى
تطوير أهداف جهاز التفتيش وأداء العاملين به ، وبين الرغبة
فى استمرار عمل لجان جهاز التفتيش بوضعها الحالى ٠

٣/١/٥- أسفرت نتائج استجابة أعضاء جهاز التفتيش عن رفض إلغاء
جهاز التفتيش وعدم الاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة ، كما
أسفرت أيضا عن رفض ضم أجهزة المتابعة الميدانية فى جهاز
واحد. غير أن استجابة عينة المدراء والنظار والوكلاء
جاءت بعكس ذلك ، حيث تركزت آرائهم فى المقام الأول على
ضم أجهزة المتابعة الميدانية فى جهاز واحد بدلا من تعددها ،
وبنسبة تزيد عن (٨٧,٩٤ %) وإلغاء لجان جهاز
التفتيش والاكتفاء بالتقويم الذاتى للمدرسة فى المقام الثانى
بنسبة (٥٠,٧١ %) ٠

٦- المعوقات التي تواجه عمل لجان جهاز التفتيش:

١/٦- أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود معوقات خارجية تواجه عمل لجان جهاز التفتيش في الميدان سواء في المدارس أو الإدارات أو المديریات التعليمية وذلك على النحو التالي :

١/٦-١ هناك عدة معوقات تواجه عمل لجان جهاز التفتيش في المدارس من أهمها غياب المدير أو بعض المسؤولين في يوم زيارة أعضاء لجنة جهاز التفتيش مما يشكل صعوبة في الحصول على البيانات المطلوبة ، وضعف تأهيل قيادات المدرسة وقلة خبراتهم ومقاومتهم للتغيير والتطوير ، وعدم وجود أدلة بعنوانات المدارس مما يشكل صعوبة في الوصول إليها ، وبعد المسافة للوصول إلى المدارس ، ووجود عدد كبير من المدرسين يعلمون بالحصصة غير مؤهلين تربوياً ، وعدم وجود دافعية للتحسين لدى قطاع كبير من العاملين بالمدارس .

١/٦-٢ كما أن هناك مجموعة معوقات تواجه عمل لجان جهاز التفتيش في الإدارات التعليمية تتمثل في عدم وجود متابعة جادة وفاعلة من الإدارات التعليمية للمدارس وخصوصاً فيما يتعلق بالنواحي الفنية وضعف تعاون الإدارات التعليمية مع لجان جهاز التفتيش ومن أمثلة ذلك عدم الفصل السريع في المخالفات وضعف اهتمام المسؤولين بتقارير لجان جهاز التفتيش ، وانصراف المسؤولين بالإدارة قبل الوصول إليها للتصديق على

التقارير ، وعدم الاهتمام بتجهيز استراحة مناسبة لأعضاء لجنة جهاز التفتيش ، وتناقض التقارير والإحصاءات بين الإدارة والواقع في المدارس ، وضعف قدرة بعض قيادات الإدارة على حل مشكلات المدارس .

٣/١/٦- وهناك مجموعة معوقات تواجه عمل لجان جهاز التفتيش على مستوى المديريات التعليمية تتمثل في عدم تعاون المديريات التعليمية مع لجان جهاز التفتيش ومن أمثلة ذلك رفض بعض مديري المديريات مقابلة أعضاء جهاز التفتيش لتصويرهم بالسجلات في بعض المدارس التابعة لهم، وعدم الاهتمام بعض مديري المديريات بتقارير لجان جهاز التفتيش ، وتضارب الإحصاءات والبيانات بين المديرية والإدارة التعليمية ، وعدم إعطاء بيانات دقيقة بشأن وصول الكتب وعنوانات المدارس، وعدم وجود استراحات مناسبة لأعضاء جهاز التفتيش .

٢/٦- كشفت الدراسة الميدانية عن وجود صعوبات داخلية تواجه عمل جهاز التفتيش والعاملين به ، تتعلق بالنواحي المادية ، وبالعنصر البشري ، وبالنواحي التشريعية والقرارات التنظيمية وذلك على النحو التالي :

١/٢/٦- أظهرت الدراسة الميدانية إن الصعوبات المادية التي تواجه العاملين بجهاز التفتيش تتمثل في تخفيض الأجر الإضافي عن المأموريات إلى (٥٠ ٪) بدلاً من زيادته ، وتخفيض قيمة استمارات السفر والانتقالات الداخلية بشكل واضح حيث تم

حذف ليلة السفر وليلة العودة من الاستمارة ، وتأخر صرف المستحقات المالية مثل بدل الانتقالات والحوافز ، وعدم انتظام صرفها ، وعدم تخصيص يوم لصرف المرتبات من جهة العمل الأصلية ، وعدم وجود خزانة مستقلة لأعضاء جهاز التفتيش ، وارتفاع تكلفة المبيت في بعض المأموريات .

٢/٢- وهناك صعوبات أخرى تواجه عمل جهاز التفتيش تتعلق بالعنصر البشري تتمثل في قلة عدد أعضاء جهاز التفتيش بالنسبة لعدد مدارس الجمهورية ، وتتابع المأموريات أسبوعياً بدون فواصل زمنية ، مما يؤدي إلى إرهاق أعضاء الجهاز ، وشعور أعضاء التفتيش بعدم الاستقرار في العمل بسبب نديهم للجهاز ، وعدم الثقة في أعضاء الجهاز أثناء المأموريات والتحري تليفونياً عن تواجدهم في أماكن المأموريات المكلفين بها .

٣/٢- وأسفرت الدراسة عن وجود صعوبات تتعلق بالنواحي التشريعية والقرارات التنظيمية تتمثل في عدم وجود هيكل تنظيمي لجهاز التفتيش وعدم تثبيت أعضاء الجهاز ، وحرمان عضو جهاز التفتيش من العلاوات التشجيعية ، وعدم مشاركة أعضاء الجهاز في مناقشة القرارات التنظيمية قبل صدورهم ومحاسبة العضو بصرف النظر عن ظروف المأمورية التي يوجد بها ، وصعوبة حصول عضو جهاز التفتيش على إجازة عارضة أو اعتيادية نظراً لحاجة العمل ، وعدم مواكبة لائحة بدل الانتقال والإقامة لارتفاع الأسعار حيث تتراوح القيمة النقدية لبدل المبيت ما

بين (٦ جنهات ، وسبعة ونصف جنه) ، وعدم وجود
كارنيهات تحقيق شخصية لعضو جهاز التفيتش لتسهيل عمله ،
ورفض بعض المديريات التعليمية ترشيح المنكبين منها لجهاز
التفيتش للترقي للوظائف الأعلى .

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

على ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يعرض الباحث
لمجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في زيادة
فعالية جهاز التفيتش في تحسين جودة التعليم ، وذلك لأن الدور
الرئيس لجهاز التفيتش كما توضحه الرؤية المعلنة للجهاز إحداث نقلة
نوعية في الأداء بالمدارس كما أن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة
التعليم والاعتماد يتطلب من جهاز التفيتش تهيئة ومساعدة المدارس
على استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية وفيمايلي عرضاً
لهذه التوصيات والمقترحات .

١- زيادة القوى البشرية المؤهلة للعمل بجهاز التفيتش :

نظراً لأنه أتضح من استجابات المدراء والنظار والوكلاء
أن زيارات لجان جهاز التفيتش للمدارس لا تحقق بدرجة كافية
تحديد مستوى أداء كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية ،
واقترح خطة لتعزيز الإيجابيات والتغلب على السلبيات وأوجه
القصور في العمل المدرسي ، وأن هذه الزيارات تقتصر غالباً

على يوم واحد ، وأن هناك نسبة تزيد عن (٧ ٪) من إجمالي أفراد العينة لم تتم زيارة مدارسهم خلال عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) وأن الزيارة تقتصر على بعض الفصول وتتراوح مدتها ما بين أقل من نصف حصة و نصف حصة ، لذلك يوصى بما يأتي .

١/١- إعداد هيكل لجهاز التفتيش وزيادة أعضائه بحيث يضم عدداً كافياً من المفتشين بما يحقق رؤيته ورسالته المعلنة ، ويتناسب مع عدد المدارس على مستوى الجمهورية، ويحقق الأهداف المرجوة من زيارة المدارس، وأداء دورة في مساعدة المدارس على تحسين جودة التعليم، ولتنفيذ زيارة ذلك يقترح :

١/١-١- انتقاء مجموعة من القوى البشرية العاملين بحقل التعليم من أصحاب الخبرات والكفاءات والحاصلين على درجاتى الماجستير والدكتوراه ، والعائدين من بعثات خارجية للعمل بجهاز التفتيش وذلك بعد إجراء الاختبارات المطلوبة .

١/١-٢- إنشاء دبلومة مهنية بكليات التربية للتفتيش والتوجيه والمتابعة تؤهل خريجها للعمل بجهاز التفتيش وأجهزة المتابعة على المستوى المحلي بالمديريات والإدارات التعليمية .

١/١-٣- زيادة عدد أعضاء جهاز التفتيش بحيث تضم كل لجنة عضوان على الأقل تزور المدرسة لمدة يومين . وتقوم اللجنة بزيارة كل مدرسة مرتين خلال العام الدراسي ، الزيارة الأولى : بهدف مساعدة المدرسة والتعاون معها في وضع خطط وبرامج

التطوير والتحسين ، والزيارة الثانية : بهدف التفتيش ،
ويمكن أن تتم زيادة عدد أعضاء جهاز التفتيش على
مرحلتين :

المرحلة الأولى :

زيادة عدد أعضاء جهاز التفتيش إلى (١٠٠٠) عضو حتى يمكن
زيارة جميع مدارس التعليم العام مرة كل عامين ، حيث يمثل هذا العدد
(٥٠٠) لجنة كل لجنة تضم عضوان ، وتقوم بزيارة المدرسة مرتين
لمدة يومين في كل زيارة ، أي أن لجنة جهاز التفتيش ستقوم
بزيارة المدرسة لمدة أربعة أيام خلال العام الدراسي وهو ما يعنى أسبوع
عمل . ولما كان العام الدراسي (٣٠) أسبوعاً فإن هذه اللجنة سوف
تتمكن من زيارة (١٥٠٠) مدرسة في السنة (٥٠٠ لجنة \times ٣٠
أسبوع دراسي) ، أي أنه سيتم - في ضوء هذا الاقتراح - زيارة أكثر
من (٥٠ ٪) من إجمالي عدد مدارس التعليم العام في السنة .

المرحلة الثانية :

زيادة عدد أعضاء جهاز التفتيش إلى (٢٠٠٠) عضو حتى يمكن
زيارة جميع مدارس التعليم العام مرة كل عام ، وذلك وفقاً للتصور السابق
الإشارة إليه .

- ٤/١- توسيع نطاق عمل جهاز التفتيش ليشمل المدارس الفنية
(الصناعية والزراعية والتجارية) كمرحلة ثالثة من مراحل
زيادة عدد أعضاء الجهاز .
- ٥/١- هيكلة جهاز التفتيش تنظيمياً بحيث يدخل ضمن هيكل وزارة
التربية والتعليم ، وتثبيت جميع أعضاء الجهاز بما يتيح لهم
الترقى للوظائف الأعلى داخل هيكل الجهاز ، وحتى يضمن
الجهاز استمرارية أعضائه في العمل به ، وعدم عودتهم لعملهم
الأصلي بهدف تحقيق الرغبة في الترقى.
- ٢/١- التكامل والتعاون بين لجان جهاز التفتيش وأجهزة المتابعة
بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية ، بحيث يمكن تحديد
مستوى كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية للمدرسة ،
ووضع خطة إجرائية لتعزيز الإيجابيات والتغلب على السلبيات
وعلاج أوجه القصور في العمل المدرسي .
- ٣/١- ضرورة اهتمام لجان جهاز التفتيش بالجانب الكيفي للعملية
التعليمية عند زيارة المدارس ، وعدم التركيز الشديد على جمع
الإحصاءات والبيانات التي تستنفذ وقت الزيارة وجهد كل من
اللجنة وإدارة المدرسة .
- ٤/١- تطبيق اللامركزية بالنسبة لجهاز التفتيش، ولتنفيذ ذلك يقترح
توزيعه إلى أربعة قطاعات رئيسية (أسبوط - القاهرة -
الدلتا - القناة وسيناء) ، حتى يمكن لكل قطاع وضع خطط

للجان التفتيش بما يساهم فى زيارة جميع المدارس التابعة لكل قطاع ، وتوفير وقت وجهد أعضاء لجان التفتيش .

٣- الارتقاء بكفايات أعضاء جهاز التفتيش :

نظرا لأن الدراسة الميدانية أظهرت أن أعضاء لجان جهاز التفتيش يحتاجون إلى معارف ومهارات خاصة لممارسة أعمالهم ، ولذلك يوصى:

١/٣- عقد برامج تدريبية للمرشحين لعضوية جهاز التفتيش فى المجالات الآتية :

- مؤشرات السياسة التعليمية ، والقوانين واللوائح المنظمة للعمل ، والقرارات الوزارية .
- أساليب المتابعة والإشراف والتفتيش الفعال .
- المعايير القومية للتعليم وعناصر توكيد الجودة وأساليب التقويم الذاتى وإدارة الوقت .
- تصميم نماذج واستمارات المتابعة وتحليل البيانات واستخراج النتائج وكتابة التقارير .
- مهارات الاتصال بالآخرين (المؤسسات - الأفراد) .
- تنمية مهارات اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلى وتكنولوجيا التعليم .

- المعرفة بالنواحي المالية والإدارية وشؤون العاملين والطلاب ونظم القيد والتسجيل بسجلات المدرسة .
- نظم التفتيش في البلاد المتقدمة والنامية ودورها في تحسين جودة التعليم في هذه البلاد .
- تطبيق الجودة الشاملة، ونقل الخبرات الناجحة بين المدارس .
- نظرا لأن الدراسة الميدانية بينت أنه على الرغم من حصول أكثر من (٨٠ ٪) من أعضاء جهاز التفتيش على دورات تدريبية خلال عام ٢٠٠٥ ، إلا أن (٧٥,٥٢ ٪) منهم أجابوا بأنهم يحتاجون إلى اكتساب معارف ومهارات أخرى ، لذلك يوصى :
- ٢/٢- استمرار عملية التنمية المهنية لأعضاء جهاز ويمكن إن يتم ذلك عن طريق :
- ١/٢/٢- إطلاع أعضاء جهاز التفتيش على الأنماط المختلفة والأساليب الحديثة للمتابعة والتقييم والتفتيش في الدول المتقدمة وكذلك في الدول النامية التي حققت إنجازات في مجالات التعليم .
- ٢/٢- الارتقاء بمهارات أعضاء جهاز التفتيش في اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي ونظم المعلومات كل حسب مستواه العلمي .

٣/٢/٢- توفير البعثات الداخلية لأعضاء جهاز التفقيش إلى بعض الجهات

مثل الجامعات ومركز إعداد القادة .

٤/٢/٢- زيادة عدد الدورات التدريبية لأعضاء جهاز التفقيش وعقد

برامج تنشيطية لهم بصفة مستمرة .

٥/٢/٢- إنشاء مكتبة داخل جهاز التفقيش وتزويدها بالمراجع العلمية

وتكنولوجيا المعلومات ، ويمكن أن تساهم مراكز البحوث

التربوية الثلاثة (المركز القومي للبحوث التربوية ، ومركز

الامتحانات والتقويم التربوي ، ومركز تطور المناهج) وكليات

التربية بدعم هذه المكتبة وتقديم نسخة لها من البحوث

التربوية .

٣- تفعيل نظم إجراءات التفقيش التي يتبعها أعضاء جهاز التفقيش :

١/٣- نظرا لأن نتائج الدراسة الميدانية كشفت بأنه لا يتم إبلاغ المدارس

بميعاد زيارة لجنة التفقيش ، لذلك يوصى الباحث بضرورة وضع

خريطة زمنية معلنه لزيارات أعضاء جهاز التفقيش ، وخاصة

بالنسبة للزيارة الأولى - المقترحة - في بداية كل عام دراسي

لوضع خطط وبرامج تحسين التعليم ، بحيث تضمن اللجنة استعداد

المسؤولين عن إدارة المدرسة في المشاركة في وضع هذه الخطط

والبرامج ، وعدم غيابهم في يوم الزيارة .

-٢/٣-

نظراً لأن نتائج الدراسة الميدانية كشفت عن قصور مدة زيارة لجان جهاز التفتيش للمدرسة ، وعدم زيارة كل الفصول بالمدرسة ، لذلك يوصى الباحث بالأخذ بالاقتراح السابق الإشارة إليه والخاص بزيادة عدد أعضاء جهاز التفتيش ، مع الاستعانة بموجهي المواد الدراسية في الإدارة التعليمية في يوم الزيارة وتكوين فريق متكامل لزيارة الفصول للحكم على مستوى العملية التعليمية .

-٣/٣-

نظراً لأن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت أن زيارة جهاز التفتيش تقتصر على مرة واحدة في معظم الأحوال مما يؤدي إلى ضعف مردودها في تحسين جودة التعليم في هذه المدارس ، لذلك يوصى بأن لا تقل عدد زيارات لجان جهاز التفتيش عن زيارتين سنوياً وفقاً لما تم عرضه من قبل .

-٤/٣-

نظراً لأن الدراسة الميدانية بينت أن هناك عنصرين لا تركزا عليهما بدرجة كافية لجان جهاز التفتيش أثناء زيارتها للمدارس وذلك وفقاً لأراء عينة المدراء والنظار والوكلاء ، وهما مستوى تحصيل الطلاب في المواد الدراسية ، وصلة المدرسة بالمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية ، لذلك يوصى باهتمام لجان جهاز التفتيش بهذين العنصرين ولتنفيذ ذلك يقترح :

٣/٤-١ تكليف أحد مراكز البحوث التربوية بتصميم نماذج مبسطة وسهلة الاستخدام للتعرف على مستوى تحصيل الطلاب ، ونماذج أخرى للتعرف على صلة المدرسة بالمجتمع المحلى والمشاركة المجتمعية .

٣/٤-٢ الاستعانة بموجهى المواد الدراسية فى الإدارات والمديريات التعليمية لتحديد مستوى الطلاب فى المواد الدراسية ، والاستعانة بمجلس الآباء والمعلمين والأمناء فى التعرف على صلة المدرسة بالمجتمع المحلى والمشاركة المجتمعية .

٣/٥- نظرا لأن الدراسة الميدانية أشارت إلى ضعف اهتمام لجان جهاز التفتيش بعقد اجتماعات مع المديرين والنظار والوكلاء ، لذلك يوصى بتخصيص وقت لمثل هذا الاجتماع لأهميته فى الإجابة عن أسئلة واستفسارات المسؤولين عن المدارس ، بدلا من الاقتصار على تدوينه فى سجل الزيارات ، وإحجام المسؤولين عن قراءته والإفادة فيه .

٣/٦- نظرا لان الدراسة الميدانية أظهرت أن لجان جهاز التفتيش تقتصر على توجيه تقارير زيارتها للمدرسة على جهاز التفتيش ، والمديرية ، والإدارة التعليمية ، والمدرسة التى تم زيارتها ، لذلك يوصى بإرسال نسخة من هذه التقارير إلى الإدارات العامة للتعليم بالوزارة حسب المرحلة التعليمية التى تتبعها المدرسة ، ويمكن أن يساهم ذلك فى تفعيل عمل لجان

جهاز التفتيش، خاصة وان الإدارات العامة للتعليم بالوزارة
تقوم بمتابعة المدارس وفقا لخطط أسبوعية يقوم بها الموجهون
العاملون بهذه الإدارات .

٧/٣- نظرا لأن الدراسة الميدانية أظهرت نوعا من القصور في متابعة
تقارير لجان جهاز التفتيش لدى كل من المديريات التعليمية ،
ومجلس الآباء والمعلمين والأمناء ، لذلك يوصى بإصدار قرار
وزارى بمتابعة تقارير لجان جهاز التفتيش من جانب المديريات
التعليمية، ومجالس الآباء والمعلمين والأمناء .

٤- ضرورة الاهتمام بحفز أعضاء جهاز التفتيش وتوفير التيسيرات
لأداء أعمالهم :

١/٤- نظراً لأن الدراسة الميدانية أشارت إلى ضرورة تفعيل لجان
التفتيش حتى يمكنها مساعدة المدرسة على تحسين جودة أداء
العاملين بها ، لذلك يوصى بإعادة النظر في منظومة العمل
بجهاز التفتيش من حيث دعمه ماديا وبشرياً ، ويقترح أن يتم
ذلك من خلال :

١/٤- إعادة نسبة الأجر الإضافي لأعضاء جهاز التفتيش إلى
(٢٥٠ ٪) كما كان مقررا من قبل ، خاصة وان طبيعة عمل
أعضاء جهاز التفتيش تتطلب الظهور بالمظهر اللائق باعتبار
أن جهاز التفتيش أحد الأجهزة الرقابية لوزارة التربية
والتعليم .

٢/١/٤ - زيادة بدل السفر المقرر لليلة الواحدة ، حيث انه يقدر بنحو ست جنيهات وهذا المبلغ غير كاف للإقامة والإعاشة فى الوقت الراهن .

٣/١/٤ - زيادة بدل الانتقالات اليومية لأعضاء جهاز التفتيش حيث تقتضى طبيعة عمل اللجان التنقل فى يوم الزيارة بين المدرسة والإدارة التعليمية التابعة لها ومديرية التربية والتعليم ، وهناك مدارس فى مناطق نائية تفتقر إلى وسائل المواصلات العامة ، مما يضطر لجنة جهاز التفتيش لاستئجار سيارة للوصول إليها .

٤/١/٤ - السماح لأعضاء جهاز التفتيش فى التقدم للحصول على العلاوات التشجيعية وذلك لتحفيز الأعضاء على بذل الجهد والتميز فى العمل .

٥/١/٤ - إعداد استراحات ومقار إقامة مناسبة لأعضاء جهاز التفتيش بالمديريات والإدارات التعليمية يراعى فيها وجود أماكن لإقامة السيدات من أعضاء الجهاز .

٦/١/٤ - تيسير حصول أعضاء جهاز التفتيش على أجهزة حاسب آلى شخصية أو حاسب آلى محمول " Lap Top " بشروط ميسرة ، وذلك لاستخدامها فى المأموريات وورش العمل .

٧/١/٤ - تخصيص عدد مناسب من سيارات الوزارة لأعضاء جهاز
التفتيش ، حيث أن هناك بعض المأموريات تتطلب الانتقال
السريع لأعضاء جهاز التفتيش مما قد لا يحققه استخدام
المواصلات العامة .

٥ - العمل على مواجهة المعوقات التي تواجه عمل لجان جهاز التفتيش :

نظرا لأن الدراسة الميدانية أشارت إلى أن عمل لجان جهاز
التفتيش يواجه بعض المعوقات التي تتعلق بزيارة المدرسة وفي مقدمتها
عدم وجود أدلة بعنوانات المدارس مما يشكل صعوبة في الوصول إليها ،
وعدم وجود دافعية للتحسين لدى قطاع كبير من العاملين في المدرسة
لذلك يوصى :

١/٥ - تكليف الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بالوزارة
بإعداد أدلة بعنوانات المدارس وتليفوناتها وطبعتها وتوزيعها
على أعضاء جهاز التفتيش وأجهزة المتابعة الأخرى .

٢/٥ - تحفيز المسؤولين بالمدارس على تحسين العمل من خلال برامج
الفيديو كونفرس ، وحل المشكلات التي تواجههم.

٣/٥ - تعاون المسؤولين في الإدارات والمديريات التعليمية مع لجان
جهاز التفتيش في حل المشكلات التي تواجههم بالمدارس ،
ومتابعة تقاريرهم والإفادة منها في تحسين الأداء المدرسي .

العمل الذى قام به كل عضو من فريق الدراسة

١- أ.م.د/ ناجى شنوده نخله: رئيس الفريق البحثى ، أعد خطة الدراسة ، وأدواتها الميدانية ، والفصل الأول ، والفصل السادس ، والفصل السابع ، وقام بتطبيق أدوات الدراسة لأعضاء جهاز التفتيش بالوزارة ، وفى إدارات : روض القرج ، والساحل ، والوايلي التعليمية .

٢- أ.د / عوض توفيق عوض : أعد الفصل الثانى ، وقام بتطبيق أدوات الدراسة لأعضاء جهاز التفتيش بالوزارة ، وفى محافظة الإسكندرية .

٣- أ / محمد سامى حافظ : وكيل الوزارة لشئون جهاز التفتيش ، قدم عرضاً لرؤية ورسالة جهاز التفتيش وأهدافه وإنجازاته ومتطلباته ، وشارك فى اجتماعات فريق الدراسة ، ومناقشة خطتها وأدواتها .

- ٤- د / كمال حامد مغيث : شارك فى إعداد الفصل الثالث .
- ٥- د / أحمد العروسى : شارك فى إعداد الفصل الثالث ، وتطبيق أداة الدراسة فى إدارة السيدة زينب .
- ٦- د / فاتن محمد عدلى : قامت بإعداد الفصل الرابع ، وتطبيق أداة الدراسة فى إدارة مصر الجديدة .
- ٧- د/ رانيا عبد المعز الجمال : قامت بإعداد الفصل الخامس ، وتطبيق أداة الدراسة فى إدارة عين شمس .
- ٨- أ / ايمن عيد بكرى : قام بتطبيق أداة الدراسة بمحافظة الزقازيق .
- ٩- أ/عاشور إبراهيم الدسوقي : قام بتطبيق أداة الدراسة بمحافظة الإسماعيلية .
- ١٠- أ / أحمد زينهم : شارك فى بعض اجتماعات البحث وقام بتطبيق أداة الدراسة بمحافظة سوهاج .
- ١١- أ/حسام الدين مصطفى : قام بتطبيق أداة الدراسة فى محافظة القليوبية .
- ١٢- م / جيلان محمد صالح : كتابة وتنسيق الدراسة على الكمبيوتر .



طبع بمطبعة

المركز القومي للبحوث التربوية والتعليمية

جمهورية مصر العربية

البرج الفضى ٢ ش واكد من ش الجمهورية - القاهرة

الرمز البريدي ١١٥١١ ص . ب ٨٣٦ العتبة

تليفون: ٥٨٩١٧٤١ - ٥٨٩٠٤٨٢ - ٥٨٩٠٩٨٠

٥٩٣٠٤٥٤ - ٥٩٣٠٤٣٥ - ٥٩٣٠٤٦٨ - ٥٩٣٠٤٧٣

فاكس: ٥٩٣٨٧٨٨

E-MAIL: ncerd@ncerd.gov.eg

WEB SITE: <http://www.ncerd.gov.eg>

رقم الإيداع ٣٣٨٧ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977-317-212-0